الأربعون النَّبويَّة

في السُّنَّة النَّبويَّة

-السُّنَّةُ في السُّنَّةِ-

وهي عبارة عن أربعين حديثاً مرفوعاً للنَّبيِّ صلى الله عليه وسلم منتخبة؛ تبين فضل السنة وأهلها وحجيتها ومكانتها في التشريع الإسلامي

جمعها وعلَّق عليها

د. زكريَّا شَعْبان الكبيسي

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمدُ لله ربِّ العالمين، والصَّلاة والسَّلام على نبيِّه الأمين، سيِّدنا محمدٍ وعلى آله وصحبه وسلَّم تسلميًا كثيرًا.

أمَّا بعد: فهذه رسالةٌ مختصرةٌ جمعتُ فيها أربعين حديثًا نبويًا، تخصُ السُّنة النَّبويَّة على صاحبها أفضل الصَّلاة وأزكى التَّحية وما يتعلق بها روايةً ودِرايةً.

وقد حُبب إليَّ جادَّة التَّأليف في الأربعينيَّات الحديثية التي كان أصلُ تصنيف أهل العلم فيها؛ الاستئناس بما رُوي عَنِ النَّبيِّ صلى الله عليه وسلم أنَّه قال: ((**مَنْ حَمَلَ مِنْ أُمَّتِي أَرْبَعِينَ حَدِيثًا بَعَثَهُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَقِيهًا عَالِمًا**))[1].

ولا شكَّ أنَّ عِبارة المحدِّثين قديمًا وحديثًا متفقة على تضعيفِ هذا الخبر، حتَّى نُقل الإجماع على ضعفه، إلا أنَّهم قد عَمِلوا بأصله؛ مستأنسين به، معتمدين على عموم فضل تبليغ السُّنة النَّبوية؛ إذْ يعدُّ تبليغها مِنْ أقرب القربات، وأجلِّ الطَّاعات، لا سيما في هذا الزمان الذي تطاول فيها الأقزام على السُّنة النَّبويَّة على صاحبها الصلاة والسلام.

وفيما أعلم أنَّ أول مَنْ صنَّف في الأربعينيات الإمام الجليل عبد اللهُ بنُ المبارك(١٨١هـ) رحمه الله. قال العلَّامة المعلمي اليماني(١٣٨٦) رحمه الله مبينًا دوافع البحث والتأليف في الأربعينيات الحديثية: (وهو حديث ضعيف، ولكنْ كثيرٌ من الأئمة جمعوا أربعينات، لأنَّهم رأوا أنَّه ممَّا لا خلاف فيه: أنَّ جمع سنة رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم من أعظم القُرُبات، بأيِّ عددٍ كان، وهذا أصلٌ معمولٌ به بلا خلاف، وهو يشتمل ما إذا كان المجموع أربعين، أو أقل، أو أكثر، فمَن جمع منهم أربعين كان عاملًا بهذا الأصل الصحيح، وملاحظًا العملَ

---

(١) متن هذا الحديث لا يثبت من جميع الوجوه، كما نص على ذلك الأئمة النقاد، قال الدارقطني في العلل(٩٥٩): (وكلها ضعاف، ولا يثبت منها شيء)، وقال ابن السكن كما عند ابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله عقيب(٢١٠): (وليس يروى هذا الحديث عن النَّبيِّ صلى الله عليه وسلم من وجه ثابت)، وقال البيهقي في الشعب عقيب(١٥٩٨): (هذا متن مشهور فيما بين الناس، وليس له إسناد صحيح)، ونقل النووي في مقدمة الأربعين وابن الملقن في البدر المنير٧/٢٧٨ اتفاق الحفَّاظ على ضعفها.

بذلك الحديث الضعيف، أي: إن كان صحيحًا في نفس الأمر فقد عمل به، وإلا فهو عامل بالسنة قطعًا، لدخول عمله تحت ذلك الأصل المعمول به).

وقد تنوَّعت طرق الأئمة في تصنيف الأربعينيات، ضاربين لنا أروع الأمثلة في الجمع والتصنيف، إلا أنَّ أعلاها ذكرًا، وأكثرها انتشارًا، وأعظمها نفعًا تلك الأربعون التي صنَّفها الإمام النووي(٦٧٦هـ) رحمه الله، حتى أصبحت علمًا على الأربعينيات، فتعاقب الشُّراح والمنكِّتون والمحققون في ضبط نصوصها، وشرح فصوصها، فلا تحصى طبعاتها، ولا يعدُّ حفاظها، ولا يخلو بيت من وجودها، فرحم الله مؤلفها، وجزاه عنَّا كل خير.

وتيمنًا بمسلك أهل العلم صنَّفتُ هذه الرسالة الأربعينية، جمعتُ فيها أربعين حديثًا مرفوعًا للنَّبيِّ صلى الله عليه وسلم منتخبة؛ تبين فضل السنة وأهلها وحجيتها ومكانتها في التشريع الإسلامي وما إلى غير ذلك، وقد أسميتها: ((**الأربعون النَّبويَّة في السنة النبوية**))، وكان منهجي فيها على ما يأتي:

أولًا: جمع أربعين حديثًا تخص السنة النبوية، وتخريجها والحكم عليها بألخص عبارة.

ثانيًا: بيَّنت غريب الحديث، وكان جل اعتمادي على كلام ابن الأثير في كتابه جامع الأصول، لذلك أغفلت العزو إلى كتابه، ثمَّ ذكرت أهم ما يُستفاد من الحديث.

ثالثًا: ذكرت خاتمة فيها أبرز النتائج بشكل موجزٍ جدًا على شكل نقاطٍ ذوات عددٍ.

وأخيرًا أقول: هذه رسالتي: ((**الأربعون النَّبويَّة في السُّنة النَّبويَّة**))، لقارئها غُنْمِهَا، وعليَّ غُرْمِهَا، وحسبي أنِّي بذلتُ فيها وسعي ولا أدَّعي الكمال، وقد قضَّيتُ معها بعض الشُّهور، وكان العمل فيها يتخلله الانقطاع، لذا فليعذر من وجد فيها خللًا؛ فإنَّ كاتبها يبات يتقلَّب على سماع أنين أمِّه، ويصبح معها على الذهاب إلى عيادة، أو مختبرٍ، أو مشفى، ومن لم يُعانِ لا يُدرك المعان، والله المستعان، لذا يرجو مصنِّفُها من قارئها العذر عند الوقوع على خطأ أو زلل، وكذا يرجو منه الدُّعاء لأمه بالشِّفاء؛ فهي رأس ماله، وقرة عينه، وجنَّته في هذه الدنيا الفانية. وصلَّى الله على نبيِّنا محمَّد وعلى آله وصحْبِه وسلَّم

كتب ذلك: د. زكريَّا شعبان الكبيسي

٢٨/رجب لعام ١٤٤٠هـ

الرَّمادي العراقيَّة

دعاؤه صلى الله عليه وسلم لنقلة سنَّته بالنضارة

١. عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: ((نَضَّرَ اللَّهُ امْرَأً سَمِعَ مِنَّا شَيْئًا فَبَلَّغَهُ كَمَا سَمِعَ، فَرُبَّ مُبَلِّغٍ أَوْعَى مِنْ سَامِعٍ))(١).

● **بيان غريب الحديث:**

- ((نضَّر)): قال الإمام الخطَّابي(٣٨٨هـ) رحمه الله: (معناه الدُّعاء له بالنَّضارة، وهي النِّعمة، والبهجة، يُقال بتخفيف الضَّاد وتثقيلها، وأجودهما التَّخفيف)(٢). قلت: والنَّضارة حسن الوجه والبريق، أي أنَّ النور يعلو وجوههم، ورواية التشديد أكثر من التخفيف، والشيوخ يشددون، والأدباء يخففون(٣).

● **أهم ما يستفاد من الحديث:** يحتوي هذا الحديث على معان كثيرة، منها:

- يستفاد منه أنَّ لنقلة السنة وهم -أهل الحديث- نضارة في الوجوه؛ ببركة دعاء النَّبيِّ صلى الله عليه وسلم لهم، يقولُ الإمامُ سُفيان بن عُيينة(١٩٨هـ) رحمه الله: (ما مِنْ أحدٍ يطلب الحديث إلا وفي وجهه نضرة؛ لقول النَّبيِّ صلى الله عليه وسلم: ((نَضَّرَ اللهُ امرأ سَمِعَ مِنَّا حَدِيْثًا فَبَلَّغَهُ))(٤).

---

(١) أخرجه: عبد الرزاق في تفسيره(٧٨٣)، وابن أبي شيبة في مصنَّفه(٦٩٦)، وزهير بن حرب في العلم(١١٣) وأحمد(٤١٥٧)، وابن ماجه(٢٣٢)، والترمذي(٢٦٥٧)، واللفظ له، وابن أبي عاصم في السنة(١٠٨٦)، والبزَّار(٢٠١٤)، وأبو يعلى في معجمه(٢١٩)، وفي المسند؛ له(٥١٢٦)، والشاشي في مسنده(٢٧٥)، والرامهرمزي في المحدث الفاصل(١١)، والطبراني في الأوسط(١٣٠٧)، وأبو الشيخ في أمثال الحديث(٢٠٤)، والبيهقي في الشعب(١٦٠٧)، وفي معرفة السنن والآثار؛ له(٤٤)، وفي دلائل النبوة؛ له٦/٥٤٠، وابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله(١٨٨)، والخليلي في الإرشاد٢/٦٩٨، وقال الترمذي عقيبه: (حسن صحيح)، وصححه ابن حبان(٦٦)، وأبو نعيم في الحلية٧/٣٣١.

(٢) معالم السنن٤/١٨٧.

(٣) ينظر: فيض القدير٦/٢٨٣.

(٤) شرف أصحاب الحديث؛ للخطيب(٢٢).

– فيه حثٌ على حفظ الأحاديث الصحيحة، وروايتها وتبليغها للنَّاس، قال الإمام الطِّيبي(٧٤٣هـ) رحمه الله: (وإنَّما خَصَّ حافظ سنَّته ومبلغها بهذا الدُّعاء؛ لأنَّه سعى في نضارة العلم وتجديد السُّنة، فجازاه في دعائه له بما يناسب حاله في المعاملة)[١].

– وفيه حثٌ لسامع حديثه وناقله أن يؤديه كما سمعه، وهي مسألة تتعلق بما يُعرف في علوم الحديث بالضبط، وقد دعا له إذا فعل ذلك.

– وقوله: ((**كَمَا سَمِعَهُ**)): دليلٌ على استحباب رواية الحديث بنصِّه من غير اختصارٍ أو رواية بالمعنى، وقد كره أهل العلم اختصار الحديث لمن ليس بالمتناهي في الفقه؛ لأنَّه إذا فعل ذلك فقد قطع طريق الاستنباط والاستدلال لمعاني الكلام من طريق التفهم. وقد يعل الحديث بالاختصار؛ إن كان الاختصار مخلًا، وليس هذا مجال بسط المسألة[٢].

– وفيه حثٌ على التفقه وعلى استنباط معاني الحديث، واستخراج المكنون من سره[٣].

وللحافظ ابن حبان(٣٥٤هـ) تبويبات نفيسة على حديث: ((**نضَّر الله**))، بناها على اختلاف ألفاظه وطرقه، وهي:

– ذكر دعاء المصطفى صلى الله عليه وسلم لمن أدَّى مِنْ أمته حديثًا سمعه.

– ذكر رحمة الله جل وعلا من بلَّغ أمة المصطفى صلى الله عليه وسلم حديثًا صحيحًا عنه.

– ذكر البيان بأن هذا الفضل إنما يكون لمن أدَّى ما وصفنا كما سمعه سواء من غير تغيير ولا تبديل فيه.

---

(١) شرح المشكاة٢/٦٨٣.

(٢) ومما ينبغي أن يُعلم أنَّ بعض المجوزين للرواية بالمعنى استثنوا من ذلك: الأحاديث التي تتعلق بالعقائد كذات الله وصفاته، والأحاديث التي يتعبد بها كأحاديث التشهد والأذكار، والأحاديث التي تشتمل على جوامع كلمة صلى الله عليه وسلم، هذه الثلاثة لا يجوز روايتها إلا بنصها. ينظر:

(٣) معالم السنن٤/١٨٧.

- ذكر إثبات نضارة الوجه في القيامة من بلَّغ للمصطفى صلى الله عليه وسلم سنَّة صحيحة كما سمعها[١].

قلت: في ضوء تبويبات ابن حبَّان نفهم أنَّه لا يدخل في حديث ((**نَضَّر اللهُ امرأ**)) المحدِّثون بأسرهم، بل لا يدخل في ظاهر هذا الخطاب إلا من أدى صحيح حديث رسول الله دون سقيمة، بل ليخش الذين يروون الأحاديث السقيمة أنْ يدخلوا في جملة الكذبة على رسول الله صلى الله عليه وسلم إن كانوا عالمين بها ولا يبينوا سقمها[٢]؛ لأنَّه يحرم رواية الحديث الموضوع على من عرف كونه موضوعًا، أو غلب على ظنه وضعه، فمن روى حديثًا علم أو ظنَّ وضعه ولم يبين حال روايته وضعه فهو داخل مندرج في جملة الكاذبين على رسول الله ﷺ ويدل على ذلك قوله صلى الله عليه وسلم: ((**مَنْ حدَّث عنِّي بحديثٍ يُرى أنَّه كذب فهو أحد الكاذبين**))[٣] ولهذا قال العلماء : ينبغي لمن أراد رواية حديث أو ذكره أن ينظر فإن كان صحيحًا أو حسنًا قال: قال رسول الله ﷺكذا . أو فعله، أو نحو ذلك من صيغ الجزم، وإن كان ضعيفًا فلا يقل: قال أو فعل أو أمر أو نهى وشبه ذلك من صيغ الجزم، بل يقول: روي عنه كذا أو جاء عنه كذا أو يروى أو يذكر أو يحكى أو يقال أو بلغنا وما أشبهه ذلك والله سبحانه أعلم[٤].

---

(١) صحيح ابن حبان، قبيل(٦٦)، و(٦٧)، و(٦٨)، و(٦٩).

(٢) ينظر: الصارم المنكي؛ لابن عبد الهادي: ١٧٩.

(٣) حديثٌ مشهورٌ وسيأتي تخريجه.

(٤) ينظر: شرح النووي على صحيح مسلم ١/٢٣١.

أقواله صلَّى الله عليه وسلَّم احتوت على جوامع الكلم

٢. عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، يَقُولُ: ((**بُعِثْتُ بِجَوَامِعِ الكَلِمِ، وَنُصِرْتُ بِالرُّعْبِ، وَبَيْنَا أَنَا نَائِمٌ أُتِيتُ بِمَفَاتِيحِ خَزَائِنِ الأَرْضِ فَوُضِعَتْ فِي يَدِي**))[١].

● **بيان غريب الحديث**: قال الإمام البخاري(٢٥٦هـ) رحمه الله: (وبلغني أنَّ جوامع الكلم: أنَّ الله يجمع الأمور الكثيرة، التي كانت تكتب في الكتب قبله، في الأمر الواحد، والأمرين، أو نحو ذلك)[٢]. قال ابن بطال(٤٤٩هـ) رحمه الله: (...قال أبو الزناد: هذا من جوامع الكلم الذي أوتيه صلى الله عليه وسلم؛ لأنَّه قد جمع فى هذه الألفاظ اليسيرة معاني كثيرة)[٣].

● **أهم ما يستفاد من الحديث**: يستفاد من الحديث ما يأتي:

- حثُّ النَّبيِّ صلى الله عليه وسلم أمته على تدبر أحاديثه وكشف معانيها؛ لأنَّه صلى الله عليه وسلم كان يجمع المعاني الكثير في الألفاظ اليسيرة؛ ويختم عليها باللفظ اليسير، فلا يخرج منها شيء عن طالبه ومستنبطه؛ لعذوبة لفظه وجزالته[٤]، قال العلامة ابن الجوزي (٥٩٧هـ): (وفي هذا حثٌّ على التفهم والاستنباط)[٥].

قلت: وأولى حديثه بالتدبر ما جاء في الصحيحين، سيما في هذا الزمان الذي تطاول به الأقزام، وتكبلت به أيدي حماة الإسلام، وتصدَّر للحديث والتَّحديث من لا يصلح أن

---

(١) أخرجه: البخاري(٧٠١٣)، واللفظ له، ومسلم(٥٢٣).

(٢) صحيح البخاري، عقيب(٧٠١٣).

(٣) شرح ابن بطال١/٦٦.

(٤) قال العلامة ابن رجب الحنبلي في مقدمة كتابه جامع العلوم والحكم ٥٦: (قد جمع العلماء جموعًا من كلماته صلى الله عليه وسلم الجامعة، فصنَّف الحافظ أبو بكر بن السني كتابا سماه: الإيجاز وجوامع الكلم من السنن المأثورة، وجمع القاضي أبو عبد الله القضاعي من جوامع الكلم الوجيزة كتابا سماه: الشهاب في الحكم والآداب، وصنف على منواله قوم آخرون، فزادوا على ما ذكره زيادة كثيرة. وأشار الخطابي في أول كتابه غريب الحديث إلى يسير من الأحاديث الجامعة).

(٥) كشف المشكل٣/٣٤٩.

يجلس إليه جليس، والله تعالى المستعان، ورحم الله الحافظ الذهبي(٧٤٨هـ) إذْ قال في ذاك الزمان: (تدري ما العلم النافع؟ هو ما نزل به القرآن، وفسره الرسول صلى الله عليه وسلم قولًا وفعلًا، ولم يأت نهي عنه، قال عليه الصلاة والسلام: ((**مَنْ رَغِبَ عَنْ سُنَّتِي، فَلَيْسَ مِنِّي**))، فعليك يا أخي بتدبر كتاب الله، وبإدمان النَّظر في الصحيحين، وسنن النسائي، ورياض النواوي وأذكاره، تفلح وتنجح، وإيَّاك وآراء عباد الفلاسفة، ووظائف أهل الرياضات، وجوع الرهبان، وخطاب طيش رؤوس أصحاب الخلوات، فكل الخير في متابعة الحنيفية السمحة، فوا غوثاه بالله، اللهم اهدنا إلى صراطك المستقيم)(١).

وقال رحمه الله: (فلقد تفانى أصحاب الحديث، وتلاشوا، وتبدَّل النَّاس بطلبة يهزأ بهم أعداء الحديث والسنة، ويسخرون منهم، وصار علماء العصر في الغالب عاكفين على التقليد في الفروع من غير تحرير لها، ومكبين على عقليات من حكمة الأوائل وآراء المتكلمين من غير أن يتعقلوا أكثرها، فعم البلاء، واستحكمت الأهواء، ولاحت مبادئ رفع العلم وقبضه من الناس، فرحم الله امرأً أقبل على شأنه، وقصر من لسانه، وأقبل على تلاوة قرآنه، وبكى على زمانه، وأدمن النظر في الصحيحين، وعبد الله قبل أن يبغته الأجل. اللهم فوفق وارحم)(٢). فكيف لو أدرك زماننا هذا، فما كان يقول رحمه الله؟!

- ثناء النَّبيِّ صلى الله عليه وسلم على سنته، وأنَّها بعيدة عن التضارب والتعارض، فكيف يتضارب كلام من ملك من البلاغة أعلاها، ومن البيان أبدعه وأكمله؟ لذلك لا تجد حديثين صحيحين متعارضين أبدًا ولا يكون ذلك ولله الحمد.

- وقوله: ((**بعثت بجوامع الكلم**)) فيه دليل على أنَّ السنة وحيٌ من الله؛ لأنَّ الله هو الذي بعث نبيه صلى الله عليه وسلم بها.

---

(١) السير١٩/٣٤٠.

(٢) تذكرة الحفاظ٢/٨٦.

خطورة الكذب على النّبيِّ صلى الله عليه وسلم

٣. عَنْ عَليٍّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قَال: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: ((لاَ تَكْذِبُوا عَلَيَّ، فَإِنَّهُ مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ فَلْيَلِجِ النَّارَ))(١).

٤. وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، قَالَ: قُلْتُ لِلزُّبَيْرِ: إِنِّي لاَ أَسْمَعُكَ تُحَدِّثُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَمَا يُحَدِّثُ فُلاَنٌ وَفُلاَنٌ؟ قَالَ: أَمَا إِنِّي لَمْ أُفَارِقْهُ، وَلَكِنْ سَمِعْتُهُ يَقُولُ: ((مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ))(٢).

٥. وَعَنْ أنسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قَالَ: إِنَّهُ لَيَمْنَعُنِي أَنْ أُحَدِّثَكُمْ حَدِيثًا كَثِيرًا أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: ((مَنْ تَعَمَّدَ عَلَيَّ كَذِبًا، فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ))(٣).

٦. وعَنْ سَلَمَةَ رضي الله عنه، قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: ((مَنْ يَقُلْ عَلَيَّ مَا لَمْ أَقُلْ فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ))(٤).

٧. وعَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أَنَّهُ قَالَ: ((مَنْ رَوَى عَنِّي حَدِيثًا وَهُوَ يَرَى أَنَّهُ كَذِبٌ، فَهُوَ أَحَدُ الْكَذَّابِينَ))(٥).

- **بيان غريب الحديث:**

- ((فَلْيَتَبَوَّأْ)) اختلف في تفسيرها على أوجهٍ: فقال الإمام الخطّابي(٣٨٨هـ) رحمه الله: (ظاهره أمر ومعناه خبر، يريد أنَّ الله يبوئه مقعدًا من النّار. يقال تبوأ الرجل المكان: إذا اتخذه موضعًا لمقامه، وأصله من مباءة الإبل، وهي أعطانها)(٦).

(١) أخرجه: البخاري(١٠٦)، واللفظ له، ومسلم(١).
(٢) أخرجه: البخاري(١٠٧).
(٣) أخرجه: البخاري(١٠٨)، واللفظ له، ومسلم(٢).
(٤) أخرجه: البخاري(١٠٩)، واللفظ له، ومسلم(١٦٧٩).
(٥) أخرجه: مسلم في المقدمة: ٨.
(٦) أعلام السنن١/٦٦.

وقال العلامة ابن الجوزي(٥٩٧) رحمه الله: (وقد يكون ظاهر اللفظ الخبر، ومعناه الأمر)[١]. وقال الإمام ابن بطال(٤٤٩هـ) رحمه الله: (وهو بمعنى الدعاء عليه خرج مخرج الأمر له به، وذلك كثيرٌ في كلام العرب)[٢]. وقال الحافظ ابنُ الملقن(٨٠٤هـ) رحمه الله: (وقيل معناه التهديد والوعيد)[٣].

● **أهم ما يستفاد من الأحاديث**: في البَدْء لا بُدَّ أن يُعلم أنَّ حديث ((مَنْ كَذَبَ)) حديث جليل حفيلٌ متواترٌ مقطوعٌ به، لا يوجد له مشابه في طرقه وكثرتها[٤]، وسنقف مع أبرز وأهم الأحكام المتعلقة بالحديث:

– أنَّ قوله صلى الله عليه وسلم على العموم في كلِّ من تعمَّد عليه كذبًا في دين أو دُنْيا؛ لأنَّه صلى الله عليه وسلم كان ينهى عن معاني الكذب كلها إلا ما رخَّص فيه من كذب الرجل لامرأته، وكذلك في الحرب؛ إذ الحرب خدعة، والإصلاح بين الناس؛ لأهميَّة إصلاح ذات البين، وأنَّه من الضروريات، وإذا كان الكذب لا يصلح في شيء إلا في هذه الثلاث، فالكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم أجدر ألا يصلح في دين ولا دنيا، إذْ الكذب عليه ليس كالكذب على غيره. وأن الدعاء الذي دعا على من كذب عليه لاحق بمن كذب عليه في كل شيء[٥].

– وقوله صلى الله عليه وسلم: ((كذبًا)) عامٌ في جميع أنواع الكذب؛ لأنَّ النكرة في سياق الشرط كالنكرة في سياق النفي في إفادة العموم[٦].

– وقوله صلى الله عليه وسلم: ((مَا لم أَقُل)) اللفظ خاصٌ بالقولِ لكن لا شك أنَّ الفعل في معناه؛ لاشتراكهما في علة الامتناع، وهو الجسارة على الشريعة ومشرعها صلى الله

(١) شرح المشكل ١/٢٢٨.
(٢) شرح ابن بطال ١/١٨٣.
(٣) التوضيح ١/٥٤٦.
(٤) ينظر: التوضيح؛ لابن الملقن ٣/٥٤٤ ، وقد جمع طرق هذا الحديث غير واحد من العلماء منهم: الطبراني في جزءٍ أسماه: طرق حديث ((من كذب عليَّ متعمدًا))، وهو مطبوع . وقد أورد ابن الجوزي طرق هذا الحديث في مقدمة الموضوعات:٢٦، وينظر: معرفة أنواع علم الحديث؛ لابن الصلاح: ٣٧٣، وشرح التبصرة والتذكرة٢/٧٢.
(٥) ينظر : شرح ابن بطال ١/١٨٣.
(٦) ينظر في هذا : المحصول؛ للرازي:٢/٣٤٣، وروضة الناظر وجنة المناظر؛ لابن قدامة:٢/١٣.

عليه وسلم[١] ، وكذا من نسب إليه الإقرار وهو كاذبٌ فيدخل في الحديث، وأشدها القول[٢].

- دل الحديث على أنَّ الكذب في الحديث النَّبوي جريمة عظيمة وموبقة كبيرة، ولكن لا يكفر بهذا الكذب؛ إلا أن يستحله هذا هو المشهور من مذاهب العلماء، وقال الشيخ الإمام أبو محمد الجويني(٤٣٨هـ) رحمه الله والد إمام الحرمين أبي المعالي من أئمة الشَّافعية: (يكفر بتعمد الكذب عليه صلى الله عليه وسلم)[٣].

وقد حكى إمام الحرمين(٤٧٨هـ)رحمه الله عن والده هذا المذهب وضعَّفه وقال: (إنَّه لم يره لأحد من الأصحاب وإنَّه لهفوة عظيمة)، والصواب قول الجمهور[٤]. وقد فصل الذهبي(٧٤٨هـ) رحمه الله في المسألة فقال: (قد ذهبت طائفةٌ من العلماء إلى أنَّ الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم كفرٌ ينقل عن الملة، ولا ريب أنَّ تعمَّد الكذب على الله ورسوله في تحليل حرام أو تحريم حلال: كفرٌ محض، وإنَّما الشأنُ في الكذب عليه في سوى ذلك)[٥] .

---

(١) ينظر : شرح الكرماني٢/١١٧.

(٢) ينظر: شرح صحيح البخاري؛ لابن عثيمين ١/٢٨٣. وقال رحمه الله ١/٢٨٢: (أمَّا الكذب على من سواهما فيختلف، فالكذب على علماء الشريعة ليس كالكذب على غيرهم من العلماء، أو من غير العلماء؛ لأنَّ الكذب على علماء الشريعة يُشبه الكذب على رسول الله ﷺ من حيث إنَّه يريد أن يثبت بما نقله عن العلماء الشريعة ليست من شرائع الله، وبعد ذلك كلَّما كان الكذب أعظم ومفسدته أكبر كان أشدَّ إثمًا) .

(٣) قال الشيخ أحمد شاكر في الباعث الحثيث٤٦(٣) : (وَهُوَ الحقُّ).

(٤) ينظر : شرح النووي على صحيح مسلم ١/٢٣٠. وفتح الباري؛ لابن حجر ١/٣٥٤ .ولذا قال الحافظ في نزهة النظر: (وبالغ أبو محمد الجويني فكفَّر من تعمد الكذب على النَّبيِّ صلى الله عليه وسلم) . قال النووي رحمه الله: (ثمَّ معنى الحديث أنَّ هذا جزاؤه، وقد يجازى به وقد يعفو الله الكريم عنه، ولا يقطع عليه بدخول النار، وهكذا سبيل كل ما جاء من الوعيد بالنار لأصحاب الكبائر غير الكفر، فكلها يقال فيها: هذا جزاؤه وقد يجازى وقد يعفى عنه، ثمَّ إنْ جُوْزِيَ وَأُدْخِلَ النَّار فلا يخلد فيها، بل لابد من خروجه منها بفضل الله تعالى ورحمته، ولا يخلد في النار أحدٌ مات على التوحيد، وهذه قاعدة متفق عليها عند أهل السنة).

(٥) الكبائر؛ للذهبي: ٧٢- ٧٣. قال الشيخ ابن عثيمين في شرحه على صحيح البخاري١/٢٨٥: (إذا قصد من يكذب على الرسول صلى الله عليه وسلم أنَّه يُغير الشَّرع أو استحل ذلك أيضاً فقد يقال بكفره)، ولمزيد من التفصيل في هذه المسألة ينظر: الصارم المسلول على شاتم الرسول؛ لشخ الإسلام ابن تيمية: ١٧٢- ١٧٨ .

- ويمثل حديث الزبير رضي الله عنه عظيم احتياط الصحابة في رواية الحديث؛ فهو لم يخش على نفسه من رواية الحديث أن يكذب فيه عمدًا، حاشاه، ولكنَّه خاف أن يزلَّ أو يخطئ، وإن كان لا إثم عليه في الخطأ، ولكن قد يُنسب إلى تفريط أو نحو ذلك، فيكون ما يجري من الغلط فيه كذبًا إذا لم يتيقن أنَّ رسول الله صلى الله عليه وسلم قد قاله، ومن هنا يتبيَّن لنا ورع الصحابة في الرواية، وأنَّ ما رووه قد فهموه وحفظوه وبلغوه إلى من بعدهم، فالسنَّة محفوظة كما أنَّ القرآن محفوظ، والحمد لله.

التحذير من رواية الأحاديث المنكرة والشاذة

٨. عن أبي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، قال: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: ((**يَكُونُ فِي آخِرِ الزَّمَانِ دَجَّالُونَ كَذَّابُونَ، يَأْتُونَكُمْ مِنَ الْأَحَادِيثِ بِمَا لَمْ تَسْمَعُوا أَنْتُمْ، وَلَا آبَاؤُكُمْ، فَإِيَّاكُمْ وَإِيَّاهُمْ، لَا يُضِلُّونَكُمْ، وَلَا يَفْتِنُونَكُمْ**))[١].

● **أهم ما يستفاد من الحديث:**

- فيه ذكر فساد آخر الأزمان مِنَ الناس، وشيوع الكذب والأخبار المنكرة، وقد بوَّب عليه الإمام ابن حِبَّان(٣٥٤هـ) رحمه الله: (ذكر الإخبار عمَّا يظهر في آخر الزمان من الكذب في الروايات والأخبار)[٢]. وقال العلامة الطِّيبي(٧٤٣هـ) رحمه الله مبيِّنًا معنى الحديث: (سيكون جماعة يقولون للناس: نحن علماء ومشايخ، وندعوكم إلى الدين، وهم كاذبون في ذلك، ويتحدثون بالأحاديث الكاذبة، ويبتدعون أحكامًا باطلة، واعتقادات فاسدة، فإياكم: أي احذروهم)[٣].

- وفيه أنَّه ينبغي على أهل العلم تحديث الناس بما هو معروف، وتجنب الغرائب والشواذ والأخبار المنكرة وطرحها، قال الخطيب(٤٦٣هـ) رحمه الله مبوبًا على الحديث: (باب في وجوب اطراح المنكر والمستحيل من الأحاديث)[٤].

- وفيه تحذير من الكذب وأهله، وأنه ينبغي أن يتثبت في نقل الأخبار قبل بثها إلى الناس، قال العلامة ابن الجوزي(٥٩٧هـ) رحمه الله: (وفي هذا تحذير من أهل الكذب. وإنما

---

(١) أخرجه: مسلم(٧) في المقدمة.

(٢) صحيح ابن حبان(٦٧٦٦).

(٣) شرح المشكاة٢/٦٢٨.

(٤) الكفاية: ٤٢٩. قلتُ: بل لا بدَّ مِنْ مراعاة أحوال المخاطبين حتى في الأخبار الثابتة، فربما يُحدث الإنسان الناس بحديث لا تبلغه عقولهم؛ فيكون فتنة لهم، لذلك، قال الحافظ الذهبي معلقًا في السير٢/٥٩٧ على قول أبي هريرة رضي الله عنه: (كان أبو هريرة يقول: ربَّ كيسٍ عند أبي هريرة لم يفتحه، يعني: من العلم. قلت: هذا دال على جواز كتمان بعض الأحاديث التي تحرك فتنة في الأصول أو الفروع، أو المدح والذم، أما حديث يتعلق بحل أو حرام فلا يحل كتمانه بوجه، فإنه من البينات والهدى. وفي صحيح البخاري: قول الإمام علي رضي الله عنه: حدثوا الناس بما يعرفون، ودعوا ما ينكرون، أتحبون أن يكذب الله ورسوله).

يعرف الكذاب من نقلة الحديث بالبحث عنه، والنظر فيما قيل فيه من قدح. وقد تورع جماعة من جهلة المتزهدين عن سماع القدح في الكذابين، قالوا: هذا غيبة، ولم يعلموا أنه قصد لتصحيح الصحيح وإفساد الفاسد، ولولا جهابذة النقل لأدخل في الشريعة ما يفسدها[١]، ولقد أدخلوا وبالغوا، غير أن الله تعالى لا يخلي كل زمن من ناقد ينفي عن الحديث كذب الكذابين وتحريف الجاهلين، حفظا لشريعته، والله غالب على أمره)[٢].

– وفيه تأصيل شرعي لمسألة الإعلال بالغرابة والتفرد ممن لا يحتمل تفرده بالحديث سيما في الطبقات المتأخرة، فكلما تأخر الزمان ضعف قبول التفرد، وهذه مسألة تحتاج إلى بسط وإسهاب، وليس هذا مقام بسطها.

– وفيه أيضًا تأصيل شرعي لرد الأخبار التي يرويها الكذابون والمتهمون، والحكم عليها بالكذب وعدم قبولها، وهو ما يعرف في علوم الحديث بالحديث الموضوع.

– وكذا يدل الحديث على أهمية ثبوت السماع، وهو ما يعرف باتصال الإسناد، فمن القرائن التي وصف النَّبيُّ صلى الله عليه وسلم بطلان مروي هؤلاء أنَّ مرويهم غير معروف بالسماع عن الثقات، وإنما هو حكايات مرسلة يرويها دجالون كذابون.

---

(١) لذلك لما قيل للإمام عبد الله بن المبارك(١٨١هـ): هذه الأحاديث المصنوعة؟ قال قولته المشهورة: تعيش لها الجهابذة. وقد قيض الله سبحانه وتعالى لحفظ الأحاديث والسنن، وتمييز صحيحها من ضعيفها، وجيدها من زائفها علماء كثيرين في كل عصر ومصر؛ تجردوا وانقطعوا لهذا العمل الجليل، ومن يوم أن ظهرت حركة الوضع في الحديث، وهؤلاء العلماء في جهاد مستمر مضن في مقاومة هذه الموضوعات وتنقية السنة منها، فميزوا الصحيح من السقيم والموضوع، ضاربين لنا أروع الأمثلة في ذلك، وقد شهد بذلك الأعداء قبل غيرهم.

(٢) كشف المشكل٣/٩٥٢.

عرض الأخبار على السنة

٩. عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا قالت: سَمِعْتُ نِدَاءَ الْمُنَادِي، مُنَادِي رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، يُنَادِي: الصَّلَاةَ جَامِعَةً، فَخَرَجْتُ إِلَى الْمَسْجِدِ، فَصَلَّيْتُ مَعَ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَكُنْتُ فِي صَفِّ النِّسَاءِ الَّتِي تَلِي ظُهُورَ الْقَوْمِ فَلَمَّا قَضَى رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَاتَهُ جَلَسَ عَلَى الْمِنْبَرِ، وَهُوَ يَضْحَكُ، فَقَالَ: ((لِيَلْزَمْ كُلُّ إِنْسَانٍ مُصَلَّاهُ))، ثُمَّ قَالَ: ((أَتَدْرُونَ لِمَ جَمَعْتُكُمْ؟)) قَالُوا: اللهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: ((إِنِّي وَاللهِ مَا جَمَعْتُكُمْ لِرَغْبَةٍ وَلَا لِرَهْبَةٍ، وَلَكِنْ جَمَعْتُكُمْ، لِأَنَّ تَمِيمًا الدَّارِيَّ كَانَ رَجُلًا نَصْرَانِيًّا، فَجَاءَ فَبَايَعَ وَأَسْلَمَ، وَحَدَّثَنِي حَدِيثًا وَافَقَ الَّذِي كُنْتُ أُحَدِّثُكُمْ عَنْ مَسِيحِ الدَّجَّالِ...)) الحديث(١).

- **بيان غريب الحديث:**

- ((لِرَغْبَةٍ وَلَا لِرَهْبَةٍ)): الرَّغبة في الشيء: إيثاره، والميل إليه، والرغبة عنه: تركه، والصدوف عنه، والرهبة: الخوف والفزع.

- **أهم ما يستفاد من الحديث:** هذا الخبر معروف بخبر الجسَّاسة؛ وقد سقته مختصرًا؛ لتعلق موضوعي بهذا القدر منه، وفيه من الفقه:

- عرض الأخبار على السنة، بأنَّ النَّبيَّ صلى الله عليه وسلم عرض خبر تميم الداري على كلامه، فلما رآه موافقًا لما أخبر به قبله، وهو بذلك يؤصل لنا منهجية عرض الأخبار

---

(١) أخرجه: مسلمٌ(٢٩٤٢)، وصححه البخاري كما في العلل الكبير؛ للترمذي(٦٠٦)،والترمذي في سننه(٢٢٥٣)، وابن حبان(٦٧٨٧)، وأبو نعيم في الحلية٨/١٣٦، فهو حديث صحيحٌ لا مطعن فيه، وظاهر كلام أبي زرعة وأبي حاتم والدارقطني تصحيحه أيضًا. وقد تعلّق بعض من ليس له دراية بعلم العلل بعلة، وهي: أنَّ البخاري لم يخرِّجه في صحيحه، وكذلك بعض الحجج التي لا قيمة لها، لذا سأرد على أقواها، وهو تجنب البخاري له، وأترك ما دونها.

قلت: هو ليس أصلًا في بابه حتى يستقيم قولكم: أنَّ البخاري لم يخرِّجه، فالبخاري أخرج من أحاديث الدجال ما يغني عنه، ولو لم يخرج عن الدجال شيئًا، لصحَّ لكم ذلك. ثم إنَّ البخاري قد صحح هذا الحديث نفسه فيما حكاه عنه الترمذي في العلل كما سبق تخريجه، فقطع ما تعلقتم به!

الخلاصة: تبيَّن أنَّ الشيخين قد صححا الحديث، وكذلك الترمذي، وابن حبَّان، وأبي نعيم، وهو ظاهر كلام أبي زرعة، وأبي حاتم فضلًا عن تصحيح الخلف له. فلا يستقيم لأحدٍ نقده، وبالله التوفيق.

على السنة النبوية، فإن وافقت قُبلت، وإلا ردَّت، وإن لم توافق ولم تخالف فالأمر على التفصيل كما قرره أهل العلم.

– وفيه دلالة على صدق نبوة النَّبيِّ صلى الله عليه وسلم بأنَّه أخبر عن أمر غيبيٍّ ثم جاء ما يصدقه، وكيف لا وهو الصادق المصدوق بأبي وأمي عليه الصلاة والسلام.

– وفيه تشريع وتأصيل لبث الأخبار والعلوم المستجدة التي تؤكد صدق ما أخبرت به السنة ودلت عليه؛ فإنَّ ذلك مما يزيد المؤمنين إيمانًا وتسليمًا، كالإعجاز العلمي المكتشف الذي يؤكد للنَّاس نبوة النَّبيِّ صلى الله عليه وسلم وصحة ما جاء به.

– وفيه حرص النَّبيِّ صلى الله عليه وسلم على زيادة إيمان أصحابه بإظهار صدق نبوته أمام الناس؛ لتقع الحجة على من عاند، وليزداد المؤمنون إيمانًا مع إيمانهم.

– ومن تأمل جمع النَّبيِّ صلى الله عليه وسلم للناس، وحديثه معهم؛ لخبر وافق ما أخبر به علم أنَّه يتأكد بمفهوم المخالفة مشروعيَّة عقد الندوات والمؤتمرات؛ لنصرة السنة النبوية وتعليمها للناس، سيما في هذا الزمان الذي تكالب فيه أعداء الله من كل صوب؛ في الطعن في سنة النبيِّ صلى الله عليه وسلم، فينبغي على أهل الحديث أن يقفوا صفًا واحدًا في نصرة السنة النبوية، بشكل عام، والصحيحين بشكل خاص؛ لأنهما رأسا الهرم، لذلك تتابع ضربات الأعداء تجاههما؛ لما يعلموا من أثرهما في نفوس المسلمين، فإن تمكنوا من النيل منهما وإبعاد ثقة المسلمين عنهما كان ما وراء ذلك هيِّن.

ولست أخص في دعوتي هذه أحدًا وإن كنت أرى أنَّ على العلماء والمحدثين المسؤولية الكبرى؛ وذلك أنَّ ديننا دين جماعة، ينبغي أن يكون الكل فيه بناء، العالم يُنفق وقته في البَذْلِ، والمتعلِّم يُنفق وقته في التَّلقِي، والغنيُّ يُنفق ماله في سد احتياجات إخوانه، والعاجز يرفع أكفَّه بالدُّعاء. فليقم العلماء والأساتيذ مجالس إقراء (صحيح البخاري)، وعرض الشبه وتفنيدها، وإقامة الندوات الربانية التأصيلية، وليجتهد الطَّلاب في الحضور، ونقل العلم، ولينفق الأغنياء الجوائز والمنح؛ لمن حضر واجتهد وفلح، وليدعو العاجز؛ للعامل، وإلا فالكل سُيلام.

فلا يقولنَّ أحدنا تجارتي، أو عيادتي، أو محلي ودكاني، فما خُلقنا لهذه الأمور، وإنَّما نحتاج إليها بالقَدْر الذي تأمن لنا به سبل العيش، ولكن خلقنا كما أخبرنا ربنا: {**خَلَقَ الْمَوْتَ وَالْحَيَاةَ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا**}[1]. اللهم بلغنا فاشهد.

(١) سورة تبارك، من الآية: ٢.

تفاوت النَّاس في تعلُّم السُّنة

١٠. عَنْ حُذَيْفَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، قَالَ: حَدَّثَنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَدِيثَيْنِ، رَأَيْتُ أَحَدَهُمَا وَأَنَا أَنْتَظِرُ الآخَرَ: حَدَّثَنَا: ((**أَنَّ الأَمَانَةَ نَزَلَتْ فِي جَذْرِ قُلُوبِ الرِّجَالِ، ثُمَّ عَلِمُوا مِنَ القُرْآنِ، ثُمَّ عَلِمُوا مِنَ السُّنَّةِ**))، وَحَدَّثَنَا عَنْ رَفْعِهَا قَالَ: ((**يَنَامُ الرَّجُلُ النَّوْمَةَ، فَتُقْبَضُ الأَمَانَةُ مِنْ قَلْبِهِ، فَيَظَلُّ أَثَرُهَا مِثْلَ أَثَرِ الوَكْتِ، ثُمَّ يَنَامُ النَّوْمَةَ فَتُقْبَضُ فَيَبْقَى أَثَرُهَا مِثْلَ المَجْلِ**[١]**، كَجَمْرٍ دَحْرَجْتَهُ عَلَى رِجْلِكَ فَنَفِطَ، فَتَرَاهُ مُنْتَبِرًا وَلَيْسَ فِيهِ شَيْءٌ، فَيُصْبِحُ النَّاسُ يَتَبَايَعُونَ، فَلاَ يَكَادُ أَحَدٌ يُؤَدِّي الأَمَانَةَ، فَيُقَالُ: إِنَّ فِي بَنِي فُلاَنٍ رَجُلًا أَمِينًا، وَيُقَالُ لِلرَّجُلِ: مَا أَعْقَلَهُ وَمَا أَظْرَفَهُ وَمَا أَجْلَدَهُ، وَمَا فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ حَبَّةِ خَرْدَلٍ مِنْ إِيمَانٍ**))، وَلَقَدْ أَتَى عَلَيَّ زَمَانٌ وَمَا أُبَالِي أَيَّكُمْ بَايَعْتُ، لَئِنْ كَانَ مُسْلِمًا رَدَّهُ عَلَيَّ الإِسْلاَمُ، وَإِنْ كَانَ نَصْرَانِيًّا رَدَّهُ عَلَيَّ سَاعِيهِ، فَأَمَّا اليَوْمَ: فَمَا كُنْتُ أُبَايِعُ إِلَّا فُلاَنًا وَفُلاَنًا[٢].

• بيان غريب الحديث:

- ((**جذر**)): الجذر: أصل كل شيء، واختلف في ضبطه فتحًا وكسرًا، وقيل: أصْلُ حِسَاب ونَسب، والجِذْرُ بالكسر: أصلُ الشَّجرة[٣].

- ((**الوكت**)): هُوَ أثر الشَّيْء اليَسِير منه.

- ((**فنفط**)): نفط، بفتح النون وكسر الفاء، ويقال: تنفط، بمعناه. والتنفط: الذي يصير في اليد من العمل بفأس، أو نحوها، ويصير كالقبة فيه ماء قليل[٤].

- ((**منتبرًا**)): مرتفعًا، أي ارتفع وعلا، ومنه المنبر، سمِّي بذكر؛ لارتفاعه، والمعنى: ارتفاع الجلد ولا شيء تحته.

---

(١) قَالَ أبو عبيد في الغريب: (المجْل هو أثر العمل في الكفّ يعالج بها الإنسان الشيء حتَّى يغلظ جلدهَا).

(٢) أخرجه: البخاري(٦٤٩٧)، واللفظ له، ومسلم(١٤٣).

(٣) الجذر: أصل كل شيء، واختلف في ضبطه فتحًا وكسرًا، وقيل: أصْلُ حِسَاب ونَسب، والجِذْرُ بالكسر: أصلُ الشجرة. ينظر: غريب الحديث؛ لأبي عبيد٤/١١٧، وتهذيب اللغة؛ لأبي منصور١١/٩.

(٤) ينظر: شرح النووي على مسلم٦/١٢٩.

● **أهم ما يستفاد من الحديث:**

– فيه صدق نبوة النَّبيِّ صلى الله عليه وسلم، قال الإمام ابن بطال(٤٤٩هـ) رحمه الله: (هذا الحديث من أعلام النُّبوة؛ لأنَّ فيه الإخبار عن فساد أديان النَّاس، وقلَّة أمانتهم في آخر الزمان، ولا سبيل إلى معرفة ذلك قبل كونه إلا من طريق الوحي). والأمانة في الحديث هي الإيمان وجميع شرائعه، وهو التَّكليفُ الَّذي كلَّف الله تَعَالَى به عبادَه، والعَهْد الَّذي أخذَهُ عليهِم[١]، ولا بدَّ مِنَ النيَّة في كلِّ عملٍ على الصَّحيح[٢]، ودلَّ الحديث أنَّ القلب هو المكلَّف بحملها.

– ويدلَّ الحديث على أنَّ النَّاس تتفاوت في حِفْظِ الأمانات، فالحافظون لها هُمْ مَنْ خَتَمَ الله لهم بالإيمان، ممَّن استقَاموا على كتاب الله وسنَّة رسوله صلَّى اللهُ عليْه وسلَّم، وهم الصَّحابة وَمَنْ تبعهم بإحسان[٣].

– وفيه تزكية للقرون الخيريَّة؛ بأنها تحرص على تعلم القرآن والسنة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة وأزكى التحيَّة كما في الحديث، إذْ المعنى أنَّ الأمانة لما نزلت في قلوب رجال الله واستولت عليها، كانت هي الباعثة على الأخذ بالكتاب والسنة، وهذا هو المعنى.

– قوله: ((**ثمَّ علموا**)) أي: بنور الإيمان ((**مِنَ القرآن**)) أي: مما يتلقون عنه صلى الله تعالى عليه وسلم واجبًا كان أو نفلًا، حرامًا أو مباحًا، مأخوذًا من الكتاب أو الحديث[٤].

– ويدل مفهوم المخالفة أنَّ آخر الزمان تضيع الحدود والشرائع والأمانات، ولا تضيع حتى تضيع السنن، لذلك نرى أعداء الله يجتهدون في إبعاد المسلمين عن موروثهم النبوي، فتارة يشككون، وتارة يطالبون بوجوب تهذيب الكتب الصحاح، كصحيحي البخاري

---

(١) ينظر: شرح النووي على مسلم٢/١٦٨.

(٢) ينظر: شرح ابن بطال١٠/٣٣٤.

(٣) ينظر: التوضيح؛ لابن الملقن٣٢/٣٤٦.

(٤) ينظر: مرقاة المفاتيح٨/٣٣٧٩.

ومسلم، فتراهم ينفقون الأموال الطائلة في سبيل ذلك والله المستعان عليهم، فسينفقونها ثم تكون عليهم حسرةً وندامةً.

حثه صلى الله عليه وسلم على تعليم سنته

١١. عَنْ مَالِكِ بْنِ الحُوَيْرِثِ رضي الله عنه قال أَتَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي نَفَرٍ مِنْ قَوْمِي، فَأَقَمْنَا عِنْدَهُ عِشْرِينَ لَيْلَةً، وَكَانَ رَحِيمًا رَفِيقًا، فَلَمَّا رَأَى شَوْقَنَا إِلَى أَهَالِينَا، قَالَ: ((ارْجِعُوا فَكُونُوا فِيهِمْ، وَعَلِّمُوهُمْ، وَصَلُّوا، فَإِذَا حَضَرَتِ الصَّلاَةُ فَلْيُؤَذِّنْ لَكُمْ أَحَدُكُمْ، وَلْيَؤُمَّكُمْ أَكْبَرُكُمْ))[1].

- **غريب الحديث:**

– (**رفيقًا**): من الرفق والرأفة، خلاف العنف.

- **أهم ما يستفاد من الحديث:**

– يدل الحديث على حرص الصحابة على تعلم السُّنة النَّبوية، فإقامتهم عند النَّبيِّ صلى الله عليه وسلم كانت لهذه النُّكتة، وهي تعلم هديه وسننه؛ لأنَّ المعوَّل عليها في العبادة، وفي هذا دلالة قاطعة على حجية السنة.

– وفيه حثُّ النَّبيِّ صلى الله عليه وسلم لصحابته على تبليغ سنته لمن وراءهم.

– وكذلك في الحديث دلالة ظاهرة على حجية خبر الواحد، وأنَّه حجة مطلقًا، ولولا ذلك لما حثَّهم النَّبيُّ صلى الله عليه وسلم على تعليم من وراءهم، ومعلوم أنَّهم لا يُعلِّمون غيرهم مجتمعين، وإنما لكل واحدٍ اتجاهه في تعليم أهله وأقاربه ومن يستطيع، وهذه المسألة قتلت بحثًا، وقد ظهرت دلالتها كالشمس على حجية خبر الآحاد مطلقًا متى ما صحَّ، وقد خالف في ذلك ضربٌ من النَّاس؛ فردوا خبر الآحاد في العقيدة؛ ليردوا الصفات الخبرية؛ ليستقيم لهم التأويل، وتراهم أنفسهم يستدلون بخبر الواحد في الاعتقاد في مسائل توافق منهجهم!

فيا للعجب ممن ردَّ الخبر الصحيح؛ لمخالفته معتقده، وقبل الخبر الضعيف؛ لموافقته رأيه!

---

(١) أخرجه: البخاري(٦٢٨)، واللفظ له، ومسلم(٦٧٤).

ولا أحب أنْ أعرج على هذه المسألة، فقد بحثها الأخيار مِنْ قبلنا وقتلت بحثًا كما سبق ذكره، ودلالة أبحاثهم ظاهرة وقاطعة في قبول خبر الواحد متى ما صحَّ سواءِ في العقيدة أو غيرها، وبالله التوفيق.

حثُّه صلى الله عليه وسلم على حفظ سنته وتعليمها للناس

١٢. عَنْ أَبِي جَمْرَةَ، قَالَ: كُنْتُ أَقْعُدُ مَعَ ابْنِ عَبَّاسٍ يُجْلِسُنِي عَلَى سَرِيرِهِ فَقَالَ: أَقِمْ عِنْدِي حَتَّى أَجْعَلَ لَكَ سَهْمًا مِنْ مَالِي فَأَقَمْتُ مَعَهُ شَهْرَيْنِ، ثُمَّ قَالَ: إِنَّ وَفْدَ عَبْدِ القَيْسِ لَمَّا أَتَوُا النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: ((مَنِ القَوْمُ؟ - أَوْ مَنِ الوَفْدُ؟ -)) قَالُوا: رَبِيعَةُ. قَالَ: ((مَرْحَبًا بِالقَوْمِ، أَوْ بِالوَفْدِ، غَيْرَ خَزَايَا وَلاَ نَدَامَى))، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّا لاَ نَسْتَطِيعُ أَنْ نَأْتِيكَ إِلَّا فِي الشَّهْرِ الحَرَامِ، وَبَيْنَنَا وَبَيْنَكَ هَذَا الحَيُّ مِنْ كُفَّارِ مُضَرَ، فَمُرْنَا بِأَمْرٍ فَصْلٍ، نُخْبِرْ بِهِ مَنْ وَرَاءَنَا، وَنَدْخُلْ بِهِ الجَنَّةَ، وَسَأَلُوهُ عَنِ الأَشْرِبَةِ: فَأَمَرَهُمْ بِأَرْبَعٍ، وَنَهَاهُمْ عَنْ أَرْبَعٍ، أَمَرَهُمْ: بِالإِيمَانِ بِاللَّهِ وَحْدَهُ، قَالَ: ((أَتَدْرُونَ مَا الإِيمَانُ بِاللَّهِ وَحْدَهُ)) قَالُوا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: ((شَهَادَةُ أَنْ لاَ إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، وَإِقَامُ الصَّلاَةِ، وَإِيتَاءُ الزَّكَاةِ، وَصِيَامُ رَمَضَانَ، وَأَنْ تُعْطُوا مِنَ المَغْنَمِ الخُمُسَ))، وَنَهَاهُمْ عَنْ أَرْبَعٍ: عَنِ الحَنْتَمِ وَالدُّبَّاءِ وَالنَّقِيرِ وَالمُزَفَّتِ، وَرُبَّمَا قَالَ: المُقَيَّرِ، وَقَالَ: ((احْفَظُوهُنَّ وَأَخْبِرُوا بِهِنَّ مَنْ وَرَاءَكُمْ))(1).

١٣. وعَنْ أَبِي كَبْشَةَ الْأَنْمَارِيِّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: ((ثَلَاثٌ أُقْسِمُ عَلَيْهِنَّ، وَأُحَدِّثُكُمْ حَدِيثًا فَاحْفَظُوهُ))، قَالَ: ((فَأَمَّا الثَّلَاثُ الَّتِي أُقْسِمُ عَلَيْهِنَّ: فَإِنَّهُ مَا نَقَصَ مَالَ عَبْدٍ صَدَقَةٌ، وَلَا ظُلِمَ عَبْدٌ بِمَظْلَمَةٍ فَيَصْبِرُ عَلَيْهَا إِلَّا زَادَهُ اللَّهُ بِهَا عِزًّا، وَلَا يَفْتَحُ عَبْدٌ بَابَ مَسْأَلَةٍ إِلَّا فَتَحَ اللَّهُ لَهُ بَابَ فَقْرٍ، وَأَمَّا الَّذِي أُحَدِّثُكُمْ حَدِيثًا فَاحْفَظُوهُ))، فَإِنَّهُ قَالَ: ((إِنَّمَا الدُّنْيَا لِأَرْبَعَةِ نَفَرٍ: عَبْدٌ رَزَقَهُ اللَّهُ مَالًا وَعِلْمًا، فَهُوَ يَتَّقِي فِيهِ رَبَّهُ، وَيَصِلُ فِيهِ رَحِمَهُ، وَيَعْلَمُ لِلَّهِ فِيهِ حَقَّهُ))، قَالَ: ((فَهَذَا بِأَفْضَلِ الْمَنَازِلِ))، قَالَ: ((وَعَبْدٌ رَزَقَهُ اللَّهُ عِلْمًا وَلَمْ يَرْزُقْهُ مَالًا؟)) قَالَ: ((فَهُوَ يَقُولُ: لَوْ كَانَ لِي مَالٌ عَمِلْتُ بِعَمَلِ فُلَانٍ))، قَالَ: ((فَأَجْرُهُمَا سَوَاءٌ))، قَالَ: ((وَعَبْدٌ رَزَقَهُ اللَّهُ مَالًا وَلَمْ يَرْزُقْهُ عِلْمًا، فَهُوَ يَخْبِطُ فِي مَالِهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ، لَا يَتَّقِي فِيهِ رَبَّهُ، وَلَا يَصِلُ فِيهِ رَحِمَهُ، وَلَا يَعْلَمُ لِلَّهِ فِيهِ حَقَّهُ، فَهَذَا بِأَخْبَثِ الْمَنَازِلِ)) قَالَ: ((وَعَبْدٌ لَمْ يَرْزُقْهُ اللَّهُ مَالًا،

---
(١) أخرجه: البخاري(٥٣)، واللفظ له، ومسلم(١٧).

وَلَا عِلْمًا فَهُوَ يَقُولُ: لَوْ كَانَ لِي مَالٌ لَعَمِلْتُ بِعَمَلِ فُلَانٍ، قَالَ: هِيَ نِيَّتُهُ، فَوِزْرُهُمَا فِيهِ سَوَاءٌ))[1].

• **بيان غريب الحديث:**

- ((غَيْرَ خَزَايَا وَلاَ نَدَامَى)): خزايا: جمع خَزيان، من الخزاية، وهي الاستحياء، وكذلك ندامى جمع ندمان، وهو فَعلان من الندم، وهذا البناء من أبنية المبالغة.

- (**الحَنْتَمِ**): جرارٌ خُضْرٌ كانوا يخزنون فيها الخمرَ.

- (**وَالدُّبَّاءِ**): القرعُ، واحدها: دُبَّاءة.

- (**وَالنَّقِيرِ**): أَصلُ خشبةٍ تُنْقَرُ، وقيل: أصل نخلة.

- (**وَالمُزَفَّتِ**): الوِعاء المطلي بالزِّفتِ من داخل، وكذلك المقيّر، وهذه الأوعية تُسرعُ بالشِّدَّة في الشَّراب، وتُحدث فيه القوة المسكرة عاجلاً.

• **أهم ما يستفاد من الحديثين:**

- قال الإمام ابن بطال(٤٤٩هـ) معلقًا على الحديث الأول: (وفيه: تحريض العَالِم للناس أن يحفظوا العلم، ويُعلموه)[2].

قلت: والعلم هنا السُّنة النَّبويَّة، ولا علم يُقدم في الفضل عليها بعد كتاب الله، فالنَّبيُّ صلى الله عليهم وسلم حثَّهم على حفظ ما أخبرهم به، ثمَّ حثَّهم على تبليغه، وكأنَّه يقول لهم: فإنْ حفظتموهنَّ فأخبروا بهنَّ مَنْ وراءكم ممن لم يبلغه حديثي هذا، فسبق حثه على الحفظِ قبل التبليغ، فكأنه يقول: احفظوا، ومن حفظ فليبلغ، ومن لم يحفظ فليمسك، وقد سبق معنا من الكلام ما يغني عن إعادته هنا، وكيف كان الصحابة يحتاطون في رواية الحديث، وأنَّ ما بلغوه قد حفظوه وأتقنوه، فجزاهم الله عنا كل خير.

---

(١) أخرجه: وكيع في الزهد(٤٢٠)، وهناد في الزهد(٥٨٦)، وأحمد(١٨٠٣١)، واللفظ له، وابن ماجه(٤٢٢٨)، والترمذي(٢٣٢٥)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار(٢٦٣)، وابن الأعرابي في معجمه(٦٦٢)، والطبراني في الأوسط(٤٣٦٧)، وفي الكبير(٨٦٠)؛ له، وفي الشاميين؛ له(٥٧٥٠)، والبيهقي في المدخل(٣٦٥)، والبيهقي في الكبرى(٧٨٢٨)، قال الترمذي عقيبه: (هذا حديث حسن صحيح).

(٢) شرح ابن بطال ١/١١٩.

- وفي الحديث حجية خبر الآحاد، قال الحافظ ابن حجر(٨٥٢هـ): (قوله في آخره ((احفظوهنَّ وأبلغوهنَّ من وراءكم))؛ فإنَّ الأمر بذلك يتناول كل فردٍ فلولا أنَّ الحجة تقوم بتبليغ الواحد ما حضَّهم عليه)[1].

- وفي الحديثين حث النَّبيِّ صلى الله عليه وسلم صحابته على حفظ حديثه؛ لما احتواه من علمٍ وحكمة وفقه.

وفوائد هذا الحديث كثيرة ومتعددة، لو أردت أن أفتح مداد القلم في ذكرها لضاق المقام، والله المستعان.

فينبغي لمن يردَّ السنة أو يقلل من قدرها أو يشكك فيها أن يستحيي من نفسه إن كان يملك نفسًا بين جنبيه ولم يبعها لأعداءِ الدين ممَّن يودوا أن يبعدوا المسلمين عن سنة نبيهم صلى الله عليه وسلم؛ ليفسدوا عليهم دينهم ودنياهم وأخراهم؛ فهذه الأخبار صحيحة من حيث روايتها، قاطعة من حيث دلالتها على حجية السنة ووجوب نقلها والتدين والعمل بها، فوالله لن يصل أحدٌ إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا بمركب السنة النَّبويَّة، فمن ركب فيها وصل ونجى، ومن لم يركب أدركه الطوفان ولا عاصم منه إلا من رحم.

---

(١) فتح الباري١٣/٢٤٣.

ربَّ مبلغٍ أوعى للسنة من سامعٍ

١٤. عَنْ أَبِي بَكْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: خَطَبَنَا النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمَ النَّحْرِ، قَالَ: ((أَتَدْرُونَ أَيُّ يَوْمٍ هَذَا؟))، قُلْنَا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، فَسَكَتَ حَتَّى ظَنَنَّا أَنَّهُ سَيُسَمِّيهِ بِغَيْرِ اسْمِهِ، قَالَ: ((أَلَيْسَ يَوْمَ النَّحْرِ؟)) قُلْنَا: بَلَى، قَالَ: ((أَيُّ شَهْرٍ هَذَا؟))، قُلْنَا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، فَسَكَتَ حَتَّى ظَنَنَّا أَنَّهُ سَيُسَمِّيهِ بِغَيْرِ اسْمِهِ، فَقَالَ ((أَلَيْسَ ذُو الحَجَّةِ؟))، قُلْنَا: بَلَى، قَالَ: ((أَيُّ بَلَدٍ هَذَا؟)) قُلْنَا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، فَسَكَتَ حَتَّى ظَنَنَّا أَنَّهُ سَيُسَمِّيهِ بِغَيْرِ اسْمِهِ، قَالَ ((أَلَيْسَتْ بِالْبَلْدَةِ الحَرَامِ؟)) قُلْنَا: بَلَى، قَالَ: ((فَإِنَّ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ، كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا، فِي شَهْرِكُمْ هَذَا، فِي بَلَدِكُمْ هَذَا، إِلَى يَوْمِ تَلْقَوْنَ رَبَّكُمْ، أَلَا هَلْ بَلَّغْتُ؟))، قَالُوا: نَعَمْ، قَالَ: ((اللَّهُمَّ اشْهَدْ، فَلْيُبَلِّغِ الشَّاهِدُ الغَائِبَ، فَرُبَّ مُبَلَّغٍ أَوْعَى مِنْ سَامِعٍ، فَلَا تَرْجِعُوا بَعْدِي كُفَّارًا، يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ))[(١)].

١٥. وعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: ((نَضَّرَ اللَّهُ عَبْدًا سَمِعَ مَقَالَتِي فَوَعَاهَا، ثُمَّ بَلَّغَهَا عَنِّي، فَرُبَّ حَامِلِ فِقْهٍ غَيْرِ فَقِيهٍ، وَرُبَّ حَامِلِ فِقْهٍ إِلَى مَنْ هُوَ أَفْقَهُ مِنْهُ))[(٢)].

- **بيان غريب الحديث:**

- ((أوعى)): يقال: وعيت الحديث، أعيه وعيا فأنا واعٍ، إذا حفظته وفهمته. وفلان أوعى من فلان: أي أحفظ وأفهم[(٣)].

- **أهم ما يستفاد من الحديثين:** يدل الحديثان على معان كثيرة، منها:

---

(١) أخرجه: البخاري(١٧٤١).

(٢) أخرجه: أحمد(١٣٣٥٠)، وابن ماجة(٢٣٦)، واللفظ له، وأبو عمرو المديني في جزء حديث نضَّر(٣٦)، والطبراني في الأوسط(٩٤٤٤)، وفي مسند الشاميين؛ له(٨٧)، وابن عدي في الكامل٥/٤٤٦، وتمام في فوائده(٩)، والبيهقي في الشعب(٩١٠٨)، وابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله(١٩٨)، والخطيب في الفقيه والمتفقه١/٤٢١، وإسناده فيه ضعفٌ ينظر: العلل؛ للدارقطني(٢٥٠٧)، وأطراف الغرائب(٩٥٤)، إلا أنَّ متنه صحيحٌ.

(٣) ينظر: النهاية في غريب الحديث؛ لابن الأثير٥/٢٠٧.

– أنَّه قد يحمل الفقه غيرُ الفقيه، يكون له حافظًا، ولا يكون فيه فقيهًا[١].

– وفيه مِنَ الفقه أنَّ العالِم واجبٌ عليه تبليغ العلم لمن لَمْ يبلغه، وتبينه لمن لا يفهمه، وهو الميثاق الذي أخذه الله عزَّ وجلَّ على العلماء للناس ليبَيِّنُنَّه ولا يكتمونه.

– وفيه أنَّه قد يأتي في آخر الزمان من يكون له من العلم في الفهم ما ليس لمن تقدَّمه، إلا أنْ ذلك في الأقل؛ لأنَّ ((ربَّ)) موضوعة للتقليل.

– وفيه أنَّ حامل الحديث والعلم يجوز أن يُؤخذ عنه وإن كان جاهلاً معناه، وهو مأجور في تبليغه محسوب في زمرة أهل العلم إنْ شاء الله[٢].

– وفيه الدُّعاء لأهل الحديث بالنَّضارة، وسيأتي الكلام على ذلك.

قال الشَّيخ العلَّامة ابن عثيمين(١٤٢١هـ) رحمه الله: (يقول بعض الناس: أنا أبلِّغ ولكن لا فائدة ! قلنا: هناك فوائد:

أولاً: بيان للناس أنَّ هذا حرام ؛ لئلا يحتجُّوا بسكوت العلماء على جوازه، وعلى حلِّه.

ثانيًا: أنَّ الأجيال التي عندك الآن قد لا تنتفع، لكن الأجيال المستقبلة ربما تنتفع، ونحن شاهدنا فيما مضى من الزمان، بل فيما مضى من الزمن القريب، لا نجد في الناس وعيًا كوعيهم في الوقت الحاضر، والحمد لله، ولا قبولاً لحديث الرَّسول صلى الله عليه وسلم كقبولهم للحديث في الوقت الحاضر، ولا اتجاهًا للكتاب والسنة وأخذًا بالأحكام منها كاتجاههم في الوقت الحاضر)[٣] .

(١) ينظر: الرسالة؛ للإمام الشافعي: ٣٦١.

(٢) ينظر: شرح ابن بطال ١/ ١٥٠.

(٣) شرح صحيح البخاري؛ للشيخ محمد بن صالح العثيمين ١/١٩٩ .

تدوين السُّنة

١٦. عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: لَمَّا فَتَحَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَكَّةَ قَامَ فِي النَّاسِ فَحَمِدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: ((**إِنَّ اللَّهَ حَبَسَ عَنْ مَكَّةَ الفِيلَ، وَسَلَّطَ عَلَيْهَا رَسُولَهُ وَالمُؤْمِنِينَ، فَإِنَّهَا لاَ تَحِلُّ لِأَحَدٍ كَانَ قَبْلِي، وَإِنَّهَا أُحِلَّتْ لِي سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ، وَإِنَّهَا لاَ تَحِلُّ لِأَحَدٍ بَعْدِي، فَلاَ يُنَفَّرُ صَيْدُهَا، وَلاَ يُخْتَلَى شَوْكُهَا، وَلاَ تَحِلُّ سَاقِطَتُهَا إِلَّا لِمُنْشِدٍ، وَمَنْ قُتِلَ لَهُ قَتِيلٌ فَهُوَ بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ، إِمَّا أَنْ يُفْدَى وَإِمَّا أَنْ يُقِيدَ**))، فَقَالَ العَبَّاسُ: إِلَّا الإِذْخِرَ، فَإِنَّا نَجْعَلُهُ لِقُبُورِنَا وَبُيُوتِنَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: ((**إِلَّا الإِذْخِرَ**)) فَقَامَ أَبُو شَاهٍ - رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ اليَمَنِ - فَقَالَ: اكْتُبُوا لِي يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: ((**اكْتُبُوا لِأَبِي شَاهٍ**))، قُلْتُ لِلْأَوْزَاعِيِّ: مَا قَوْلُهُ اكْتُبُوا لِي يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: هَذِهِ الخُطْبَةَ الَّتِي سَمِعَهَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ[(١)].

١٧. عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا، قَالَ: كُنْتُ أَكْتُبُ كُلَّ شَيْءٍ أَسْمَعُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أُرِيدُ حِفْظَهُ، فَنَهَتْنِي قُرَيْشٌ، فَقَالُوا: إِنَّكَ تَكْتُبُ كُلَّ شَيْءٍ تَسْمَعُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَرَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَشَرٌ يَتَكَلَّمُ فِي الْغَضَبِ وَالرِّضَا، فَأَمْسَكْتُ عَنِ الْكِتَابِ، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟ فَقَالَ: ((**اكْتُبْ؛ فَوَ الَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ مَا خَرَجَ مِنِّي إِلَّا حَقٌّ**))[(٢)].

---

(١) أخرجه: البخاري(٢٤٣٤)، واللفظ له، ومسلم(١٣٥٥).

(٢) أخرجه: ابن أبي شيبة في المصنف(٢٦٤٢٨)، وأحمد(٦٥١٠)، واللفظ له، والدارمي(٥٠١)، وأبو داود(٣٦٤٦)، والدولابي في الكنى والأسماء(٨٠١)، والطبراني في الأوسط(١٥٥٣)، وابن المقرئ في معجمه(٤١٠)، والرامهرمزي في المحدث الفاصل١/٣٦٤، وابن شاهين في ناسخ الحديث ومنسوخه(٦٢٧)، والبيهقي في المدخل إلى السنن الكبرى(٧٥٢)، وابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله(٣٨٨)، والخطيب في الجامع لأخلاق الراوي(١١٠٩)، وفي تقييد العلم؛ له: ٧٤، وصححه ابن حبان(٤٣٢١)، والحاكم(٣٥٧)، وظاهر كلام العقيلي في الضعفاء أنَّه يُليِّنه٣/٢١٠، قلتُ: والأقرب أنَّه ثابتٌ، بدليل قول أبي هريرة رضي الله عنه كما في البخاري(١١٣): (ما من أصحاب النَّبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم أحدٌ أكثر حديثًا عنه منِّي، إلَّا ما كان من عبد اللَّه بن عمرٍو؛ فإنَّهُ كان يكتُبُ ولا أكتبُ).

١٨. وعن ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ أَبَا سُفْيَانَ بْنَ حَرْبٍ، أَخْبَرَهُ: أَنَّ هِرَقْلَ أَرْسَلَ إِلَيْهِ فِي نَفَرٍ مِنْ قُرَيْشٍ، وَكَانُوا تِجَارًا بِالشَّأْمِ، فَأَتَوْهُ - فَذَكَرَ الحَدِيثَ - قَالَ: ثُمَّ دَعَا بِكِتَابِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقُرِئَ، فَإِذَا فِيهِ: ((**بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، مِنْ مُحَمَّدٍ عَبْدِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ، إِلَى هِرَقْلَ عَظِيمِ الرُّومِ، السَّلاَمُ عَلَى مَنِ اتَّبَعَ الهُدَى، أَمَّا بَعْدُ**))[١].

● **بيان غريب الحديث:**

- ((**يُنفَّر صيدها**)): وهو الإزعاج وتنحيته من موضعه.

- ((**ولا يُختلى شوكها**)): الخلا: العُشْب، واختلاؤه: قطعه.

- ((**بخير النَّظرين**)): أي: أوْفَقُ الأمرين له، فإما أن يَدوا، أي: يُعطوا الدية، وهي العقل، وإما أن يُقادَ، أي: يُقْتَل قصاصًا، فأي الأمرين اختار وَلِيُّ الدم كان له[٢].

- ((**الإذخر**)): حشيشة طيبة الريح معروفة في الحجاز.

● **أهم ما يستفاد من الأحاديث:** لعلي أستطرد في هذا البحث قليلًا، مبينًا بعض الدقائق المهمة؛ لأهمية الموضوع، فأقول مستعينًا بالله مُعولًا على ما يفتح به:

- دلت هذه الأحاديث على أنَّ تدوين السنَّة كان مبكرًا منذ عصر الرواية، إلا أنَّ هذا التدوين لم يكن رسميًا ولا موسَّعًا؛ لاعتماد العرب على الحفظ؛ لقوة ذاكرتهم، ومن لم تكن حافظته قويَّة كتب، وكذا من خشي على نفسه الخطأ؛ لإكثاره من التَّحمل. ولما أصبحت الذاكرة تضعف، وقام الأجل يدرك العلماء أمر أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز(١٠١هـ) بتدوين السنَّة النبوية[٣]، فدونت السنة تدوينًا رسميًا.

- في هذه الأحاديث ردٌّ على ما يشيعه بعض من لا خلاق لهم في الدين أو العلم من أنَّ السنة لم تُدون إلا في وقت متأخر؛ ليشككوا المسلمين في سنة نبيهم صلى الله عليه

---

(١) أخرجه: البخاري(٦٢٦٠)، واللفظ له، ومسلم(١٧٧٣).

(٢) ينظر: جامع الأصول؛ لابن الأثير٨/٣٧٩.

(٣) ينظر: صحيح البخاري، قبيل(١٠٠).

وسلم، فالتدوين ابتدأ منذ زمن النَّبيِّ صلى الله عليه وسلم، فكما سبق معنا أنَّ عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما كان يكتب، وقد حثه النَّبيُّ على الكتابة، وكذا كتابته صلى الله عليه وسلم في البعوث، وكذا كانت هناك كتابات عند بعض الصحابة كعليٍّ رضي الله عنه، فقد سأله أبو جُحَيْفَةَ: هل عندكم كتابٌ؟ قال: لا، إِلَّا كتابُ اللَّه، أَو فهمٌ أُعطيهُ رجلٌ مُسلمٌ، أَو ما في هذه الصَّحيفة. قال: قلتُ: فما في هذه الصَّحيفة؟ قال: العقلُ، وفكَاكُ الأسير، ولا يُقتلُ مُسلِمٌ بكافرٍ[١]، وهذا أبو هريرة، يقول: ما من أَصحاب النَّبِيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم أَحدٌ أكثر حديثًا عنه منِّي، إِلَّا ما كان من عبد اللَّه بن عمرٍو، فإِنَّهُ كان يكتب ولا أَكتب[٢].

كل هذه الأحاديث تشير إلى أنَّ التدوين ابتدأ منذ زمن النَّبيِّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم، وأنَّ النَّبيَّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم لم ينه أحدًا عن كتابته.

وأما أحاديث النَّهي عن الكتابة[٣]، كحديث أَبِي سعيدٍ الخدرِيِّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، أَنَّ رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم قال: ((**لَا تَكْتُبُوا عَنِّي، وَمَنْ كَتَبَ عَنِّي غَيْرَ الْقُرْآنِ**

(١) صحيح البخاري، (١١١).

(٢) صحيح البخاري(١١٣). وقد وصلنا من حديث أبي هريرة أزيد من حديث عبد الله بن عمرٍو، وقد أجاب عن على ذلك العلامة المعلمي في الأنوار الكاشفة بقوله٣٦/١: (أما زيادة ما انتشر عن أبي هريرة من الحديث عما انتشر عن عبد الله بن عمرو؛ فلأن عبد الله لم يتجرد للرواية تجرد أبي هريرة، وكان أبو هريرة بالمدينة، وكانت دار الحديث لعناية أهلها بالرواية، ولرحلة الناس إليها لذلك، وكان عبد الله تارة بمصر، وتارة بالشام، وتارة بالطائف، مع أنه كان يكثر من الأخبار عما وجده من كتب قديمة باليرموك، وكان الناس لذلك كأنهم قليلو الرغبة في السماع منه، ولذلك كان معاوية وابنه قد نهياه عن التحديث).

(٣) وقد سلك بعض أهل العلم مسلك الجمع بين الأحاديث، قال الحافظ في الفتح٢٠٨/١: (والجمع بينهما أنَّ النهي خاص بوقت نزول القرآن؛ خشية التباسه بغيره، والإذن في غير ذلك، أو أنَّ النهي خاص بكتابة غير القرآن مع القرآن في شيء واحد، والإذن في تفريقهما، أو النهي متقدم، والإذن ناسخ له عند الأمن من الالتباس، وهو أقربها، مع أنه لا ينافيها، وقيل: النهي خاص بمن خشي منه الاتكال على الكتابة دون الحفظ، والإذن لمن أمن منه ذلك).

قال العلامة المعلمي في الأنوار الكاشفة٣٦/١: (فهذه الأحاديث، وغيرها مما يأتي إن لم تدل على صحة قول البخاري وغيره: إن حديث أبي سعيد غير صحيح عن النبي صلَّى اللهُ عليه وسلَّم، فإنها تقضي بتأويله...). وينظر تتمة كلامه هناك، وقد مال إلى تضعيف الخبر، ولم يترك لأحدٍ بعده كلام.

فَلْيَمْحُهُ))، الذي صححه مسلم(٢٦١هـ) [١] وغيره[٢] إلا أنَّه معلولٌ، قال الحافظ ابن حجر(٨٥٢هـ): (ومنهم من أعلَّ حديث أبي سعيد، وقال: الصواب وقفه على أبي سعيد، قاله البخاري وغيره)[٣]، وكذلك أعله أبو داود(٢٧٥هـ) وقال عنه: (وهو منكر، أخطأ فيه همَّام، هو من قول أبي سعيد)[٤].

وقال الخطيب(٤٦٣هـ) بعد أن استوعب طرقه عن همام: (تفرَّد همَّامٌ برواية هذا الحديث، عن زيد بن أَسلم هكَذا مرفُوعًا. وقد رويَ عن سفيان الثَّوريِّ أيضًا، عن زيدٍ، ويقال: أَنَّ المحفوظ رواية هذا الحدِيث عن أبي سعيدٍ الخدري من قوله، غير مرفُوعٍ إِلى النَّبيِّ، صلَّى الله عليه وسلَّم)[٥].

وأما رواية سفيان التي أشار إليها الخطيب فتالفة لا تصحُّ عنه، ولو صحت لكان فيها حجة، ولكنها ضعيفة جدًا عن سفيان، وكذا رويت بعض المتابعات المنكرة[٦]، والصحيح أنَّ الخبر تفرد به همام بن يحيى، وقد أنكر عليه كما تقدَّم[٧]، وقد أعل الخبر به، وأنَّ الصواب في الخبر الوقف على أبي سعيد، كما رواه غير واحدٍ، كأبي نضرة، قال: قُلت لأَبي سعيدٍ الخدريِّ

---

(١) صحيح مسلم(٣٠٠٤).

(٢) أخرجه: أحمد(١١٠٨٥)، والدارمي(٤٦٤)، والترمذي(٢٦٦٥)، والنسائي في الكبرى(٧٦٥٤)، وصححه ابن حبان(٦٤)، والحاكم(٤٣٧).

(٣) فتح الباري١/٢٠٨.

(٤) تحفة الأشراف، عقيب(٤١٦٤)، وإتحاف المهرة، عقيب(٥٤٨٢).

(٥) تقييد العلم: ٣١.

(٦) كرواية سفيان بن وكيع، عن سفيان بن عيينة به. أخرجها الترمذي(٢٦٦٥)، وقال عقيبها: (وقد روي هذا الحديث من غير هذا الوجه أيضا عن زيد بن أسلم رواه همام، عن زيد بن أسلم)، وهي متابعة لا قيمة لها، فسفيان بن وكيع ضعيف لا يحتجُّ به.

(٧) لا شكَّ أنَّه ثقة على الصحيح كما هو قول جمهور النقاد، إلا أنَّه كان يعتمد على حفظه، فوقع في أوهام، وقد نُبِّه على ذلك فانتبه، فكان حديثه الأخير أصح من حديثه القديم، بخلاف رواية المختلط، وقد أنكر عليه هذا الحديث، فيكون من جملة ما أخطأ فيه، والله أعلم.

رضي اللَّه عنه،: أَلا تُكتِبُنَا، فإِنَّا لا نحفظُ؟ فقال: لا، إِنَّا لن نُكْتِبَكُمْ، ولن نجعلهُ قُرآنًا، ولكن احفظُوا عنَّا، كما حفِظنا نحنُ عن رسول اللَّه صلَّى الله عليه وسلَّم[١].

وله شاهد من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وهو خطأ كما نص على ذلك البزار[٢].

وملخص أحاديث النهي كما قال العلامة المعلمي اليماني(١٣٨٦هـ): (فإنَّما هي حديث مختلف في صحته، وآخر متفق على ضعفه...)[٣]. والمختلف في صحته هو ما تقدَّم ذكره، وقد بان بأنَّه لا يصحُّ، والمتفق على ضعف هو حديث زيد بن ثابتٍ، أنَّ مُعاوية سأَله عن حديثٍ، فأَمر إِنسانًا يكتُبُهُ، فقال له زيدٌ: إِنَّ رسول اللَّه صلَّى اللهُ عليه وسلَّم أَمَرَنَا أَنْ لَا نكتُب شيئًا من حديثه، فَمَحَاهُ[٤]. وإسناده ضعيف لا يصح، فهو من رواية كثير بن زيد، وفيه ضعفٌ[٥]، والمطلب بن عبد الله لم يسمع[٦]من زيد بن ثابت رضي الله عنه.

وقد اقتصر الإمام البخاري(٢٥٦هـ) على مرويات الكتابة، وترك مرويات النهي؛ إشارة منه إلى إعلال مرويات النهي، وتأكدت هذه الإشارة بأنَّه صرح بإعلال أحاديث النهي خارج الصحيح، وقد وافقه على ذلك أبو داود(٢٧٥هـ) وغيره، فالكتابة ابتدأت منذ عصر الرواية، وليس ثمة خبرٍ يصحُّ في النهي، والله أعلم.

---

(١) أخرجه: ابن أبي شيبة في المصنف(٢٦١٣٣)، علي بن الجعد(١٤٤٩)، والدارمي(٦١٧)، والطبراني في الأوسط(٢٤٧٧)، وصححه الحاكم(٣٢٣).

(٢) مسند البزار(٨٧٦٣)، وقال: (وهذا الحديث رواه همام، عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار، عَن أبي سَعِيد عن النَّبِيِّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم وعبد الرحمن بن زيد قد أجمع أهل العلم بالنقل على تضعيف أخباره التي رواها، وَإِنَّما ذكرنا حديثه؛ لنبيِّن أنَّه خالف همامًا، وأنَّه ليس بحجة فيما يتفرد به).

(٣) الأنوار الكاشفة١/٣٥.

(٤) أخرجه: أحمد(٢١٥٧٩)، وأبو داود(٣٦٤٧)، والطبراني في الكبير(٤٨٧١)، والبيهقي في المدخل إلى السنن(٧٢٩)، وابن شاهين في ناسخ الحديث ومنسوخه(٦٢٩)، والخطيب في تقييد العلم: ٣٥.

(٥) ضعفه جمعٌ من أهل العلم، منهم يحيى بن معين، ويعقوب بن شيبة، وأبو حاتم، والنسائي، وابن حبان. انظر: تهذيب الكمال؛ للمزي٢٤/١١٣ترجمة(٤٩٤١).

(٦) المراسيل؛ لابن أبي حاتم(٧٨٠).

– ودل حديث أبي هريرة رضي الله عنه على حجية السنة النبوية، وأنَّها مستقلة في التشريع، فالنَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم هو الذي أباح لهم الإذخر؛ لاحتياجهم له، فهو مشرع حكمه عين حكم الله تبارك وتعالى.

– ودل حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما على حث النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم صحابته على حفظ حديثه والعناية به، وأنَّ أقواله وأفعالها في حالاته كلها هي من قبيل الوحي، فلا غضب يخرجه عن عصمته، ولا مزاح يخرجه عن مخالفة هديه، فكلامه وأفعاله وتقريراته كلها من قبيل الوحي، صلى الله عليه وسلم كلما ذكره الذاكرون وغفل عن ذكره الغافلون، وهذا يدل على حجية السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي.

حرص الصحابة على حفظ السُّنة وتعلمها

١٩. عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي أَسْمَعُ مِنْكَ حَدِيثًا كَثِيرًا أَنْسَاهُ؟ قَالَ: ((**ابْسُطْ رِدَاءَكَ**)) فَبَسَطْتُهُ، قَالَ: فَغَرَفَ بِيَدَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: ((**ضُمَّهُ**)) فَضَمَمْتُهُ، فَمَا نَسِيتُ شَيْئًا بَعْدَهُ[1].

وفي رواية عنه رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم قال: ((**إِنَّهُ لَنْ يَبْسُطَ أَحَدٌ ثَوْبَهُ حَتَّى أَقْضِيَ مَقَالَتِي هَذِهِ، ثُمَّ يَجْمَعَ إِلَيْهِ ثَوْبَهُ، إِلَّا وَعَى مَا أَقُولُ**))، فَبَسَطْتُ نَمِرَةً عَلَيَّ، حَتَّى إِذَا قَضَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَقَالَتَهُ جَمَعْتُهَا إِلَى صَدْرِي، فَمَا نَسِيتُ مِنْ مَقَالَةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تِلْكَ مِنْ شَيْءٍ[2].

٢٠. وعَنْه رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: قِيلَ يَا رَسُولَ اللَّهِ مَنْ أَسْعَدُ النَّاسِ بِشَفَاعَتِكَ يَوْمَ القِيَامَةِ؟ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: ((**لَقَدْ ظَنَنْتُ يَا أَبَا هُرَيْرَةَ أَنْ لاَ يَسْأَلُنِي عَنْ هَذَا الحَدِيثِ أَحَدٌ أَوَّلُ مِنْكَ لِمَا رَأَيْتُ مِنْ حِرْصِكَ عَلَى الحَدِيثِ أَسْعَدُ النَّاسِ بِشَفَاعَتِي يَوْمَ القِيَامَةِ، مَنْ قَالَ لاَ إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، خَالِصًا مِنْ قَلْبِهِ، أَوْ نَفْسِهِ**))[3].

● **بيان غريب الحديث:**

- (**نمرة**): كل مئزر مخطط من مآزر الأعراب، وجمعها نِمار.

● **أهم ما يستفاد من الحديثين**: يدل الحديثان على أمورٍ كثيرة، منها:

- قوله: (أسمع منك حديثًا كثيرًا): يدل على أنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم كان مكثرًا من الحديث؛ نصيحة لهذه الأمة، وتعليمًا لهم بأمور دينهم، لذلك دعوى أنَّ السنة مبالغ فيها من حيث الكم المروي دعوى باطلة، ولو تأمل هؤلاء المغفلين عدد مقالتهم على مواقع التواصل الاجتماعية لرأوها آلافًا في شهور معدودة، فكيف يستنكرون عدد ما ثبت من السنة وقد كانت حياة النَّبِيِّ كلها دعوة في سبيل الله، وكان الصحابة يحرصون كل الحرص على حفظ الحديث منه صلى الله عليه وسلم وكتابته؟!

(١) أخرجه: البخاري(٢٠٤٧)، واللفظ له، ومسلم(٢٤٩٢).
(٢) أخرجه: البخاري(١١٩)، واللفظ له، ومسلم(٢٤٩٢).
(٣) أخرجه: البخاري(٩٩).

– فيها منقبة لأبي هريرة رضي الله عنه خاصة، وأنَّ إكثاره لرواية الحديث؛ يدل على سعة حفظه ببركة صنيع النَّبيِّ صلى الله عليه وسلم، وأنَّ كثرة ما رواه كانت لهذه الخصوصية، مع شدة حرصه على طلب الحديث.

– في الحديث تشجيع من النَّبيِّ صلى الله عليه وسلم للصحابة على حفظ حديثه، والمواظبة على طلبه؛ للتعبد به، ولتبليغه للناس؛ لأنَّ عليه المعول في بيان مراد الله جل وعلا.

– وفيها حجية السنَّة النبوية وأهميتها وعظيم فضلها؛ إذْ لو لم تكن كذلك لنهي النَّبيُّ صلى الله عليه وسلم أبا هريرة من الاعتناء بحفظها، ومن التفرغ في سبيل ذلك.

– قال الإمام ابن بطال(٤٤٩هـ) رحمه الله: (وفيه: أنَّه جائزٌ للإنسان أن يُخبر عن نفسه بفضله إذا اضطر إلى ذلك؛ لاعتذار من شيء؛ أو لتبيين ما يلزمه تبيينه إذا لم يقصد بذلك الفخر)[١].

– قال العلامة العيني(٨٥٥هـ)رحمه الله: (ومما يستفاد منه: معجزة النَّبيِّ، صلى الله تعالى عليه وآله وسلم، حيث رفع من أبي هريرة النِّسيان الذي هو من لوازم الإنسان حتى قيل: إنه مشتق منه، وحصول هذا من بسط الرداء وضمه أيضًا معجزة، حيث جعل الحفظ كالشيء الذي يغرف منه، فأخذ غرفة منه ورماها في ردائه، ومثل بذلك في عالم الحس)[٢].

– وقد دلَّنا الحديث على أنَّ أبا هريرة رضي الله عنه قد حفظ الحديث ببركة صنيع النَّبيِّ صلى الله عليه وسلم؛ ولشدَّة ملازمته على ذلك، وهو القائل: (إنَّ الناس يقولون أكثر أبو هريرة، ولولا آيتان في كتاب الله ما حدَّثت حديثًا، ثم يتلو: {**إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنْزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَى**}[٣]، إلى قوله {**الرَّحِيْمُ**} إنَّ إخواننا من المهاجرين كان يشغلهم الصفق بالأسواق، وإنَّ إخواننا من الأنصار كان يشغلهم العمل في أموالهم، وإنَّ أبا هريرة كان يلزم رسول الله صلى الله عليه وسلم بشبع بطنه، ويحضر ما لا يحضرون، ويحفظ ما لا

---

(١) شرح ابن بطال١/١٩٥.

(٢) عمدة القاري٢/١٨٤.

(٣) سورة البقرة، من الآية: ١٥٩، و١٦٠.

يحفظون)[١]، فحفظ أبو هريرة ما لم يحفظه غيره، وروى ما لم يروه غيره، حتى كان أكثر الصحابة رواية للحديث، ولما علم ذلك أعداء السنن قاموا يطعنون بشخص أبي هريرة رضي الله عنه، حتى قالوا أنَّه شخصية غير حقيقية، وليس مقصدهم شخص أبي هريرة، وإنما مقصدهم إسقاط ما رواه ونشره من الأحاديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم؛ لما تقدَّم ذكره، فإسقاط أبي هريرة فيه إسقاط لقدر كبير من السنة.

يقول الشَّيخ عائض القرني: (ومن أراد أن يعرف حفظ أبي هريرة فليقرأ كتاب دفاعًا عن أبي هريرة لعبد المنعم الصالح العلي العزي، الذي لو كان في الكتب معجزة، لكان ذلك الكتاب، الذي رد به على أبي رية -رواه الله من نار تلظى- وعلى جولد زيهير المجري الذي تهجم على سنة المصطفى صلى الله عليه وسلم)[٢].

وقد ألَّف غير واحدٍ من أهل العلم في الدِّفاع عن أبي هريرة رضي الله عنه وأرضاه، فجزاهم وجزاه الله عنَّا كل خيرٍ، وها هو أبو هريرة يترضى عنه في كل إسناد، وها هم شانؤوه ففي مزبلة التأريخ قد حلَّوا، والحمد لله رب العالمين.

(١) أخرجه: البخاري(١١٨)، واللفظ له، ومسلم(٢٤٩٣).

(٢) دروس الشيخ عائض القرني مفرغة في المكتبة الشاملة.

حرص نساء الصحابة رضي الله عنهنَّ على تَعلُّم السنة

٢١. عَنْ أَبِي سَعِيدٍ رضي الله عنه قال جَاءَتِ امْرَأَةٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، ذَهَبَ الرِّجَالُ بِحَدِيثِكَ، فَاجْعَلْ لَنَا مِنْ نَفْسِكَ يَوْمًا نَأْتِيكَ فِيهِ تُعَلِّمُنَا مِمَّا عَلَّمَكَ اللَّهُ، فَقَالَ: ((**اجْتَمِعْنَ فِي يَوْمِ كَذَا وَكَذَا فِي مَكَانِ كَذَا وَكَذَا**))، فَاجْتَمَعْنَ، فَأَتَاهُنَّ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَعَلَّمَهُنَّ مِمَّا عَلَّمَهُ اللَّهُ، ثُمَّ قَالَ: ((**مَا مِنْكُنَّ امْرَأَةٌ تُقَدِّمُ بَيْنَ يَدَيْهَا مِنْ وَلَدِهَا ثَلاَثَةً، إِلَّا كَانَ لَهَا حِجَابًا مِنَ النَّارِ**))، فَقَالَتِ امْرَأَةٌ مِنْهُنَّ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَوِ اثْنَيْنِ؟ قَالَ: فَأَعَادَتْهَا مَرَّتَيْنِ، ثُمَّ قَالَ: ((**وَاثْنَيْنِ وَاثْنَيْنِ وَاثْنَيْنِ**))[١].

- **ما يستفاد من الحديث:**

– فيه علو همة الصحابيات رضي الله عنهنَّ وحرصهن على تعلم السنة وأحكامها[٢].

– وفيه تأصيل لمسألة علو الإسناد، فالصحابيات كنَّ يسمعن الحديث من أزواجهنَّ وآبائهنَّ وأبنائهنَّ ومن أمهات المؤمنين رضي الله عنهنَّ، وصنيعهم هذا يدل على شرف علو الإسناد، سيما إن كان العلو يوصل إلى النَّبيِّ صلى الله عليه وسلم مباشرة.

– وفيه بيان عناية الصحابة رضي الله عنهم بحديث النَّبيِّ صلى الله عليه وسلم وملازمتهم له، حتى أنهم لم يفوتوا فرصة للنساء في لقاء النَّبيِّ صلى الله عليه وسلم؛ لشدة إحاطتهم به وملازمتهم له، مما حرمهنَّ من الاجتماع به.

---

(١) أخرجه: البخاري(٧٣١٠)، ومسلم(٢٦٣٣).

(٢) يقول العلامة ابن الجوزي في كشف المشكل٧١/١: (كان النساء في ذلك الزمن يطلبن الخير ويقصدن الأجر، ويصلين مع الرسول صلى الله عليه وسلم جماعة، وكان مثل الرسول صلى الله عليه وسلم واعظهنَّ، فصلح أن يجعل لهنَّ يومًا. فأمَّا ما أحدث القصاص من جمع النساء والرجال فإنَّه من البدع التي تجري فيها العجائب، من اختلاط النساء بالرجال، ورفع النساء أصواتهنَّ بالصياح والنواح إلى غير ذلك. فأمَّا إذا حضرت امرأة مجلس خير في خفية، غير متزينة، وخرجت بإذن زوجها، وتباعدت عن الرجال، وقصدت العمل بما يقال لا التنزه، كان الأمر قريباً مع الخطر، وإنما أجزنا مثل هذا؛ لأنَّ البعد عن سماع التذكير يقوي الغفلة، فينسي الآخرة بمرة. وينبغي للمذكر أن يحث على الواجبات، وينهى عن المحظورات، ويذكر ما ينفع العوام، وما يحتاج إليه الجُهال في دينهم، وهيهات، ما أقل هذا اليوم...). وصدق والله، وهل ما أصاب شباب اليوم من اختلاط العقول إلا بسبب اختلاط النساء بالذكور، فالمرأة تهدم في الساعة، بل في الدَّقيقة ما بناه الواعظ والمعلِّم الأيام الطوال. نسأل الله العصمة من فتن الشبهات والشهوات.

– فيه تشجيع النَّبيِّ صلى الله عليه وسلم لهنَّ على تعلم سنته لهنَّ؛ حيث جعل لهنَّ يومًا على حدة في سماع الحديث منه مباشرة، وقد بوب الإمام البخاري(٢٥٦هـ على هذا الحديث تبويبًا بديعًا كعادته فقال: (باب: هل يجعل للنساء يوم على حدة في العلم؟)[١]. أي: جواز ذلك؛ لأنه أسند حديثًا يدل على ذلك.

– وفيه دليل على حجية السنة وأنها ليست رأيًا عابرًا، وإنما هي وحي من الله، وأنَّ الصحابة كانوا يعلمون أنَّ علم رسول الله صلى الله عليه وسلم هو مما يعلمه الله جل وعلا، وأنَّ السنة وحيٌّ كما أنَّ القرآن وحي، لذلك قالوا: مما علمك الله، قال الإمام البخاري(٢٥٦هـ) رحمه الله مبوبًا على الحديث في موطنٍ آخر: (باب تعليم النَّبيِّ صلى الله عليه وسلم أمته من الرجال والنساء مما علمه الله، ليس برأي ولا تمثيل)[٢].

– قال الإمام ابن بطال(٤٤٩هـ) رحمه الله: (قال المهلب: فيه من الفقه أن العالم إذا أمكنه أن يحدث بالنصوص عن الله ورسوله فلا يحدث بنظره ولا قياسه، هذا معنى الترجمة؛ لأنَّ النَّبيَّ صلى الله عليه وسلم حدَّثهم حديثًا عن الله لا يبلغه قياس ولا نظر، وإنما هو توقيف ووحي، وكذلك ما حدَّثهم به من سنته فهو عن الله أيضًا؛ لقوله تعالى: {**وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَى**}[٣]، وقال صلى الله عليه وسلم: ((**أُوْتِيْتُ الكِتَابَ وَمِثْلُهُ مَعَهُ**)) قال أهل العلم: أراد بذلك السنة التي أوتى.

– وفيه سؤال الطلاب العالم أن يجعل لهم يومًا يسمعون فيه عليه العلم، وإجابة العالم إلى ذلك، وجواز الإعلام بذلك المجلس للاجتماع فيه، وترجم له فى كتاب العلم هل يجعل للنساء يومًا على حده فى العلم)[٤].

---

(١) صحيح البخاري، قُبيل(١٠١).

(٢) صحيح البخاري(٧٣١٠).

(٣) سورة النجم، الآية: ٣.

(٤) شرح ابن بطال١٠/٣٥٨.

حثه صلى الله عليه وسلم على اتباع سنته

٢٢. عن الْعِرْبَاضِ بْنِ سَارِيَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قَالَ: وَعَظَنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَوْعِظَةً ذَرَفَتْ مِنْهَا الْعُيُونُ، وَوَجِلَتْ مِنْهَا الْقُلُوبُ، قُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ هَذِهِ لَمَوْعِظَةُ مُوَدِّعٍ، فَمَاذَا تَعْهَدُ إِلَيْنَا؟ قَالَ: ((**قَدْ تَرَكْتُكُمْ عَلَى الْبَيْضَاءِ لَيْلُهَا كَنَهَارِهَا لَا يَزِيغُ عَنْهَا بَعْدِي إِلَّا هَالِكٌ، وَمَنْ يَعِشْ مِنْكُمْ، فَسَيَرَى اخْتِلَافًا كَثِيرًا، فَعَلَيْكُمْ بِمَا عَرَفْتُمْ مِنْ سُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ الْمَهْدِيِّينَ، وَعَلَيْكُمْ بِالطَّاعَةِ، وَإِنْ عَبْدًا حَبَشِيًّا عَضُّوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِذِ**)) الحديث[1].

٢٣. وعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهما، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَطَبَ النَّاسَ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ، فَقَالَ: ((**قَدْ يَئِسَ الشَّيْطَانُ بِأَنْ يُعْبَدَ بِأَرْضِكُمْ وَلَكِنَّهُ رَضِيَ أَنْ يُطَاعَ فِيمَا سِوَى ذَلِكَ مِمَّا تُحَاقِرُونَ مِنْ أَعْمَالِكُمْ، فَاحْذَرُوا يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي قَدْ تَرَكْتُ فِيكُمْ مَا إِنِ اعْتَصَمْتُمْ بِهِ فَلَنْ تَضِلُّوا أَبَدًا كِتَابَ اللَّهِ وَسُنَّةَ نَبِيِّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، إِنَّ كُلَّ مُسْلِمٍ أَخٌ مُسْلِمٌ، الْمُسْلِمُونَ إِخْوَةٌ، وَلَا يَحِلُّ لِامْرِئٍ مِنْ مَالِ أَخِيهِ إِلَّا مَا أَعْطَاهُ عَنْ طِيبِ نَفْسٍ، وَلَا تَظْلِمُوا، وَلَا تَرْجِعُوا مِنْ بَعْدِي كُفَّارًا يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ**))[2].

---

(١) أخرجه: أحمد(١٧١٤٢)، واللفظ له، والدارمي(٩٦)، وابن ماجه(٤٢)، وأبو داود(٤٦٠٧)، والترمذي(٢٦٧٦)، والحربي في غريب الحديث٣/١١٧٤، وابن وضاح في البدع(٥٤)، وابن أبي عاصم في السنة(٥٤)، والمروزي في السنة(٦٩)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار(١١٨٥)، وفي شرح معاني الآثار؛ له(٥٠٠)، والآجري في الشريعة(٨٦)، والطبراني في الأوسط(٦٦)، وفي الكبير؛ له(٦١٧)، وفي مسند الشاميين؛ له(٤٣٧)، وتمام في فوائده(٢٢٥)، واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة(٧٩)، وأبو نعيم في الحلية٥/٢٢٠، وفي معرفة الصحابة؛ له٤/٢٢٣٥، وابن بشران في أماليه(٥٦)، والداني في السنن الواردة في الفتن(١٢٣)، والبيهقي في المدخل إلى السنن الكبرى(٥٠)، وفي الشعب؛ له(٧١٠٩)، وفي الكبرى؛ له(٢٠٣٣٨)، وفي دلائل النبوة؛ له٦/٥٤١، وابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله(٢٣٠٣)، وابن بطة في الإبانة(١٤٢)، والآجري في الأربعون حديثًا(٨)، والخطيب في الفقيه والمتفقه١/٤٤٢، وقال الترمذي عقيبه: (هذا حديث حسن صحيح)، وصححه ابن حبان(٥)، والحاكم(٣٢٩). وينظر: كلام ابن رجب عليه في جامع العلوم والحكم(٢٨).

(٢) أخرجه: ابن أبي شيبة(٣٧٢٦٦)، وأحمد(٢٠٣٦)، والترمذي(٢١٩٣)، والمروزي في السنة(٦٨)، والخرائطي في مساوئ الأخلاق(٤٤)، والآجري في الشريعة(١٧٠٤)، والطبراني في الكبير(١١٣٩٩)، والدارقطني في السنن(٢٨٨١)، والحاكم(٣١٨)، واللفظ له، والبيهقي في الكبرى(١١٥٢٤)، وفي دلائل النبوة؛ له٥/٤٤٩، وابن بطة في الإبانة(١٠٢٢)، وأصله في البخاري(١٧٣٩).

● **بيان غريب الحديث:**

- ((**يَزِيغُ**)): زاغ الشيء يزيغ: إذا مال.

- ((**الرَّاشِدِينَ**)): الراشد: اسم فاعل من رشد يَرشَدُ، ورشَدَ يرْشُدُ رشدًا، وهو خلاف الغي، وأرشدته أنا: إذا هديته. وفي هذا ثناء من النَّبيِّ صلى الله عليه وسلم على من تولى الحكم من بعده، وهو الخلفاء الأربعة رضي الله عنهم.

- ((**الْمَهْدِيِّينَ**)): المهدي: الذي قد هداه الله إلى الحق، هداه يهديه فهو مهدي، والله هاديه.

- ((**بِالنَّوَاجِذِ**)): النَّواجِذُ: الأضراس التي بعد الناب، جمع ناجذ، وهذا مثلٌ في شدة الاستمساك بالأمر؛ لأنَّ العَضَّ بالنّواجذ عَضٌّ بمعظم الأسنان التي قبلها والتي بعدها.

● **أهم ما يستفاد من الحديثين:** في الحديثين معانٍ كثيرة، وقد تناولهما العلماء شرحًا في القديم والحديث، ومن أحسن من شرح الحديث وفاض في بيان معناه العلَّامة ابن رجب الحنبلي(٧٩٥هـ) رحمه الله في جامع العلوم والحكم، ولعلي أقف في ظلال هذا الحديث بما يخص موضوعنا السنة كما هي جادتنا في بحثنا هذا فأقول:

- يعد الحديث من دلائل نبوة النَّبيِّ صلى الله عليه وسلم؛ وذلك أنَّ فيه الإخبار بما سيكون بعده من الاختلاف، قال العلامة ابن رجب(٧٩٥هـ) رحمه الله: (هذا إخبار منه صلى الله عليه وسلم بما وقع في أمته بعده من كثرة الاختلاف في أصول الدين وفروعه، وفي الأقوال والأعمال والاعتقادات، وهذا موافق لما روي عنه من افتراق أمته على بضع وسبعين فرقة، وأنَّها كلها في النَّار إلا فرقة واحدة، وهي من كان على ما هو عليه وأصحابه، وكذلك في هذا الحديث أمر عند الافتراق والاختلاف بالتمسك بسنته وسنة الخلفاء الراشدين من بعده، والسنة: هي الطريقة المسلوكة، فيشمل ذلك التمسك بما كان عليه هو وخلفاؤه الراشدون من الاعتقادات والأعمال والأقوال، وهذه هي السنة الكاملة، ولهذا كان السلف

قديما لا يطلقون اسم السنة إلا على ما يشمل ذلك كله، وروي معنى ذلك عن الحسن والأوزاعي والفضيل بن عياض)[١].

– لما أشار النبيُّ صلى الله عليه وسلم إلى الاختلاف الذي سيكون بعده حثَّ على اتباع سنته صلى الله عليه وسلم؛ وهذا يدل على حجية السنة، وأنَّ المعوَّل يكون عليها عند التنازع والاختلاف.

– لما بيَّن النَّبيُّ صلى الله عليه وسلم الداء الذي سيحل بالأمة من بعده أرشدهم إلى الدواء، وهي سنته صلى الله عليه وسلم، فهي شفاء لمن عاش في ظلال ما جاء فيها، وعافية لمن تخلق بمعانيها.

– يستفاد من الحديث أنَّ أهل الحديث هم أولى النَّاس بالاتباع عند الاختلاف؛ لمعرفتهم بالسنن والآثار المروية، فهم حملة الآثار، وبركة الديار، ومن تأمل في تراجم العلماء قديمًا وحديثًا، عَلِمَ أنَّ أعظم النَّاس حُجَّة، وأشدهم ثباتًا، وأزكاهم نفسًا، وأسدَّهم رأيًا، وأجلدهم على تحمل البلاء هم أهل الحديث، ورحم الله العلامة اللَّكنوي(١٣٠٤هـ) إذْ قال: (ومن نظر بنظر الإنصاف، وغاص في بحر الفقه والأصول متجنبًا الاعتساف، يعلم علمًا يقينيًا أنَّ أكثر المسائل الفرعية والأصلية التي اختلف العلماء فيها، فمذهب المحدِّثين فيها أقوى من مذهب غيرهم، وإنِّي كلما أسير في شعب الاختلاف أجد قول المحدِّثين فيه قريبًا من الإنصاف، فلله درهم، وعليه شكرهم، كيف لا وهم ورثة النَّبيِّ صلى الله عليه وسلم حقًا، ونواب شرعه صدقًا، حشرنا الله في زمرتهم، واماتنا على حبهم وسيرتهم)[٢]. الله آمين.

فلله درهم، وعليه أجرهم إن شاء الله، كم من قتيل لإبليس قد أحيوه، وكم من ضالٍّ تائه قد هدوه، فما أحسن أثرهم على النَّاس وأقبح أثر الناس عليهم!

---

(١) جامع العلوم والحكم: ١٢٠.

(٢) ولا نقول هنا إلا ما قاله الحافظ الذهبي في تذكرة الحفاظ١/١٠ شاكيًا إلى الله غربة المحدثين في زمانه، زمان المزي وابن كثير، وابن القيم، وابن تيمية، وابن دقيق العيد، وابن رجب رحمهم الله تعالى جميعًا: (فأين علم الحديث؟ وأين أهله؟ كِدتُ أنْ لا أراهم إلا في كتاب أو تحت تراب)! فما عسانا نقول اليوم! فوا غوثاه!

طاعة رسول الله صلى الله عليه وسلم هي اتباع سنته

٢٤. عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: ((**كُلُّ أُمَّتِي يَدْخُلُونَ الجَنَّةَ إِلَّا مَنْ أَبَى**)) قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَمَنْ يَأْبَى؟ قَالَ: ((**مَنْ أَطَاعَنِي دَخَلَ الجَنَّةَ، وَمَنْ عَصَانِي فَقَدْ أَبَى**))(١).

٢٥. وعَنْه رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: ((**دَعُونِي مَا تَرَكْتُكُمْ، إِنَّمَا هَلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ بِسُؤَالِهِمْ وَاخْتِلاَفِهِمْ عَلَى أَنْبِيَائِهِمْ، فَإِذَا نَهَيْتُكُمْ عَنْ شَيْءٍ فَاجْتَنِبُوهُ، وَإِذَا أَمَرْتُكُمْ بِأَمْرٍ فَأْتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ**))(٢).

- **بيان غريب الحديث:**

– ((**أَبَى**)): أي امتنع وترك الطاعة التي يستوجب بها الجنة؛ لأنَّ من ترك التسبب إلى شيء لا يوجد بغيره فقد أباه. والإباء أشد الامتناع.

- **أهم ما يستفاد من الحديثين:**

– وجوب طاعة النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم فيما أمر ونهى، والتمسك بهديه.

– طاعته صلى الله عليه وسلم هي اتباع ما جاءت به سنته بنقل العدول الثقات، إذْ لا سبيل إلى معرفة ما أوجبه علينا أو ندبنا إليه إلا عن طريق ذلك، فمن قبل السنة فقد أطاعه صلى الله عليه وسلم، ومن ردَّها فقد أبى وعصاه.

لذا نجد الإمام البخاري جعل حديثي أبي هريرة رضي الله عنه في كتاب الاعتصام بالسنة؛ مبوبًا عليه: باب الاقتداء بسنن رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال العلامة العيني رحمه الله: (٨٨٥هـ): (مطابقته للترجمة تؤخذ من قوله: من أطاعني؛ لأنَّ من أطاعه يعمل بسنته)(٣).

وللعلامة الطيبي(٧٤٣هـ) تعليق أظهر من ذلك إذْ قال رحمه الله: (التقدير: من أطاعني وتمسك بالكتاب والسنة دخل الجنة، ومن اتبع هواه، وزل عن الصواب، وضل عن الطريق

(١) صحيح البخاري(٧٢٨٠).
(٢) أخرجه: البخاري(٧٢٨٨)، واللفظ له، ومسلم(١٣٣٧).
(٣) عمدة القاري٢٥/٢٧.

المستقيم فقد دخل النار. فوضع ((أبى)) موضعه وضعًا للسبب موضع المسبب. ويشد هذا التأويل إيراد محيي السُّنة هذا الحديث في باب الاعتصام بالكتاب والسنة، والتصريح بذكر الطاعة؛ فإنَّ المطيع هو الذي يعتصم بالكتاب والسنة، ويجتنب عن الأهواء والبدع)[1].

وما بعد الحقِّ إلا الضلال، وما بعد العلم إلا الجهل، وما بعد ردِّ السنة إلا المروق من الدين، نسأل الله العافية.

(١) مرقاة المفاتيح١/٢٢٥. قلت: فانظر يا رعاك الله بعين إنصافك، وجميل أوصافك، كيف كان تبجيل الأئمة لهذا الإمام، وكيف أولوا فقهه اهتمامهم البالغ، وعنايتهم الفائقة، فتراهم يقولون: وذهب البخاريُّ، واختار البخاريُّ، واستنبط البخاريُّ، وجعل البخاريُّ، كل ذلك؛ اعتمادًا على تراجمه التي وضعها على الأحاديث، وعلى المواضع التي جعل الأحاديث فيها، فكان تبويبه واستدلاله والمواضع التي جعل الحديث فيها كالسِّحر في خفائه، فتنت صنعته العلماء وذهبت بلبِّهم تأملًا وتعجبًا واستحسانًا وخضوعًا، فلله دره من إمامٍ جهبذ!

كراهية الاختلاف على السنة

٢٦. عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما، قَالَ: لَمَّا اشْتَدَّ بِالنَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَجَعُهُ قَالَ: ((ائْتُونِي بِكِتَابٍ أَكْتُبْ لَكُمْ كِتَابًا لاَ تَضِلُّوا بَعْدَهُ))، قَالَ عُمَرُ إِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ غَلَبَهُ الوَجَعُ، وَعِنْدَنَا كِتَابُ اللَّهِ حَسْبُنَا. فَاخْتَلَفُوا وَكَثُرَ اللَّغَطُ، قَالَ: ((قُومُوا عَنِّي، وَلاَ يَنْبَغِي عِنْدِي التَّنَازُعُ)) الحديث[١].

● **بيان غريب الحديث:**

- ((اللغط)): الضجة والجلبة، وهي أصواتٌ مبهمة لا تفهم، لتداخلها مع بعضها.

● **أهم ما يستفاد من الحديث:** يحمل هذا الحديث من الفقه الشيء العظيم، وسأجمل ما يحتويه على ما يأتي:

- في الحديث دلالة على جواز كتابة الحديث وتقييده، وقد سبق معنا بيان ذلك.

- استدل بهذا الحديث وغيره على إباحة كتابة العلم، وقد كره قوم كتابته؛ واعتلوا بأنَّ كتابة العلم سبب لضياع الحفظ. والصحيح جواز الكتابة؛ للآثار الثابتة بكتابة العلم، وإنَّما كره كتابته من كرهه، لأنَّهم كانوا حفَّاظًا، وليس كذلك من بعدهم، فلو لم يكتبوه ما بقي منه شيء لنبوِّ طباعهم عن الحفظ، ولذلك قال الشعبي(١٠٣هـ): إذا سمعت شيئًا فاكتبه ولو في الحائط[٢].

- وفي الحديث قطع لكذب من زعم أنَّ النَّبيَّ صلى الله عليه وسلم أوصى لعليٍّ رضي الله عنه بالخلافة، فالحديث يدل على أنَّ النَّبيَّ صلى الله عليه وسلم لم يوص لأحد، ومن تتبع طرق الروايات والمشاهد ونظر إليها بعين بصيرته علم أنَّ النَّبيَّ صلى الله عليه وسلم كان يشير إلى استخلاف أبي بكر رضي الله عنه، والقرائن الدالة على ذلك كثيرة.

- وفي الحديث دلالة على فقه عمر وفضله رضي الله عنه؛ بأنَّه خشي أن يكتب النَّبيَّ أمورًا ربَّما عجز عنها فاستحق عليها العقوبة، وإنما قال: حسبنا كتاب الله لما يعلم أنَّ الله

---

(١) أخرجه: البخاري(١١٤)، واللفظ له، ومسلم(١٦٣٧).

(٢) ينظر: شرح ابن بطال ١/١٨٨.

تعالى لا يتوفَّ نبيه حتى يكمل لهم دينهم، لقوله تعالى: {الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ}(١)، فقنع عمر بهذا، وأراد الترفيه عن النَّبيِّ صلى الله عليه وسلم؛ لاشتداد مرضه؛ وغلبة الوجع عليه(٢)، وربما أنَّه يخشى أن يعترض النَّبيَّ صلى الله عليه وسلم ما يعترض المريض، قال الإمام النووي(٦٧٦هـ) رحمه الله: (اعلم أنَّ النَّبيَّ صلَّى الله عليه وسلَّم معصومٌ من الكذب، ومن تغيير شيء من الأحكام الشرعية في حال صحته وحال مرضه، ومعصوم من ترك بيان ما أمر ببيانه وتبليغ ما أوجب الله عليه تبليغه، وليس معصومًا من الأمراض والأسقام العارضة للأجسام ونحوها، مما لا نقص فيه لمنزلته، ولا فساد لما تمهَّد من شريعته، وقد سُحِرَ صلَّى الله عليه وسلَّم حتى صار يُخَيَّل إليه أنَّه فعل الشيء ولم يكن فعله، ولم يصدر منه صلى الله عليه وسلم وفي هذا الحال كلام في الأحكام مخالف لما سبق من الأحكام التي قررها) (٣).

- والحديث يدل على حجية السنة وأنها الحكم عند التنازع، فالنَّبيُّ صلى الله عليه وسلم أراد أن يُبيِّن لهم ما يجتمعون عليه ولا يتفرقون، وإنما ترك ذلك لاختلافهم عنده، ولا ينبغي لأحدٍ أن يختلف عنده، قال الحافظ ابن الجوزي(٥٩٧هـ) رحمه الله: (اختلف العلماء في الذي أراد أن يكتب لهم على وجهين: أحدهما: أنَّه أراد أن ينصَّ على الخليفة بعده. والثاني: أن يكتب كتابًا في الأحكام يرتفع معه الخلاف، والأوَّل أظهر)(٤).

---

(١) سورة المائدة: ٣.

(٢) ينظر: شرح ابن بطال١/١٨٩. قال الإمام البيهقي في كتابه دلائل النبوة٧/١٨٥: (وإنَّما قصد عمر بن الخطاب رضي الله عنه بما قال؛ التخفيف على رسول الله صلى الله عليه وسلم حين رآه قد غلب عليه الوجع، ولو كان ما يريد النَّبيُّ صلى الله عليه وسلم أن يكتب لهم شيئًا مفروضًا لا يستغنون عنه لم يتركه باختلافهم ولغطهم؛ لقول الله عز وجل: {بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ}، كما لم يترك تبليغ غيره بمخالفة من خالفه، ومعاداة من عاداه، وإنما أراد ما حكى سفيان بن عيينة عن أهل العلم قبله، أن يكتب استخلاف أبي بكر رضي الله عنه، ثمَّ ترك كتبته اعتمادًا على ما علم من تقدير الله تعالى، ذلك كما هم به في ابتداء مرضه حين قال: وا رأساه، ثم بدا له أن لا يكتب، وقال: يأبى الله والمؤمنون إلا أبا بكر، ثم نبه أمته على خلافته، باستخلافه إياه في الصلاة حين عجز عن حضورها).

(٣) شرح النووي١١/٩٠.

(٤) شرح ابن بطال٢/٣١٥.

خطورة ترك هدي النّبيِّ صلى الله عليه وسلم والرغب عن سنته

٢٧. عَنْ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال: جَاءَ ثَلاَثَةُ رَهْطٍ إِلَى بُيُوتِ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، يَسْأَلُونَ عَنْ عِبَادَةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَلَمَّا أُخْبِرُوا كَأَنَّهُمْ تَقَالُّوهَا، فَقَالُوا: وَأَيْنَ نَحْنُ مِنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟ قَدْ غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ وَمَا تَأَخَّرَ، قَالَ أَحَدُهُمْ: أَمَّا أَنَا فَإِنِّي أُصَلِّي اللَّيْلَ أَبَدًا، وَقَالَ آخَرُ: أَنَا أَصُومُ الدَّهْرَ وَلاَ أُفْطِرُ، وَقَالَ آخَرُ: أَنَا أَعْتَزِلُ النِّسَاءَ فَلاَ أَتَزَوَّجُ أَبَدًا، فَجَاءَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَيْهِمْ، فَقَالَ: ((**أَنْتُمُ الَّذِينَ قُلْتُمْ كَذَا وَكَذَا، أَمَا وَاللَّهِ إِنِّي لَأَخْشَاكُمْ لِلَّهِ وَأَتْقَاكُمْ لَهُ، لَكِنِّي أَصُومُ وَأُفْطِرُ، وَأُصَلِّي وَأَرْقُدُ، وَأَتَزَوَّجُ النِّسَاءَ، فَمَنْ رَغِبَ عَنْ سُنَّتِي فَلَيْسَ مِنِّي**))(١).

٢٨. وعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا قَالَ: زَوَّجَنِي أَبِي امْرَأَةً مِنْ قُرَيْشٍ، فَلَمَّا دَخَلَتْ عَلَيَّ جَعَلْتُ لَا أَنْحَاشُ لَهَا، مِمَّا بِي مِنَ الْقُوَّةِ عَلَى العِبَادَةِ، مِنَ الصَّوْمِ وَالصَّلَاةِ، فَجَاءَ عَمْرُو بْنُ الْعَاصِ إِلَى كَنَّتِهِ، حَتَّى دَخَلَ عَلَيْهَا، فَقَالَ لَهَا: كَيْفَ وَجَدْتِ بَعْلَكِ؟ قَالَتْ: خَيْرَ الرِّجَالِ أَوْ كَخَيْرِ الْبُعُولَةِ، مِنْ رَجُلٍ لَمْ يُفَتِّشْ لَنَا كَنَفًا، وَلَمْ يَعْرِفْ لَنَا فِرَاشًا، فَأَقْبَلَ عَلَيَّ، فَعَذَمَنِي، وَعَضَّنِي بِلِسَانِهِ، فَقَالَ: أَنْكَحْتُكَ امْرَأَةً مِنْ قُرَيْشٍ ذَاتَ حَسَبٍ، فَعَضَلْتَهَا، وَفَعَلْتَ، وَفَعَلْتَ ثُمَّ انْطَلَقَ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَشَكَانِي، فَأَرْسَلَ إِلَيَّ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَتَيْتُهُ، فَقَالَ لِي: ((**أَتَصُومُ النَّهَارَ؟**)) قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: ((**وَتَقُومُ اللَّيْلَ؟**)) قُلْتُ:

---

(١) أخرجه: البخاري(٥٠٦٣)، واللفظ له، ومسلم(١٤٠١).

قَالَ الحافظ ابن رجب في فتح الباري١/٨٩: (كان النَّبِيُّ صلَّى اللهُ عليْه وسلَّم يأمر أصحابه بما يطيقون من الأعمال، وكانوا لشدَّة حرصهم على الطاعات، يريدون الاجتهاد في العمل، فربَّما اعتذروا عن أمر النَّبِيِّ صلَّى اللهُ عليْه وسلَّم بالرفق، واستعماله له في نفسه؛ أنَّه غير محتاج إلى العمل؛ بضمان المغفرة له، وهم غير مضمون لهم المغفرة، فهم يحتاجون إلى الاجتهاد ما لا يحتاج هو إلى ذلك، فكان صلَّى اللهُ عليْه وسلَّم يغضب من ذلك، ويخبرهم أنَّه أتقاهم وأعلمهم به. فكونه أتقاهم لله، يتضمن شدَّة اجتهاده في خصال التقوى، وهو العمل، وكونه أعلمهم به، يتضمن أنَّ علمه بالله أفضل من علمهم بالله، وإنَّما زاد علمه بالله لمعنيين: أحدهما: زيادة معرفته بتفاصيل أسمائه وصفاته، وأفعاله وأحكامه، وعظمته وكبريائه، وما يستحقه من الجلال والإكرام والإعظام. والثاني: أنَّ علمه بالله مستند إلى عين اليقين، فإنَّه رآه إمَّا بعين بصره، أو بعين بصيرته، كما قَالَ ابن مسعود وابن عباس وغيرهما: رآه بفؤاده مرتين، وعلمهم به مستند إلى علم يقين، وبين المرتين تباين، ولهذا سأل إبراهيم عليه السلام ربَّه أنْ يرقيه من مرتبة علم اليقين إلى مرتبة عين اليقين بالنسبة إلى رؤية إحياء الموتى).

نَعَمْ، قَالَ: ((لَكِنِّي أَصُومُ وَأُفْطِرُ، وَأُصَلِّي وَأَنَامُ، وَأَمَسُّ النِّسَاءَ، فَمَنْ رَغِبَ عَنْ سُنَّتِي فَلَيْسَ مِنِّي))(١).

● **بيان غريب الحديث:**

- ((رغب)): الرَّغبة في الشيء: إيثاره، والميل إليه، والرغبة عنه: تركه، والصدوف عنه.

- ((فَلَيْسَ مِنِّي)): أي ليس ممن اهتدى بهدي واتبع سنتي، فهي براءة من النَّبيِّ صلى الله عليه وسلم لصنيعهم، وكثيرًا ما يستعملها النَّبيُّ صلى الله عليه وسلم في المخالفات الشرعية التي تخالف هديه وسنته، وفي ذلك تحذير وتهديد ووعيد لمن يصنع ذلك مصرًا عليه.

● **أهم ما يستفاد من الحديثين:** النَّاظر في الحديث الأول يجد أنَّ هؤلاء النَّفر الثلاثة قصدوا من صنيعهم في ترك الزواج وصوم الدَّهر وقيام الليل كله؛ زيادة في التَّعبد، وكذا حديث عبد الله بن عمرٍ رضي الله عنهما فلامهم النبيُّ صلى الله عليه وسلم؛ وسمَّى صنيعهم هذا رغبة عن سنته، على الرغم أنَّهم قصدوا الزيادة في العبادة، فكيف بمن يردُّ سنته كلَّها مقتصرًا بزعمه على القرآن فقط؟! لذا نقول:

- لا شكَّ أنَّ المعرض عن صحيح السنة يعدُّ راغبًا عن هديِّ النَّبيِّ صلى الله عليه وسلم، إذْ كيف يصل إلى هدي رسول الله بغير السنة التي اجتهد المحدثون في نقلها ضاربين لنا أروع الأمثلة في ذلك حتى قال المستشرق مرجيليوث: (ليفتخر المسلمون بعلم حديثهم ما شاءوا).

- فيها دلالة قاطعة الدلالة على حجية السنة النبوية، فلو لم تكن حجة لما شدد النَّبيُّ صلى الله عليه وسلم في نكيره على هؤلاء الرهط.

---

(١) أخرجه: أحمد(٦٤٧٧)، واللفظ له، وأصله في البخاري(١٩٧٥)، ومسلم(١١٥٩).

السنَّة تزيد على القرآن في الأحكام

٢٩. عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمَّا بَعَثَهُ إِلَى الْيَمَنِ قَالَ لَهُ: ((كَيْفَ تَقْضِي إِنْ عَرَضَ لَكَ قَضَاءٌ؟)) قَالَ: أَقْضِي بِكِتَابِ اللهِ، قَالَ: ((فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي كِتَابِ اللهِ؟)) قَالَ: فَبِسُنَّةِ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: ((فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي سُنَّةِ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟)) قَالَ: أَجْتَهِدُ رَأْيِي وَلَا آلُو، قَالَ: فَضَرَبَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَدْرَهُ، وَقَالَ: ((الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي وَفَّقَ رَسُولَ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِمَا يُرْضِي رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ))(١).

- **بيان غريب الحديث:**

- (**أجتهد رأيي**) الاجتهاد: بذلُ الوسع في طلب الأمر، والمراد به هاهنا: رد القضية التي تعرض للحاكم من طريق القياس إلى الكتاب والسنة، ولم يرد الرأي يعرض له من قبل نفسه من غير أصل كتاب ولا سُنَّةٍ، وفي هذا الحديث إثبات القياس على منكريه، وإيجاب الحكم به.

- (**وَلَا آلُو**): يقال: ما آليت في هذا الأمر، وما آلوا: أي ما قصرت وما أُقصِّر.

- **أهم ما يستفاد من الحديث:**

- فيه دليلٌ على أنَّ القرآن لم يحط بجميع الأحكام، وأنَّ السنة قد تزيد عليه، قال الإمام ابنُ عبد البر(٤٦٣هـ)رحمه الله: (وفيه ردٌّ على من قال: إنَّ كل نازلة تنزل بالنَّاس ففي

---

(١) أخرجه: الطيالسي(٥٦٠)، وابن أبي شيبة(٢٣٤٤٢)، وأحمد(٢٢٠٦١)، وعبد بن حميد في المنتخب(١٢٤)، والدارمي(١٧٠)، وأبو داود(٣٥٩٢)، والترمذي(١٣٢٧)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار(٣٥٨٣)، والطبراني في الكبير(٣٦٢)، واللفظ له، والبيهقي في المدخل إلى السنن الكبرى(٢٥٦)، وفي الكبرى؛ له(٢٠٣٣٩)، وفي الصغير؛ له(٣٢٥٠)، وابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله(١٥٩٣)، والخطيب في الجامع لأخلاق الراوي(٤٢٧). وهذا الحديث هناك من قواه، وهناك من حسنه، بل قد صحح، والصحيح أنَّه معلول بالإرسال، وقد أعله جماعة من الحفاظ كالبخاري، والترمذي، والدارقطني، والعقيلي وغيرهم. ينظر: الضعفاء؛ للعقيلي ١/٢١٥، والعلل؛ للدارقطني٦/٨٨، والعلل المتناهية٢/٢٧٢، ونصب الراية٤/٦٣، والبدر المنير٩/٥٣٤.

كتاب الله؛ لقوله: {**مَا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ**}[١]، و{**تِبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ**}[٢])[٣].

قال العلامة ابن القيم(٧٥١هـ) رحمه الله: (والسنة مع القرآن على ثلاثة أوجه؛ أحدها: أن تكون موافقة له من كل وجه؛ فيكون توارد القرآن والسنة على الحكم الواحد من باب توارد الأدلة وتظافرها. الثاني: أن تكون بيانا لما أريد بالقرآن وتفسيرا له. الثالث: أن تكون موجبة لحكم سكت القرآن عن إيجابه أو محرمة لما سكت عن تحريمه، ولا تخرج عن هذه الأقسام، فلا تعارض القرآن بوجه ما، فما كان منها زائدًا على القرآن فهو تشريع مبتدأ من النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم تجب طاعته فيه، ولا تحل معصيته، وليس هذا تقديمًا لها على كتاب الله، بل امتثال لما أمر الله به من طاعة رسوله، ولو كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يطاع في هذا القسم لم يكن لطاعته معنى، وسقطت طاعته المختصة به، وإنه إذا لم تجب طاعته إلا فيما وافق القرآن لا فيما زاد عليه لم يكن له طاعة خاصة تختص به، وقد قال الله تعالى: {**مَنْ يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ**}[٤]، وكيف يمكن أحدًا من أهل العلم أن لا يقبل حديثًا زائدًا على كتاب الله؛ فلا يقبل حديث تحريم المرأة على عمتها ولا على خالتها، ولا حديث التحريم بالرضاعة لكل ما يحرم من النسب، ولا حديث خيار الشرط، ولا أحاديث الشفعة، ولا حديث الرهن في الحضر مع أنَّه زائد على ما في القرآن، ولا حديث ميراث الجدة، ولا حديث تخيير الأمة إذا أعتقت تحت زوجها، ولا حديث منع الحائض من الصوم والصلاة، ولا حديث وجوب الكفارة على من جامع في نهار رمضان، ولا أحاديث إحداد المتوفى عنها زوجها مع زيادتها على ما في القرآن من العدة)[٥]. وكيف ترد السنة وفيها عدد الركعات والأذكار ونصاب الزكاة ومناسك الحج وهلم جرًا؟!

---

(١) سورة الأنعام، من الآية: ٣٨.

(٢) سورة النحل، من الآية: ٨٩.

(٣) جامع بيان العلم وفضله(١٥٩٣).

(٤) سورة النساء، من الآية: ٨٠.

(٥) إعلام الموقعين٢/٢٠٧.

- أنَّه ينبغي على المجتهد والفقيه أن يكون عالمِا بالكتاب والسُّنة؛ إذْ أنهما الأصل الأصيل في معرفة الأحكام الشَّرعية، لذلك قدم معاذٌ الكتاب ثمَّ السنة ثمَّ ذكر الاجتهاد، وهو يرجع إلى كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم؛ إذْ المقصود بالاجتهاد فهم نصوص الوحيين والقياس عليهما.

السُّنة حكمٌ على العبادات قبولًا وردًا

٣٠. عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: ((مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ))[1].

- **بيان غريب الحديث:**

- ((**فهو رد**)): أي مردود عليه؛ لمخالفته هدي وسنتي.

- **أهم ما يستفاد من الحديث:** يعدُّ هذا الحديث من القواعد العظيمة التي بني الشرع عليها، ومن أهم ما فيه:

- إبطال البدع المخالفة للسنة، يقول الإمام النووي(٦٩٦هـ) رحمه الله: (وهذا الحديث قاعدة عظيمة من قواعد الإسلام، وهو من جوامع كلمه صلى الله عليه وسلم؛ فإنَّه صريح في ردِّ كل البدع والمخترعات)[2].

- فيه دلالة قاطعة على حجية السنة النبوية، وأنها حكم على العبادات قبولًا وردًا، يقول العلامة ابن رجب الحنبلي(٧٩٥هـ): (وهذا الحديث أصلٌ عظيمٌ من أصول الإسلام، وهو كالميزان للأعمال في ظاهرها كما أنَّ حديث: ((**الأعمال بالنيَّات**)) ميزان للأعمال في باطنها، فكما أنَّ كل عمل لا يراد به وجه الله تعالى فليس لعامله فيه ثواب، فكذلك كل عمل لا يكون عليه أمر الله ورسوله، فهو مردود على عامله، وكل من أحدث في الدين ما لم يأذن به الله ورسوله، فليس من الدين في شيء)[3].

- يدل الحديث بمنطوقه على أنَّ كل عمل ليس عليه أمر الشارع، فهو مردود، ويدل بمفهومه على أنَّ كل عمل عليه أمره فهو غير مردود والنية على الله، والمراد بأمره هاهنا: دينه وشرعه، وهو بذلك يشير إلى أن أعمال العاملين كلهم ينبغي أن تكون تحت أحكام

---

(١) أخرجه: البخاري(٢٦٩٧)، ومسلم(١٧١٨)، واللفظ له.

(٢) شرح النووي١٢/١٦.

(٣) جامع العلوم والحكم: ١٧٦.

الشريعة، وتكون أحكام الشريعة حاكمة عليها بأمرها ونهيها، فمن كان عمله جاريًا تحت أحكام الشرع موافقًا لها، فهو مقبول، ومن كان خارجًا عن ذلك، فهو مردود(١).

فلا ندري كيف يتعبد من يردَّ السنة ويعرض عنها، فهذا صاحب السنة عليه الصلاة والسلام يصرح أنَّ الأعمال مردودة حتى توافق هديه، فيا ترى كيف يتعبد هؤلاء الذي يردون السنة؟ ومن يعبدون؟ وبمن يقتدون؟ فلا إله مع الله، ولا هدي غير هدي رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولن يصل أحدٌ إلى الله إلا برسول الله صلى الله عليه وسلم، ولن يصل أحدٌ إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا بما ثبت في سنته وما جاء في كتاب الله جل وعلا.

---

(١) المصدر نفسه: ١٧٧.

جبريل ينزل بالسنة كما ينزل بالقرآن

٣١. عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَعْلَى، أَنَّ يَعْلَى قَالَ لِعُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَرِنِي النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حِينَ يُوحَى إِلَيْهِ، قَالَ: فَبَيْنَمَا النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالْجِعْرَانَةِ، وَمَعَهُ نَفَرٌ مِنْ أَصْحَابِهِ، جَاءَهُ رَجُلٌ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، كَيْفَ تَرَى فِي رَجُلٍ أَحْرَمَ بِعُمْرَةٍ، وَهُوَ مُتَضَمِّخٌ بِطِيبٍ، فَسَكَتَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَاعَةً، فَجَاءَهُ الوَحْيُ، فَأَشَارَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إِلَى يَعْلَى، فَجَاءَ يَعْلَى وَعَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثَوْبٌ قَدْ أُظِلَّ بِهِ، فَأَدْخَلَ رَأْسَهُ، فَإِذَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُحْمَرُّ الوَجْهِ، وَهُوَ يَغِطُّ، ثُمَّ سُرِّيَ عَنْهُ، فَقَالَ: ((**أَيْنَ الَّذِي سَأَلَ عَنِ العُمْرَةِ؟**)) فَأُتِيَ بِرَجُلٍ، فَقَالَ: ((**اغْسِلِ الطِّيبَ الَّذِي بِكَ ثَلاَثَ مَرَّاتٍ، وَانْزِعْ عَنْكَ الجُبَّةَ، وَاصْنَعْ فِي عُمْرَتِكَ كَمَا تَصْنَعُ فِي حَجَّتِكَ**))(١).

٣٢. وَعَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا سَعِيدٍ الخُدْرِيَّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، يُحَدِّثُ: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جَلَسَ ذَاتَ يَوْمٍ عَلَى المِنْبَرِ وَجَلَسْنَا حَوْلَهُ، فَقَالَ: ((**إِنِّي مِمَّا أَخَافُ عَلَيْكُمْ مِنْ بَعْدِي، مَا يُفْتَحُ عَلَيْكُمْ مِنْ زَهْرَةِ الدُّنْيَا وَزِينَتِهَا**))، فَقَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَوَيَأْتِي الخَيْرُ بِالشَّرِّ؟ فَسَكَتَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقِيلَ لَهُ: مَا شَأْنُكَ؟ تُكَلِّمُ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلاَ يُكَلِّمُكَ؟ فَرَأَيْنَا أَنَّهُ يُنْزَلُ عَلَيْهِ؟ قَالَ: فَمَسَحَ عَنْهُ الرُّحَضَاءَ، فَقَالَ: ((**أَيْنَ السَّائِلُ؟**))، وَكَأَنَّهُ حَمِدَهُ، فَقَالَ: ((**إِنَّهُ لاَ يَأْتِي الخَيْرُ بِالشَّرِّ، وَإِنَّ مِمَّا يُنْبِتُ الرَّبِيعُ يَقْتُلُ أَوْ يُلِمُّ، إِلَّا آكِلَةَ الخَضْرَاءِ، أَكَلَتْ حَتَّى إِذَا امْتَدَّتْ خَاصِرَتَاهَا اسْتَقْبَلَتْ عَيْنَ الشَّمْسِ، فَثَلَطَتْ وَبَالَتْ، وَرَتَعَتْ، وَإِنَّ هَذَا المَالَ خَضِرَةٌ حُلْوَةٌ، فَنِعْمَ صَاحِبُ المُسْلِمِ مَا أَعْطَى مِنْهُ المِسْكِينَ وَاليَتِيمَ وَابْنَ السَّبِيلِ** - أَوْ كَمَا قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - **وَإِنَّهُ مَنْ يَأْخُذُهُ بِغَيْرِ حَقِّهِ، كَالَّذِي يَأْكُلُ وَلاَ يَشْبَعُ، وَيَكُونُ شَهِيدًا عَلَيْهِ يَوْمَ القِيَامَةِ**))(٢).

٣٣. وعَنْ أَبِي قَتَادَةَ رضي الله عنه عَنْ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أَنَّهُ قَامَ فِيهِمْ فَذَكَرَ لَهُمْ أَنَّ الْجِهَادَ فِي سَبِيلِ اللهِ، وَالْإِيمَانَ بِاللهِ أَفْضَلُ الْأَعْمَالِ، فَقَامَ رَجُلٌ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ

---

(١) أخرجه: البخاري(١٥٣٦)، واللفظ له، ومسلم(١١٨٠).

(٢) أخرجه: البخاري(١٤٦٥)، واللفظ له، ومسلم(١٠٥٢).

اللهِ، أَرَأَيْتَ إِنْ قُتِلْتُ فِي سَبِيلِ اللهِ، تُكَفَّرُ عَنِّي خَطَايَايَ؟ فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: ((نَعَمْ، إِنْ قُتِلْتَ فِي سَبِيلِ اللهِ، وَأَنْتَ صَابِرٌ مُحْتَسِبٌ، مُقْبِلٌ غَيْرُ مُدْبِرٍ))، ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: ((كَيْفَ قُلْتَ؟)) قَالَ: أَرَأَيْتَ إِنْ قُتِلْتُ فِي سَبِيلِ اللهِ أَتُكَفَّرُ عَنِّي خَطَايَايَ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: ((نَعَمْ، وَأَنْتَ صَابِرٌ مُحْتَسِبٌ، مُقْبِلٌ غَيْرُ مُدْبِرٍ، إِلَّا الدَّيْنَ، فَإِنَّ جِبْرِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ لِي ذَلِكَ))[1].

٣٤. وعَنْ أَسْمَاءَ رضي الله عنها، قَالَتْ: أَتَيْتُ عَائِشَةَ وَهِيَ تُصَلِّي فَقُلْتُ: مَا شَأْنُ النَّاسِ؟ فَأَشَارَتْ إِلَى السَّمَاءِ، فَإِذَا النَّاسُ قِيَامٌ، فَقَالَتْ: سُبْحَانَ اللَّهِ، قُلْتُ: آيَةٌ؟ فَأَشَارَتْ بِرَأْسِهَا: أَيْ نَعَمْ، فَقُمْتُ حَتَّى تَجَلَّانِي الغَشْيُ، فَجَعَلْتُ أَصُبُّ عَلَى رَأْسِي المَاءَ، فَحَمِدَ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: ((مَا مِنْ شَيْءٍ لَمْ أَكُنْ أُرِيتُهُ إِلَّا رَأَيْتُهُ فِي مَقَامِي، حَتَّى الجَنَّةُ وَالنَّارُ، فَأُوحِيَ إِلَيَّ: أَنَّكُمْ تُفْتَنُونَ فِي قُبُورِكُمْ - مِثْلَ أَوْ - قَرِيبَ - لاَ أَدْرِي أَيَّ ذَلِكَ قَالَتْ أَسْمَاءُ - مِنْ فِتْنَةِ المَسِيحِ الدَّجَّالِ، يُقَالُ مَا عِلْمُكَ بِهَذَا الرَّجُلِ؟ فَأَمَّا المُؤْمِنُ أَوِ المُوقِنُ - لاَ أَدْرِي بِأَيِّهِمَا قَالَتْ أَسْمَاءُ - فَيَقُولُ: هُوَ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ، جَاءَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَالهُدَى، فَأَجَبْنَا وَاتَّبَعْنَا، هُوَ مُحَمَّدٌ ثَلاَثًا، فَيُقَالُ: نَمْ صَالِحًا قَدْ عَلِمْنَا إِنْ كُنْتَ لَمُوقِنًا بِهِ. وَأَمَّا المُنَافِقُ أَوِ المُرْتَابُ - لاَ أَدْرِي أَيَّ ذَلِكَ قَالَتْ أَسْمَاءُ - فَيَقُولُ: لاَ أَدْرِي، سَمِعْتُ النَّاسَ يَقُولُونَ شَيْئًا فَقُلْتُهُ))[2].

- **بيان غريب الحديث:**

- ((**بِالْجِعْرَانَةِ**)): موضع قريب من مكة، اعتمر منه النبي صلى الله عليه وسلم، يُخَفَّف ويُثَقَّل.

- ((**مُتَضَمِّخٌ**)): متلطخ.

- ((**زَهْرَةِ الدُّنْيَا**)): حسنها وبهجتها.

---

(١) أخرجه: مسلم(١٨٨٥).

(٢) أخرجه: البخاري(٨٦)، واللفظ له، ومسلم(٩٠٥).

- ((**المسيح الدجّال**)): سُمِّي الدجال مسيحًا؛ لأنَّ عينه الواحدة ممسوحة، والمسيح: الذي أحد شقي وجهه ممسوح، لا عين له ولا حاجب، فهو فعيل بمعنى مفعول، بخلاف المسيح عيسى عليه السلام، فإنَّه فعيل بمعنى فاعل، سُمِّي به، لأنَّه كان يمسح المريض فيبرأ بإذن الله تعالى، والدجَّال: الكذاب.

- **أهم ما يستفاد من الأحاديث**: هذه الأحاديث وأخوها تدل على ما يأتي:

- فيها دليلٌ على أنَّ السنة ينزل بها جبريل عليه السَّلام كما ينزل بالقران، سواء بسواء، فما أخبر به النَّبيُّ صلى الله عليه وسلم مناطه السنة فقط، وليس في القران فيه ذكرٌ، قال الإمام ابن بطال(٤٤٩هـ) رحمه الله: (قال المهلب: وفيه من الفقه أنَّ السنن قد تكون بوحي من الله كما كان غسل الطيب في هذا الحديث بالوحي)[١].

- وفي هذا رد على من يتكلَّم في السنة، أو يقلل من شأنها، أو يطعن في حجيتها، أو يؤخر رتبتها في الأحكام والتشريع، ومن هذا الأحاديث استنبط حسان بن عطية الدِّمشقي (بعد١٢٠هـ) قوله: (كان جبريل ينزِلُ على النَّبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم بالسُّنَّة كما ينزلُ عليه بالقرآن)[٢]. فسنة النَّبيِّ صلى الله عليه وسلم على حالين:

الأول: إمَّا بوحي صريح من الله لنبيه صلى الله عليه وسلم كما في هذه الأحاديث.

الثاني: اجتهاد من النَّبيِّ صلى الله عليه وسلم.

وفي كلا الأمرين هي وحي؛ لأنَّ جبريل كان يبين للنَّبيِّ صلى الله عليه وسلم ويصوب له بعض اجتهاداته، فدل على أنَّ ما لم يصوبه له جبريل فيه إقرارٌ من الله جل وعلا، فكانت سنة النَّبيِّ صلى الله عليه وسلم بين تنزل جبريل بها وبين إقراره عليها.

يقول العلامة ابن القيم(٧٥١هـ): (قال سبحانه {**وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى، إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى**}[٣] ينزه نطق رسوله أن يصدر عن هوى، وبهذا الكمال هداه ورشده وقال:

---

(١) شرح ابن بطال٤/٢٠٦.

(٢) أخرجه: الدارمي(٦٠٨)، وأبو داود في المراسيل(٥٣٦)، والمروزي في السنة(١٠٢)، واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة(٩٩)، وابن بطة في الإبانة(٩٠)، والخطيب في الفقيه والمتفقة١/٢٦٦.

(٣) سورة النجم، الآية: ٣، و٤.

{**وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى**} ولم يقل وما ينطق بالهوى؛ لأنَّ نطقه عن الهوى أبلغ؛ فإنَّه يتضمن أنَّ نطقه لا يصدر عن هوى، وإذا لم يصدر عن هوى فكيف ينطق به. فتضمن نفي الأمرين، نفي الهوى عن مصدر النطق، ونفيه عن نفسه، فنطقه بالحق، ومصدره الهدى والرشاد لا الغي والضلال، ثم قال {**إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى**}، فأعاد الضمير على المصدر المفهوم من الفعل أي ما نطقه إلا وحي يوحى وهذا أحسن من قول من جعل الضمير عائدًا إلى القرآن، فإنَّه يعم نطقه بالقرآن والسنة، وإن كليهما وحي يوحى) [(١)].

(١) التبيان في أقسام القرآن: ٢٤٧.

سنُّة النَّبيُّ هي عين كتاب الله

٣٥. عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَزَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الجُهَنِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالاَ: جَاءَ أَعْرَابِيٌّ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، اقْضِ بَيْنَنَا بِكِتَابِ اللَّهِ، فَقَامَ خَصْمُهُ فَقَالَ: صَدَقَ، اقْضِ بَيْنَنَا بِكِتَابِ اللَّهِ، فَقَالَ الأَعْرَابِيُّ: إِنَّ ابْنِي كَانَ عَسِيفًا عَلَى هَذَا، فَزَنَى بِامْرَأَتِهِ، فَقَالُوا لِي: عَلَى ابْنِكَ الرَّجْمُ، فَفَدَيْتُ ابْنِي مِنْهُ بِمِائَةٍ مِنَ الغَنَمِ وَوَلِيدَةٍ، ثُمَّ سَأَلْتُ أَهْلَ العِلْمِ، فَقَالُوا: إِنَّمَا عَلَى ابْنِكَ جَلْدُ مِائَةٍ، وَتَغْرِيبُ عَامٍ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: ((**لَأَقْضِيَنَّ بَيْنَكُمَا بِكِتَابِ اللَّهِ، أَمَّا الوَلِيدَةُ وَالغَنَمُ فَرَدٌّ عَلَيْكَ، وَعَلَى ابْنِكَ جَلْدُ مِائَةٍ، وَتَغْرِيبُ عَامٍ، وَأَمَّا أَنْتَ يَا أُنَيْسُ لِرَجُلٍ فَاغْدُ عَلَى امْرَأَةِ هَذَا، فَارْجُمْهَا**))، فَغَدَا عَلَيْهَا أُنَيْسٌ فَرَجَمَهَا[1].

- **بيان غريب الحديث:**

- (**عسيفًا**): العسيف: الأجير.

- ((**الوليدة**)): الأَمَة، والجمع الولائد.

- **أهم ما يستفاد من الحديث:**

- ترجم الإمام البخاري(٢٥٦هـ) رحمه الله على هذا الحديث بقوله: (باب الاقتداء بسنن رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم)[2]، ومقصده أنَّ قوله: (بكتاب الله) سنته صلى الله عليه وسلم، فاستنبط من هذا الحديث أنَّ سنة النَّبيِّ صلى الله عليه وسلم وحيٌ من الله، حتى أنَّه يطلق عليها كتاب الله، إلا أنَّا غير متعبدين بأحرفها في الصلاة كالقرآن، ولكنا متعبدين بما فيها من أحكامٍ وتشريع، فقضاء رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم هو عين قضاء الله جل وعلا. قال الحافظ ابن حجر(٨٥٢هـ): (واقتصر البخاري هنا عليه؛ لدخوله في غرضه من أنَّ السُّنة يطلق عليها كتاب الله؛ لأنَّها بوحيه وتقديره؛ لقوله تعالى {**وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى، إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى**}[3])[4]. وقال العلامة العيني(٨٨٥هـ) رحمه الله: (مطابقته للترجمة

---

(١) أخرجه: البخاري(٢٦٩٥)، واللفظ له، ومسلم(١٦٩٧).

(٢) صحيح البخاري، قبيل(٧٢٧٥).

(٣) سورة النجم، الآية: ٣، ٤.

(٤) فتح الباري١٣/٢٥٤.

من حيث إنَّ قوله: (بكتاب الله)؛ أنَّ السُّنة يطلق عليها كتاب الله؛ لأنَّها بوحيه، فإذا كان المراد هو السُّنة يدخل في الترجمة). إذًا النَّبيُّ عليه الصلاة والسَّلام أخبر أنَّه سيقضي بينهما بكتاب الله، ومن تأمل علم أنَّ الحكم الذي أشار إليه ليس موجودًا في كتاب الله، فدل ذلك على أنَّ سنة النَّبيِّ صلى الله عليه وسلم هي عين حكم الله؛ كيف لا والله يقول: {**وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا**}[١]. قال الإمام ابن دقيق العيد(٧٠٢هـ) رحمه الله: (قوله: (إلا قضيت بيننا بكتاب الله): تنطلق هذه اللفظة على القرآن خاصة، وقد ينطلق كتاب الله على حكم الله مطلقًا. والأولى حمل هذه اللفظة على هذا؛ لأنَّه ذكر فيه التغريب، وليس ذلك منصوصًا في كتاب الله، إلا أن يؤخذ ذلك بواسطة أمر الله تعالى بطاعة الرسول وأتباعه)[٢]. والأدلة على ذلك كثير جدًا، ولا يرتاب عاقلٌ في ذلك، ولا ينبغي لمؤمنٍ أن يشك في ذلك أبدًا.

ولعلي أعزز هذا التأصيل والفهم بواقعة تؤكد الفهم الذي حررناه، ولا يرتاب عاقل على أنَّ أعلم الناس بأمر الله ورسوله صلى الله عليه وسلم هم أصحابه.

جاء في الصحيحين[٣] عن عبد اللَّه بن مسعود رضي الله عنه قال: (لَعَنَ اللَّهُ الوَاشِمَاتِ وَالموتَشِمَاتِ، وَالمتَنَمِّصَاتِ وَالمتَفَلِّجَاتِ، لِلْحُسْنِ المغَيِّرَاتِ خَلْقَ اللَّهِ، فَبَلَغَ ذَلِكَ امْرَأَةً مِنْ بَنِي أَسَدٍ يُقَالُ لَهَا: أُمُّ يَعْقُوبَ، فَجَاءَتْ فَقَالَتْ: إِنَّهُ بَلَغَنِي عَنْكَ أَنَّكَ لَعَنْتَ كَيْتَ وَكَيْتَ، فَقَالَ: وَمَا لِي أَلْعَنُ مَنْ لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَمَنْ هُوَ فِي كِتَابِ اللَّهِ، فَقَالَتْ: لَقَدْ قَرَأْتُ مَا بَيْنَ اللَّوْحَيْنِ، فَمَا وَجَدْتُ فِيهِ مَا تَقُولُ، قَالَ: لَئِنْ كُنْتِ قَرَأْتِيهِ لَقَدْ وَجَدْتِيهِ، أَمَا قَرَأْتِ: {**وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا**}[٤]؟ قَالَتْ: بَلَى، قَالَ: فَإِنَّهُ قَدْ نَهَى عَنْهُ، قَالَتْ: فَإِنِّي أَرَى أَهْلَكَ يَفْعَلُونَهُ، قَالَ: فَاذْهَبِي فَانْظُرِي، فَذَهَبَتْ فَنَظَرَتْ، فَلَمْ تَرَ مِنْ حَاجَتِهَا شَيْئًا، فَقَالَ: لَوْ كَانَتْ كَذَلِكَ مَا جَامَعْتُهَا).

(١) سورة الحشر، من الآية: ٧.

(٢) إحكام الأحكام٢/٢٣٨.

(٣) البخاري(٤٨٨٦)، واللفظ له، ومسلم(٢١٢٥).

(٤) سورة الحشر، من الآية: ٧.

فينبغي ممن يردُّ السنة أو يقلل من قدرها أن يستحيي من نفسه، وأن لا يفضحها إن كان عاقلًا، فالأدلة واضحة ولامعة ودامغة على أنَّ سنة النَّبيِّ صلى الله عليه وسلم وحي من الله جل وعلا، ولا يستقيم الدين إلا بها، حتى قال الإمام يحي بن أبي كثير(١٢٩هـ) رحمه الله: (السنة قاضية على الكتاب، وليس الكتاب بقاض على السنة). أراد: أنها مبينة للكتاب، منبئة عما أراد الله تعالى فيه[1].

(١) تأويل مختلف الحديث: ٢٨٧.

دلائل نبوته على سماع المسلمين السنن ونقلها خلفًا عن سلف

٣٦. عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: ((تَسْمَعُونَ وَيُسْمَعُ مِنْكُمْ وَيُسْمَعُ مِمَّنْ سَمِعَ مِنْكُمْ))[١].

● **أهم ما يستفاد من الحديث:**

- في الحديث دليل على تبليغ العلم ونشره[٢].

- وفيه مشروعية تبليغ السنة من قبل الصحابة ونقلها للتابعين، وسماع الأتباع عنهم وهلم جرًا.

- وفيه حجية السنة النبوية، لذلك سمعها الصحابة، وأنَّهم سينقلونها للتابعين، وسينقلها الأتباع عنهم.

- وفيه مدحٌ للصحابة والتابعين وأتباعهم، وتزكية لقرونهم في تحمل العلم ونشره، ويتأكد هذا المعنى بما رواه عَبْدُ اللهِ رضي الله عنه، قَالَ: سُئِلَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أَيُّ النَّاسِ خَيْرٌ؟ قَالَ: ((**قَرْنِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ**))[٣].

- وفيه تأصيلٌ شرعيٌّ لطريقة التَّحمل، وهو اتصال الإسناد، قال الخطيب البغدادي(٤٦٣هـ) رحمه الله مبوبًا على الحديث: (بشارة النَّبيِّ صلى الله عليه وسلم أصحابه بكون طلبة الحديث بعده واتصال الإسناد بينهم وبينه)[٤]. فالعلاقة قائمة بين هذه القرون على الإسناد، وهذا يشمل كل من اعتنى بالسماع ممن جاء بعدهم، واتبع طريقتهم في النقل ولزوم الأثر.

---

(١) أخرجه: أحمد(٢٩٤٥)، وأبو داود(٣٦٥٩)، والبزار(٥٠٥٤)، واللفظ له، والحارث في مسنده(٥٢)، والرامهرمزي:٢٠٧، وابن أبي حاتم في الجرح والتعديل٢/٨، وأبو نعيم في الحلية٨/١٢٠، والبيهقي في الشعب(١٦٠٩)، وفي الكبرى؛ له(٢١١٨٥)، وفي دلائل النبوة؛ له٦/٥٣٩، وابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضلة(٢٠٣)، وصححه ابن حبان(٦٢)، والحاكم(٣٢٧)، والمقدسي في المختارة(١٩٨).

(٢) ينظر: جامع بيان العلم وفضله، عقيب(٢٠٣).

(٣) أخرجه: مسلم(٢٥٣٣).

(٤) شرف أصحاب الحديث: ٣٧.

- وفيه إخبار النَّبيِّ صلى الله عليه وسلم ووصفه أنَّ سنته ستنقل وتقبل كما ترجم على ذلك ابن أبي حاتم(٣٢٧هـ) رحمه الله[١].

- وفيه دليل على صدق نبوة النَّبيِّ صلى الله عليه وسلم، بأنَّه أخبر عن أمر غيبي من تبليغ سنته لمن سيأتي من الأجيال القادمة، لذلك جعله البيهقي(٤٥٨هـ) رحمه الله في كتابه دلائل النبوة.

- وفيه صحة اثبات الشهادة على الشهادة كما بوب عليه غير واحدٍ من المحدثين.

- وفيه أنَّ الشريعة قائمة على الأثر لا على البدع.

(١) الجرح والتعديل٢/٨.

دلائل نُبوَّته صلى الله عليه وسلم في إخباره عن المبتدعة القرآنيين وأضرابهم

٣٧. عَنِ الْمِقْدَامِ بْنِ مَعْدِي كَرِبَ الْكِنْدِيِّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: ((أَلَا إِنِّي أُوتِيتُ الْكِتَابَ وَمِثْلَهُ مَعَهُ، أَلَا إِنِّي أُوتِيتُ الْقُرْآنَ وَمِثْلَهُ مَعَهُ، أَلَا يُوشِكُ رَجُلٌ يَنْثَنِي شَبْعَانًا عَلَى أَرِيكَتِهِ يَقُولُ: عَلَيْكُمْ بِالْقُرْآنِ، فَمَا وَجَدْتُمْ فِيهِ مِنْ حَلَالٍ فَأَحِلُّوهُ، وَمَا وَجَدْتُمْ فِيهِ مِنْ حَرَامٍ فَحَرِّمُوهُ، أَلَا لَا يَحِلُّ لَكُمْ لَحْمُ الْحِمَارِ الْأَهْلِيِّ، وَلَا كُلُّ ذِي نَابٍ مِنَ السِّبَاعِ، أَلَا وَلَا لُقَطَةٌ مِنْ مَالِ مُعَاهَدٍ إِلَّا أَنْ يَسْتَغْنِيَ عَنْهَا صَاحِبُهَا، وَمَنْ نَزَلَ بِقَوْمٍ، فَعَلَيْهِمْ أَنْ يَقْرُوهُمْ، فَإِنْ لَمْ يَقْرُوهُمْ، فَلَهُمْ أَنْ يُعْقِبُوهُمْ بِمِثْلِ قِرَاهُمْ))(١).

٣٨. وعَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي رَافِعٍ، عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: ((لَا أُلْفِيَنَّ أَحَدَكُمْ مُتَّكِئًا عَلَى أَرِيكَتِهِ يَأْتِيهِ الْأَمْرُ مِنْ أَمْرِي مِمَّا أَمَرْتُ بِهِ أَوْ نَهَيْتُ عَنْهُ فَيَقُولُ: لَا نَدْرِي مَا وَجَدْنَا فِي كِتَابِ اللَّهِ اتَّبَعْنَاهُ))(٢).

- **بيان غريب الحديث:**

- ((**يوشك**)): من أوشك، أي: قرب.

(١) أخرجه: ابن أبي شيبة(٢٤٣٣٠)، وأحمد(١٧١٧٤)، واللفظ له، والدارمي(٦٠٦)، وابن ماجه(١٢)، وأبو داود(٤٦٠٤)، والترمذي(٢٦٦٤)، والمروزي في السنة(٢٤٤)، والطحاوي في شرح معاني الآثار(٦٤١٠)، والآجري في الشريعة(٩٧)، والطبراني في الكبير(٦٥٠)، وفي مسند الشاميين؛ له(١٠٦١)، والدارقطني في السنن(٤٦٦٧)، وابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله(٢٣٤٣)، والبيهقي في الكبرى(١٣٤٤٢)، وفي دلائل النبوة؛ له٦/٥٤٩ وابن بطه في الإبانة(٦٣)، والخطيب في الفقيه والمتفقه٢٦٢/١، والحديث حسَّنه الترمذي(٢٦٦٣)، و(٢٦٦٤)، وصححه ابن حبان(١٢)، والحاكم(٣٧١). وله شواهدٌ عدَّة.

(٢) أخرجه: أحمد(٢٣٨٦١)، والبخاري في التأريخ الكبير٧/٢٨٨، وابن ماجه(١٣)، وأبو داود(٤٦٠٥)، واللفظ له، والترمذي(٢٦٦٣)، والروياني(٧١٦)، والطحاوي في شرح معاني الآثار(٦٤١٢)، والآجري في الشريعة(٩٤)، والطبراني في الأوسط(٨٨٤٤)، وفي الكبير؛ له(٩٣٤)، واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة(٩٨)، وابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضلة(٢٣٤٢)، والبيهقي في معرفة السنن والآثار(٥٠)، وفي الكبرى؛ له(١٣٤٤١)، وابن بطة في الإبانة(٦٠)، وحسنه الترمذي(٢٦٦٣)، وصححه ابن حبان(١٣)، والحاكم(٣٦٨). قلت: وقد اختلف في إسناده وصلًا وإرسالًا، ورجَّح الحافظ الدارقطني في العلل(١١٧٢) رواية الوصل.

- ((**أريكته**)): السرير في الحَجَلَة، ولا يسمى منفردًا أريكة، وقيل: هو كل ما اتُّكِيءَ عليه.

- ((**لقطة**)): اللُّقطة: ما وجدته مرميًا في الأرض، لا تعرف له صاحبًا.

- **أهم ما يستفاد من الحديثين:**

- فيهما دلالة على صدق نبوة صلى الله عليه وسلم، لذلك وضعها الحافظ البيهقي في كتابه دلائل النُّبوة؛ إذْ نبَّه فيه وأخبر صلى الله عليه وسلم عن أناس سيأتون من بعده يردون فيه السنَّة النَّبوية، مقتصرين على القرآن في زعمهم الكاسد، وفهمهم العاطل.

- وقد وصفهم النَّبيُّ صلى الله عليه وسلم بالشبع والاتكاء على الأريكة، والاتكاء يدل على المعان التالية:

- التكبر والتجبر والبطر.

- الحماقة وسوء الأدب.

- القعود عن طلب العلم وتحصيله والسعي وراءه. قال العلَّامة القاري(١٠١٤هـ) رحمه الله: (وفيه إيماء إلى أنَّ من كَثُرَ أكله لا يقدر على استمساك نفسه، ويمكن أن يكون قوله (شبعان) كناية عن غروره بكثرة علمه، وادعائه أن لا مزيد على فضله.

- وفيه إشارة إلى أنَّ السالك ينبغي أن يكون دائمًا حريصًا في طلب العلم كالجيعان في طلب الرزق. قال الله تعالى: {**وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا**}[١])[٢].

- وفيه أنَّ هؤلاء المشككين يعيشون في الترفه والدعة واللامبالاة.

- ووصفه لهم بالشبع؛ يدل على البلادة وسوء الفهم؛ لأنَّ هذا الوصف من أسبابه الشبع وكثرة الأكل، وإمَّا الحماقة والبطر ومن موجباته التنعم والغرور بالمال والجاه والشبع يكنى به عن ذلك[٣].

---

(١) سورة طه، من الآية: ١١٤.

(٢) مرقاة المفاتيح١/٢٤٧.

(٣) شرح المشكاة٢/٦٢٩.

– ويدل الحديثان على أنَّه لا يجوز الإعراض عن حديثه عليه الصلاة والسلام؛ لأنَّ المعرض عنه معرض عن القرآن أصلًا؛ لأنَّ الله يقول:{**وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا**}(١)، وقال تعالى: {**وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى**}(٢)، ويقول تعالى: {**فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا**}(٣)، قال حسان بن عطية الدمشقي (بعد١٢٠هـ): (كان جبريل ينزِلُ على النَّبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم بالسُّنَّة كما ينزلُ عليه بالقرآن)(٤).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية(٧٢٨هـ) رحمه الله: (فهذه النصوص توجب اتباع الرسول وإن لم نجد ما قاله منصوصًا بعينه في الكتاب، كما أنَّ تلك الآيات توجب اتباع الكتاب وإن لم نجد ما في الكتاب منصوصًا بعينه في حديث عن الرسول غير الكتاب. فعلينا أن نتَّبع الكتاب وعلينا أن نتَّبع الرسول، واتباع أحدهما هو اتباع الآخر؛ فإنَّ الرسول بلَّغ الكتاب، والكتاب أمر بطاعة الرسول، ولا يختلف الكتاب والرسول ألبتة، كما لا يخالف الكتاب بعضه بعضًا، قال تعالى: {**وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا**}(٥)، والأحاديث كثيرة عن النَّبيِّ صلى الله عليه وسلم في وجوب اتباع الكتاب وفي وجوب اتباع سنته صلى الله عليه وسلم وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم تفسر القرآن كما فسرت أعداد الصلوات وقدر القراءة فيها والجهر والمخافتة وكما فسرت فرائض الزكاة ونصبها وكما فسرت المناسك وقدر الطواف بالبيت والسعي ورمي الجمار ونحو ذلك. وهذه السنة إذا ثبتت فإن المسلمين كلهم متفقون على وجوب اتباعها) (٦).

---

(١) سورة الحشر، الآية: ٧.

(٢) سورة النجم، الآية: ٣ – ٤.

(٣) سورة النساء، الآية: ٦٥.

(٤) أخرجه: الدارمي(٦٠٨)، وأبو داود في المراسيل(٥٣٦)، والمروزي في السنة(١٠٢)، واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة(٩٩)، وابن بطة في الإبانة(٩٠)، والخطيب في الفقيه والمتفقة١/٢٦٦.

(٥) سورة النساء، من الآية: ٨٢.

(٦) مجموع الفتاوى١٩/٨٦.

– وفيها دليل صريحٌ على حجية السنة، وقد نُقل الإجماع على حجية السنة كثير من العلماء، منهم الإمام الشافعي(٢٠٤هـ) رحمه الله إذْ قال: (ولا أعلم من الصَّحابة ولا التَّابعين أحدا أخبر عَن رسول الله صلى الله عليه وسلم إِلَّا قبل خَبره وانتهى إِليه وأثبت ذلك سنة)(١).

– وفيها دليل على أنَّ السنة وحيٌ من الله جلَّ وعلا، وأنَّه لا سبيل إلى فَهم القرآن إلا بها، فهي المفسرة والشارحة والمقيدة له، وهي تزيد عليه في الأحكام، إذًا لن يصل أحدٌ إلى الله إلا عن طريق سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم.

لذلك ما نراه من المبتدعة القرآنيين وأضرابهم من الفرق الضالة والمشككين في رد السنة تارة، وتشكيك بها تارة أخرى إنَّما هي محاولات لإبطال دين الله جلَّ وعلا، ولكن الله متم لنوره ولو كره المشككون.

وما هذه الحملات التي تشنُّ على صحيح البخاري من قبل الأصاغر ممن لا خلاق لهم في الدين والعلم إلا للطعن في السنة وصاحبها؛ ليبطلوا دين الله جل وعلا، فالناس إذا فقدت الثقة بالسنة تركت العمل بها، وإذا تركت العمل بها تركت الدين، وللأسف قد فُتِّحت لهؤلاء الفضائيات، ووسِّع لهم في مجالسها، فأصبحوا يقذفون شبههم على العامة بكرَة وعشيًا، مع قلة فتح المجال لأهل العلم المحققين، بل ألقوا نقاد الحديث وصيارفته في غياهب الزنازين، والله المستعان.

---

(١) مفتاح الجنة في الاحتجاج بالسنة؛ للسيوطي: ٣٤.

السنة ينسخ بعضها بعضًا

٣٩. عَنِ ابْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: ((نَهَيْتُكُمْ عَنْ زِيَارَةِ الْقُبُورِ فَزُورُوهَا، وَنَهَيْتُكُمْ عَنْ لُحُومِ الْأَضَاحِيِّ فَوْقَ ثَلَاثٍ، فَأَمْسِكُوا مَا بَدَا لَكُمْ، وَنَهَيْتُكُمْ عَنِ النَّبِيذِ إِلَّا فِي سِقَاءٍ، فَاشْرَبُوا فِي الْأَسْقِيَةِ كُلِّهَا، وَلَا تَشْرَبُوا مُسْكِرًا))[١].

٤٠. عَنْ الرَّبِيعِ بْنِ سَبْرَةَ الْجُهَنِيِّ، أَنَّ أَبَاهُ، حَدَّثَهُ، أَنَّهُ كَانَ مَعَ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: ((يَا أَيُّهَا النَّاسُ، إِنِّي قَدْ كُنْتُ أَذِنْتُ لَكُمْ فِي الِاسْتِمْتَاعِ مِنَ النِّسَاءِ، وَإِنَّ اللهَ قَدْ حَرَّمَ ذَلِكَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، فَمَنْ كَانَ عِنْدَهُ مِنْهُنَّ شَيْءٌ فَلْيُخَلِّ سَبِيلَهُ، وَلَا تَأْخُذُوا مِمَّا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا))[٢].

- **بيان غريب الحديث:**

- ((النَّبِيذِ)): معروف، وهو ما يعمل من الأشربة من التمر، والزبيب، والعسل، والحنطة، والشعير وغير ذلك.

- ((الِاسْتِمْتَاعِ مِنَ النِّسَاءِ)): أي نكاح المتعة.

- **أهم ما يستفاد من الحديثين:**

- فيها دلالة على أنَّ الحديث ينسخ بعضه بعضًا، قال التابعي الجليل أبو العلاء بن الشِّخير (١٠٨هـ): (كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ينسخ حديثه بعضه بعضًا، كما ينسخ القرآن بعضه بعضًا)[٣]. قال الإمام النووي(٦٧٦) رحمه الله: (وقول أبي العلاء: (أنَّ السنة تنسخ السنة) هذا صحيح؛ قال العلماء: نسخ السنة بالسنة يقع على أربعة أوجه: أحدها نسخ السنة المتواترة بالمتواترة، والثاني نسخ خبر الواحد بمثله، والثالث نسخ الآحاد

(١) أخرجه: مسلم(٩٧٧).
(٢) أخرج قوله: مسلم(٨٢).
(٣) شرح النووي٤/٣٧. وقد روي الخبرُ مرفوعًا ولكن لا يصح، رفعه منكرٌ.

بالمتواترة، والرابع نسخ المتواتر بالآحاد، فأمَّا الثلاثة الأول فهي جائزة بلا خلاف، وأما الرابع فلا يجوز عند الجماهير، وقال بعض أهل الظاهر يجوز والله أعلم)[١].

- أنَّ النسخ يثبت بتصريح النَّبيِّ صلى الله عليه وسلم بذلك، وكذلك من قرائن النسخ معرفة التأريخ في الأخبار المتعارضة؛ لأنَّ سنة النَّبيِّ صلى الله عليه وسلم وحيٌّ من الله لا يضرب بعضها بعضًا، وكذلك من قرائن النسخ تصريح الصحابي بأن الحديث منسوخ، وليس هذا مجال بسط المسألة.

- في الحديث دلالة على حجية السنة واستقلالها في التشريع في كثير من الأحكام؛ وذلك أنَّ النَّبيَّ صلى الله عليه وسلم هو الذي نهى عن زيارة القبور أولًا، ثم ندب إليها آخرًا، وليس شيء من ذلك في كتاب الله جل وعلا بخصوص هذه المسألة، ولكن الله أمر بطاعة نبيه صلى الله عليه وسلم في القرآن الكريم، فكان حكمه عين حكم الله، وتشريعه عين تشريع الله جل وعلا، وقد تقدم معنا تأصيل ذلك، وفيما تقدم ذكره حجة كافية لمن كان له عقل وأما من أسكر عقله بالشبهات وغرق فيها فكيف يفهم الكلام؟! ولله تعالى المستعان.

- وقوله: ((وَإِنَّ اللهَ قَدْ حَرَّمَ ذَلِكَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ)): فيه نسبة حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى الله جل وعلا، لأنَّ النَّبيَّ نسب تحريمه إلى حكم الله جل وعلا، ولو تأملنا القرآن لما وجدنا فيه تحريم نكاح المتعة، وإنما التحريم جاء في السنة فقط، فدل ذلك على أنَّ حكم رسول الله هو عين حكم الله جل وعلا، وأنَّ السنة وحيٌ من الله سبحانه وتعالى.

---

(١) شرح النووي على مسلم٤/٣٧.

الخاتمة

الحمد لله عَودًا على بَدْءٍ، والصَّلاة والسَّلام على سيِّدنا وحبيبنا محمَّدٍ وعلى آله وصحبه وسلَّم تسليمًا كثيرًا مُباركًا دائمًا أبدًا.

أمَّا بعد: فقدْ مَنَّ الله عليَّ بإتمام هذه الرِّسالة المباركة، وهذا مجمل ما جاء في ثناياها من فوائدٍ وأحكامٍ وتقريراتٍ، نلخصها قائلين مستعينين بالله جلَّ وعلا:

١. التَّصنيف في الأربعيَّنات الحديثيَّة جَادَّة سلكها أهلُ العلم قديمًا وحديثًا، والحديث الذي فيها لا يصحُّ، إلا أنَّ المعوَّل على عُموم فضل تبليغ السُّنة، الذي يعدُ تبليغها مِنْ أقرب القُربات، وأجل الطَّاعات، سيما في هذا الزمان.

٢. لأهلِ الحديثِ نَضَارة؛ ببركة دُعاء النَّبيِّ صلى الله عليه وسلم لهم، يعيشون في ظلالها، كما أنَّ لأعدائهم الذلة والهوان والصغار كما دلَّت على ذلك الأدلة الكثيرة.

٣. احتوت الأحاديث النَّبويَّة على تأصيلٍ لكثير مِنْ قواعد النَّقد والرواية، كشرط الاتصال والسماع، والضبط، والصدق، ومسألة التفرد، وعدم الشُّذوذ، ومسألة الغرابة، والتأصيل لمسألة عرض الأخبار على صحيح السنة الثابتة؛ لمعرفة صحتها.

٤. إنَّ السُّنة النَّبويَّة وحيٌ مِنَ الله تعالى، لا يضربُ بعضها بعضًا أبدًا، ولا يمكن أنْ تخالف مستجدات العصر، بل المستجدات تدل على صدق نبوة النَّبيِّ صلى الله عليه وسلم في كلِّ ما أخبر.

٥. جبريل عليه السَّلام ينزل بالسُّنة كما ينزل بالقرآن، سواء بسواء، ونحن متعبدين بالسُّنة كتعبدنا بالقرآن، ولا سبيل إلى فَهْم القرآن ومعرفة أحكامه إلا عَنْ طريق السُّنة، ولن يصل أحدٌ إلى الله إلا عن طريق رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولن يصل أحدٌ إلى رسول الله إلا عَنْ طريق سنَّته وهديه، فمن ردَّ السُّنة ضلَّ الطَّريق.

٦. يعدُّ الكذب على النَّبيِّ صلى الله عليه وسلم كبيرة مِنَ الكبائر، لا يَكْفُر فاعله على الصَّحيح مِنْ أقوالِ أهل العلم إلا إذا استحلَّه، أو كَذَبَ؛ ليُحلل حرامًا، أو يحرِّم حلالًا، وكما أنَّ الكذب على علماء الشَّريعة أعظم جرمًا مِنَ الكذب على غيرهم.

٧. احتاط الصَّحابة في رواية الحديث احتياطًا بالغًا، فكانوا لا يُحدِّثون إلا ما اتقنوه وحفظوه، ومنهم المقل ومنهم المكثر، وكلّ ما حدَّثوا به هو ممَّا اتقنوه ووعوه، وقد زكَّى النَّبيُّ صلى الله عليه وسلم جيلهم، وجيل التابعين، وأتباعهم.

٨. ظهرت في الأحاديث دِلالة صدق نبوَّة النَّبيِّ صلى الله عليه وسلم؛ إذْ أنَّه أخبر عمَّا سيكون بعده من أمورٍ، كإشاعة الكذب عليه، وظهور مَنْ ينكر سنته، أو يقلل مِنْ قَدْرِها.

٩. دلَّنا حديث الجسَّاسة على مشروعيَّة عقد النَّدوات؛ لنصرة السُّنة، وبيان صدق صاحبها، وبيان ما تحمله مِنْ علوم، وما يظهر من مستجداتٍ يوافق ما أخبرت به.

١٠. كان النَّبيُّ صلى الله عليه وسلم يحثُّ صحابته وأمَّته جميعًا على حفظ سنَّته، وتعلمها، وتعليمها للنَّاس.

١١. دلَّت الأحاديث على أنَّ خبر الآحاد حُجَّة مطلقًا متى ما صحَّ، ينبغي الأخذ به.

١٢. كان الصحابة -وكذا الصحابيات- يجتهدون في تعلُّم السُّنة النَّبويَّة، ضاربين لنا أروع الأمثلة، وكان النَّبيُّ صلى الله عليه وسلم يشجعهم على ذلك.

١٣. كان النَّبيُّ صلى الله عليه وسلم مُكثرًا مِنْ رواية الحديث، فدعوى أنَّ سنَّته مبالغ فيها مِنْ حيث الكم دعوى باطلة وعاطلة تدل على جهل أصحابها.

١٤. أكثر الصَّحابة رواية للحديث أبي هريرة رضي الله عنه؛ لشدَّة ملازمته للنَّبيِّ صلى الله عليه وسلم، وببركة صنيع النَّبيِّ صلى الله عليه وسلم له.

١٥. ظهر لنا أنَّ السُّنة النَّبويَّة دوَّنت منذ زمن النَّبيِّ صلى الله عليه وسلم، إلا أنَّ تدوينها لم يكن رسميًا؛ لاعتماد النَّاس على الحفظ في ذاك الزمان؛ لقوَّته عندهم، فالسُّنة محفوظة بين حفظ الصدور، وحفظ السطور، حتى دُوِّنت تدوينًا رسميًا في زمن عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه.

١٦. طاعة رسول الله صلى الله عليه وسلم هي اتِّباع سنَّته، ومعصيته هي مخالفة سنَّته وهديه.

١٧. حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم هو عين حكم الله تعالى، فمن ردَّ حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم فقد ردَّ الحكم على الله، ومن ردَّ الحكم على الله فهو مِنْ نسل إبليس.

١٨. أنَّ السُّنة النَّبويَّة حُجَّة لا يرتاب في ذلك عاقلٌ، ولا ينبغي أنْ يشكَّ في ذلك مؤمنٌ.

١٩. السُّنة ينسخ بعضُها بعضًا ويقيِّد بعضها بعضًا، ويفسِّر بعضها بعضًا.

٢٠. السُّنة النَّبويَّة حكم على الأخبار، فمتى صحَّ النَّقلُ عن النَّبيِّ صلى الله عليه وسلم فهو نقلٌ مصدقٌ عَنْ قائلٍ معصومٍ، يجب التسليم لما فيها.

هذا، وما كان فيها مِنْ صوابٍ فَمِنَ الله وحده، وما كان فيها من خَطأ أوْ سهوٍ أو نِسيانٍ، فمنِّي ومن الشَّيطان، واللهُ ورسولهُ وأهلُ العلم منه بُراء، وآخر دعوانا أن الحمدُ لله ربِّ العالمين، وصلَّى الله على سيِّدنا محمَّد، وعلى آله وصحبه وسلِّم.

ثَبَتُ المصادر والمراجع

١. الإبانة الكبرى؛ لأبي عبد الله عبيد الله بن محمد بن محمد بن حمدان المعروف بابن بَطَّة العكبري، المتوفى: ٣٨٧هـ، المحقق: مجموعة من الباحثين، دار الراية، الرياض.

٢. إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة؛ لأبي العباس أحمد بن أبي بكر البوصيري، المتوفى: ٨٤٠هـ، تحقيق: دار المشكاة، الرياض، ط. الأولى،١٤٢٠هـ.

٣. الآحاد والمثاني؛ لأبي بكر بن أبي عاصم وهو أحمد بن عمرو الشيباني المتوفى: ٢٨٧هـ، تحقيق: د. باسم فيصل أحمد الجوابرة، دار الراية، الرياض، ط. الأولى، ١٤١١هـ.

٤. الأحاديث المختارة مما لم يخرجه البخاري ومسلم في صحيحيهما؛ لضياء الدين أبي عبدالله المقدسي، المتوفى: ٦٤٣هـ، تحقيق: د. عبد الملك دهيش، دار خضر، بيروت، ط. الثالثة، ١٤٢٠هـ.

٥. إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام؛ لتقي الدين أبي الفتح محمد بن علي المعروف بابن دقيق العيد، المتوفى: ٧٠٢هـ، المحقق: مصطفى شيخ مصطفى، ومدثر سندس، الرسالة، ط. الأولى ١٤٢٦هـ.

٦. اختصار علوم الحديث؛ لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي ٧٧٤هـ، تحقيق: الشيخ أحمد محمد شاكر، دار ابن الجوزي القاهرة.

٧. الإرشاد في معرفة علماء الحديث؛ للخليل بن عبد الله بن أحمد الخليلي أبي يعلى، مكتبة الرشد، الرياض، ط.١ ، ١٤٠٩، تحقيق: د. محمد سعيد عمر.

٨. أطراف الغرائب والأفراد من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم؛ لأبي الفضل محمد بن طاهر المقدسي، المعروف بابن القيسراني، المتوفى: ٥٠٧هـ، تحقيق: محمود محمد نصا، والسيد يوسف، الكتب العلمية، بيروت، ط الأولى، ١٤١٩هـ.

٩. أعلام السنن في شرح صحيح البخاري؛ لأبي سليمان حمد بن محمد الخطابي، المتوفي ٣٨٨هـ، تحقيق: محمد علي سمك، دار الكتب العلمية ط. ١، ١٤٢٨هـ.

١٠. إعلام الموقعين عن رب العالمين؛ لمحمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية، المتوفى: ٧٥١هـ، تحقيق: محمد عبد السلام، الكتب العلمية، بيروت، ط. الأولى، ١٤١١هـ.

١١. أمالي ابن بشران؛ لأبي القاسم عبد الملك بن بشْران البغدادي، المتوفى: ٤٣٠هـ، تحقيق: عادل العزازي، دار الوطن، الرياض، ط. الأولى، ١٤١٨هـ.

١٢. الأمثال في الحديث النبوي؛ لأبي محمد عبد الله بن محمد المعروف بأبِي الشيخ الأصبهاني، المتوفى: ٣٦٩هـ، المحقق: د. عبد العلي عبد الحميد، الدار السلفية، الهند، ط. الثانية، ١٤٠٨هـ.

١٣. الأنوار الكاشفة لما في كتاب أضواء على السنة من الزلل والتضليل والمجازفة، لعبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، المتوفى: ١٣٨٦هـ، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٦هـ.

١٤. البدر المنير في تخريج الأحاديث والأثار الواقعة في الشرح الكبير؛ لابن الملقن سراج الدين أبي حفص عمر بن علي الشافعي، المتوفى: ٨٠٤هـ، تحقيق: مصطفى أبي الغيط، دار الهجرة، الرياض، السعودية، ط.١، ١٤٢٥هـ.

١٥. البدع والنهي عنها؛ لأبي عبد الله محمد بن وضاح بن بزيع المرواني القرطبي، المتوفى: ٢٨٦هـ، تحقيق عمرو عبد المنعم، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ط. الأولى، ١٤١٦هـ.

١٦. تاريخ أصبهان؛ لأبي نعيم أحمد بن عبد الله بن مهران الأصبهاني، المتوفى: ٤٣٠هـ، تحقيق: سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، ط. الأولى، ١٤١٠ هـ.

١٧. التاريخ الكبير؛ لمحمد بن إسماعيل بن المغيرة البخاري، أبي عبد الله، المتوفى: ٢٥٦هـ، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد.

١٨. تأريخ بغداد؛ لأبي أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي ٤٦٣هـ، تحقيق: د. بشار عواد، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط. الأولى، ١٤٢٢هـ.

١٩. تأويل مختلف الحديث؛ لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، المتوفى: ٢٧٦هـ، المكتب الإسلامي، مؤسسة الإشراق، ط. الثانية، ١٤١٩هـ.

٢٠. التبيان في أقسام القرآن؛ لمحمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية، المتوفى: ٧٥١هـ، المحقق: محمد حامد الفقي، دار المعرفة، بيروت، لبنان.

٢١. تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف؛ للحافظ يوسف بن عبد الرحمن المزي أبي الحجاج المزي، المتوفي٧٤٢هـ، تحقيق: د. بشار عواد، دار الغرب، تونس، ٢٠٠٨م.

٢٢. تذكرة الحفاظ؛ لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، المتوفى: ٧٤٨هـ، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط.١، ١٤١٩هـ.

٢٣. تفسير عبد الرزاق؛ لأبي بكر عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري اليماني الصنعاني المتوفى: ٢١١هـ ، دار الكتب العلمية، تحقيق: د. محمود محمد عبده، دار الكتب العلمية، بيروت، ط.١، ١٤١٩هـ.

٢٤. تقييد العلم؛ لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي المتوفى: ٤٦٣هـ، إحياء السنة النبوية، بيروت.

٢٥. تهذيب الكمال في أسماء الرجال؛ ليوسف بن عبد الرحمن، أبي الحجاج، جمال الدين المزي، المتوفى: ٧٤٢هـ، تحقيق: د. بشار، الرسالة، بيروت، ط. الأولى، ١٤٠٠هـ.

٢٦. تهذيب اللغة؛ لأبي محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبي منصور، المتوفى: ٣٧٠هـ، المحقق: محمد عوض، إحياء التراث العربي، بيروت، ط. الأولى، ٢٠٠١م.

٢٧. التوضيح لشرح الجامع الصحيح؛ لسراج الدين أبي حفص عمر بن علي بن أحمد الأنصاري الشافعي المعروف بابن الملقن، المتوفى ٨٠٤هـ، تقديم د. أحمد معبد، دار الفلاح، قطر، ط. الأولى ١٤٢٩هـ.

٢٨. جامع الأصول في أحاديث الرسول؛ لأبي السعادات المبارك بن محمد بن محمد الشيباني الجزري ابن الأثير، المتوفى : ٦٠٦هـ، تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط، مكتبة الحلواني، مطبعة الملاح، مكتبة دار البيان، ط. الأولى.

٢٩. جامع البيان في تأويل القرآن؛ لمحمد بن جرير بن كثير، أبي جعفر الطبري، المتوفى: ٣١٠هـ، تحقيق: أحمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط. الأولى، ١٤٢٠هـ.

٣٠. جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثًا من جوامع الكلم؛ لأبي الفرج عبد الرحمن ابن شهاب الدين الشهير بابن رجب المتوفى٧٩٥هـ، تحقيق: د. ماهر ياسين الفحل، دار ابن كثير، دمشق، ط. الأولى، ١٤٢٩هـ.

٣١. الجامع الكبير؛ لمحمد بن عيسى بن سَوْرة، الترمذي، أبي عيسى، المتوفى: ٢٧٩هـ، تحقيق: د. بشار عواد، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٩٨م.

٣٢. جامع المسانيد والسُّنَن الهادي لأقوم سَنَن؛ لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير، المتوفى: ٧٧٤هـ، تحقيق: د. عبد الملك، دار خضر، بيروت، ط. الثانية، ١٤١٩هـ.

٣٣. الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه؛ لمحمد بن إسماعيل أبي عبدالله البخاري، تحقيق: محمد زهير الناصر، دار طوق النجاة، ط. الأولى، ١٤٢٢هـ.

٣٤. جامع بيان العلم وفضله؛ لأبي عمر يوسف بن عبد الله القرطبي، المتوفى: ٤٦٣هـ، تحقيق: أبي الأشبال، دار ابن الجوزي، ط. الأولى، ١٤١٤هـ.

٣٥. الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع؛ لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، المتوفى: ٤٦٣هـ، تحقيق: د. محمود الطحان، مكتبة المعارف، الرياض.

٣٦. الجرح والتعديل؛ لأبي محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس، الرازي، المتوفى: ٣٢٧هـ، طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، الهند، الأولى، ١٢٧١هـ.

٣٧. جزء فيه قول النِّبي صلى الله عليه وسلم: ((**نضر الله امرأ سمع مقالتي فأداها**))؛ لأحمد بن محمد بن إبراهيم بن حكيم المديني، أبي عمرو الأصبهاني، المتوفى: ٣٣٣هـ، دار ابن حزم، بيروت، ط. الأولى، ١٩٩٤م، تحقيق: بدر بن عبد الله البدر.

٣٨. حلية الأولياء وطبقات الأصفياء؛ لأبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصفهاني، المتوفى٤٣٠هـ، تحقيق: مصطفى عبد القادر، الكتب العلمية، بيروت، ط. الرابعة،٢٠١٠م .

٣٩. دلائل النبوة؛ لأحمد بن الحسين بن علي بن موسى أبي بكر البيهقي، المتوفى: ٤٥٨هـ، المحقق: د. عبد المعطي قلعجي، دار الكتب العلمية، ط. الأولى، ١٤٠٨هـ.

٤٠. الرسالة؛ لأبي عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع، المتوفى: ٢٠٤هـ، المحقق: أحمد شاكر، مكتبه الحلبي، مصر، ط. الأولى، ١٣٥٨هـ.

٤١. روضة الناظر وجنة المناظر؛ لأبي محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة الجماعيلي المقدسي، المتوفى: ٦٢٠هـ، مؤسسة الريّان، ط. الثانية ١٤٢٣هـ.

٤٢. الزهد؛ لأبي السَّرِي هَنَّاد بن السَّرِي، المتوفى: ٢٤٣هـ، المحقق: عبد الرحمن الفريوائي، دار الخلفاء للكتاب الإسلامي، الكويت، ط. الأولى، ١٤٠٦هـ.

٤٣. الزهد؛ لأبي سفيان وكيع بن الجراح بن مليح بن عدي الرؤاسي، المتوفى: ١٩٧هـ، تحقيق: د. الرحمن عبد الجبار، مكتبة الدار، المدينة المنورة، ط. الأولى، ١٤٠٤هـ.

٤٤. السنة؛ لأبي بكر بن أبي عاصم وهو أحمد بن عمرو بن الضحاك بن مخلد الشيباني، المتوفى: ٢٨٧هـ، المحقق: الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، ط. الأولى، ١٤٠٠هـ، عدد الأجزاء: ٢.

٤٥. السنة؛ لأبي عبد الله محمد بن نصر بن الحجاج المَرْوَزِي، المتوفى: ٢٩٤هـ، المحقق: سالم أحمد السلفي، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط. الأولى، ١٤٠٨هـ.

٤٦. سنن ابن ماجه؛ لأبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني، المتوفى: ٢٧٣هـ، تحقيق: محمد فؤاد، دار إحياء الكتب العربية، تحقيق: فيصل عيسى الحلبي.

٤٧. سنن أبي داود؛ لأبي داود سليمان بن الأشعث الأزدي السِّجِسْتاني، المتوفى: ٢٧٥هـ، تحقيق: محمد محيي الدين ، المكتبة العصرية، بيروت.

٤٨. سنن الدارقطني؛ لأبي الحسن علي بن عمر البغدادي الدارقطني، المتوفى: ٣٨٥هـ ، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، الرسالة، بيروت، ط. الأولى، ١٤٢٤هـ.

٤٩. سنن الدارمي؛ لأبي محمد عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي، المتوفى: ٢٥٥هـ، تحقيق: حسين سليم أسد، دار المغني، السعودية، ط. الأولى، ١٤١٢هـ.

٥٠. السنن الصغرى؛ لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب، النسائي، المتوفى: ٣٠٣هـ، تحقيق: أبي غدة، المطبوعات الإسلامية، حلب، ط. الثانية، ١٤٠٦هـ.

٥١. السنن الصغير؛ لأحمد بن الحسين بن علي، أبي بكر البيهقي، المتوفى: ٤٥٨هـ، تحقيق: عبد المعطي أمين، الدراسات الإسلامية، ط. الأولى، ١٤١٠هـ.

٥٢. السنن الكبرى؛ لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي، المتوفى ٣٠٣هـ، تحقيق: جاد الله بن حسن، الرشد، السعودية، ط.١، ١٤٢٧هـ.

٥٣. السنن الكبرى؛ لأحمد بن الحسين بن علي، أبي بكر البيهقي، المتوفى: ٤٥٨هـ، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، الكتب العلمية، بيروت، ط. الثالثة، ١٤٢٤هـ.

٥٤. السنن الواردة في الفتن وغوائلها والساعة وأشراطها؛ لعثمان بن سعيد بن عثمان أبي عمرو الداني، المتوفى: ٤٤٤هـ، المحقق: د. رضاء الله، العاصمة، ط. الأولى، ١٤١٦هـ.

٥٥. سير أعلام النبلاء؛ لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي، المتوفى: ٧٤٨هـ، تحقيق: مجموعة من المحققين، الرسالة، ط. الثالثة، ١٤٠٥هـ.

٥٦. شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة؛ لهبة الله بن الحسن بن منصور اللالكائي أبي القاسم، دار طيبة، الرياض، ١٤٠٢هـ، تحقيق: د. أحمد سعد حمدان.

٥٧. شرح التبصرة والتذكرة؛ لزين الدين أبي الفضل عبد الرحيم بن الحسين العراقي ٨٠٦هـ، تحقيق: د. ماهر ياسين الفحل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط. الأولى١٤٢٣هـ.

٥٨. شرح صحيح البخاري؛ لأبي الحسن بن بطال علي بن خلف بن عبدالملك ٤٤٩هـ، تحقيق: ياسر بن إبراهيم، الرشد، السعودية، الرياض، ط. الثانية، ١٤٢٣هـ.

٥٩. شرح صحيح البخاري؛ لمحمد بن صالح العثيمين١٤٢١هـ، تحقيق: قسم التحقيق بالمكتبة الإسلامية، القاهرة، ط. الأولى ١٤٢٨هـ.

٦٠. شرح مشكل الآثار؛ لأبي جعفر أحمد بن محمد المعروف بالطحاوي، المتوفى: ٣٢١هـ، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، الرسالة، ط. الأولى، ١٤١٥هـ.

٦١. شرح معاني الآثار؛ لأبي جعفر أحمد بن محمد الأزدي المعروف بالطحاوي، المتوفى: ٣٢١هـ، تحقيق: محمد زهري النجار، عالم الكتب، ط. الأولى، ١٤١٤هـ.

٦٢. شرف أصحاب الحديث؛ لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، المتوفى: ٤٦٣هـ، المحقق: د. محمد سعيد خطي اوغلي، دار إحياء السنة النبوية، أنقرة.

٦٣. الشريعة؛ لأبي بكر محمد بن الحسين بن عبد الله الآجُرِّيُّ، المتوفى: ٣٦٠هـ، المحقق: د. عبد الله الدميجي، دار الوطن، الرياض، ط. الثانية، ١٤٢٠هـ.

٦٤. شعب الإيمان؛ لأحمد بن الحسين بن علي، أبي بكر البيهقي، المتوفى: ٤٥٨هـ، تحقيق: د. عبد العلي عبد الحميد، مكتبة الرشد، ط. الأولى، ١٤٢٣هـ.

٦٥. الصّارم المنكي في الرد على السبكي؛ لشمس الدين محمد بن عبد الهادي الحنبلي، المتوفى: ٧٤٤هـ، تحقيق: عقيل بن محمد، الريان، بيروت، لبنان، ط. الأولى، ١٤٢٤هـ.

٦٦. صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان؛ لمحمد بن حبان بن أحمد، أبي حاتم البُستي، المتوفى: ٣٥٤هـ، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، الرسالة، بيروت، ط. الثانية، ١٤١٤هـ.

٦٧. الضعفاء الكبير؛ لأبي جعفر محمد بن عمرو العقيلي، المتوفى: ٣٢٢هـ، تحقيق: عبد المعطي أمين، الكتب العلمية بيروت، ط. الأولى، ١٤٠٤هـ.

٦٨. طرق حديث: ((**من كذب علي متعمدًا**))؛ لسليمان بن أحمد أبي القاسم الطبراني، المتوفى: ٣٦٠هـ، المكتب الإسلامي، دار عمار، عمان، ط. الأولى، ١٤١٠هـ.

٦٩. علل الترمذي الكبير؛ لمحمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبي عيسى، المتوفى: ٢٧٩هـ، رتبه على كتب الجامع: أبو طالب القاضي، المحقق: صبحي السامرائي وآخرون، عالم الكتب، بيروت، ط. الأولى، ١٤٠٩هـ.

٧٠. العلل المتناهية في الأحاديث الواهية؛ لجمال الدين أبي الفرج عبد الرحمن الجوزي، المتوفى: ٥٩٧هـ، تحقيق: إرشاد الحق، إدارة العلوم، فيصل آباد، ط. الثانية، ١٤٠١هـ,

٧١. العلل الواردة في الأحاديث النبوية؛ لأبي الحسن علي بن عمر البغدادي الدارقطني، المتوفى: ٣٨٥هـ، تحقيق جماعة، دار ابن الجوزي، الدمام، ط. الأولى، ١٤٢٧هـ.

٧٢. العلل؛ لأبي محمد عبد الرحمن بن محمد، الرازي ابن أبي حاتم، المتوفى: ٣٢٧هـ، تحقيق: د. سعد بن الحميد، ود. خالد الجريسي، مطابع الحميضي، ط. الأولى، ١٤٢٧هـ.

٧٣. العلم؛ لأبي خيثمة زهير بن حرب النسائي، المتوفى: ٢٣٤هـ، المحقق: محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، ط. الثانية، ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م.

٧٤. عمدة القاري شرح صحيح البخاري؛ لأبي محمد محمود بن أحمد بدر الدين العيني، المتوفى: ٨٥٥هـ، دار إحياء التراث العربي، بيروت، عدد الأجزاء: ٢٥.

٧٥. غريب الحديث؛ لإبراهيم بن إسحاق الحربي أبي إسحاق، المتوفي ٢٨٥هـ، المحقق: د. سليمان العايد، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط. الأولى، ١٤٠٥هـ.

٧٦. غريب الحديث؛ لأبي عبيد القاسم بن سلام الهروي، المحقق: د. حسين محمد شرف، المطابع الأميرية، القاهرة، ط. الأولى، ١٤٠٤هـ.

٧٧. فتح الباري شرح صحيح البخاري؛ لأحمد بن علي بن حجر أبي الفضل العسقلاني، دار المعرفة، بيروت، ط. الاولى، ١٣٧٩هـ.

٧٨. فتح الباري شرح صحيح البخاري؛ لعبد الرحمن بن أحمد بن رجب، الحنبلي، المتوفى: ٧٩٥هـ، مكتبة الغرباء، المدينة النبوية، ط. الأولى، ١٤١٧هـ.

٧٩. الفقيه والمتفقه؛ لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد، المعروف بالخطيب البغدادي ٤٦٣هـ، المحقق: عادل بن يوسف، دار ابن الجوزي السعودية، سنة ١٤١٧هـ.

٨٠. الفوائد؛ لأبي القاسم تمام بن محمد بن عبد الله بن جعفر بن عبد الله بن الجنيد البجلي الرازي، المتوفى: ٤١٤هـ، المحقق: حمدي السلفي، الرشد، ط. الأولى، ١٤١٢هـ.

٨١. فيض القدير شرح الجامع الصغير؛ لزين الدين محمد المناوي القاهري، المتوفى: ١٠٣١هـ، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، ط. الأولى، ١٣٥٦هـ.

٨٢. الكاشف عن حقائق السنن(شرح المشكاة)؛ لشرف الدين الحسين بن عبد الله الطيبي، ٧٤٣هـ، المحقق: د. عبد الحميد، مكتبة الباز، مكة المكرمة، ط. الأولى، ١٤١٧هـ.

٨٣. الكامل في ضعفاء الرجال؛ لأبي أحمد بن عدي الجرجاني، المتوفى: ٣٦٥هـ، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، الكتب العلمية، بيروت، ط. الأولى، ١٤١٨هـ.

٨٤. الكبائر؛ لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي ٧٤هـ، تحقيق: سيد إبراهيم، دار ابن الهيثم ، القاهرة ، ط. الأولى ٢٠٠٦م .

٨٥. كتاب الأربعون حديثًا؛ لأبي بكر محمد بن الحسين بن عبد الله الآجُرِّيُّ البغدادي، المتوفى: ٣٦٠هـ، تحقيق: بدر بن عبد الله البدر، أضواء السلف، الرياض، ط. الثانية، ١٤٢٠هـ، ٢٠٠٠م.

٨٦. كشف المشكل على صحيح البخاري؛ لجمال الدين أبي الفرج عبد الرحمن ابن الجوزي٥٩٧هـ، تحقيق: د. مصطفى الذهبي، دار الحديث، ط. الأولى ١٤٢٩هـ.

٨٧. الكفاية في علم الرواية؛ لأبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي، المتوفى: ٤٦٣هـ، تحقيق: أبي عبدالله السورقي، وإبراهيم حمدي المدني، المكتبة العلمية، المدينة المنورة.

٨٨. الكنى والأسماء؛ لأبي بِشْر محمد بن أحمد الدولابي الرازي، المتوفى:٣١٠هـ، تحقيق: نظر محمد الفاريابي، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ط. الأولى، ١٤٢١هـ.

٨٩. الكواكب الدراري شرح صحيح البخاري؛ لشمس الدين محمد بن يوسف بن علي الكرماني ٧٨٦هـ، تحقيق: أحمد عزو عناية، دار إحياء التراث، ط. الأولى، ١٤٣٠هـ.

٩٠. مجمع الزوائد ومنبع الفوائد؛ لأبي الحسن نور الدين علي الهيثمي، المتوفى: ٨٠٧هـ، تحقيق: حسام الدين القدسي، مكتبة القدسي، القاهرة، ط. الأولى، ١٤١٤هـ.

٩١. مجموع الفتاوى؛ لأبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، المتوفى: ٧٢٨هـ، تحقيق: عبد الرحمن بن محمد، مجمع الملك فهد، المدينة النبوية، ط. الأولى، ١٤١٦هـ.

٩٢. المحدث الفاصل بين الراوي والواعي؛ لأبي محمد الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد الرامهرمزي، المتوفى:٣٦٠هـ، المحقق: د. محمد عجاج، دار الفكر، بيروت، ط.٣، ١٤٠٤هـ.

٩٣. المحصول؛ لأبي عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي المتوفى: ٦٠٦هـ، تحقيق: د. طه جابر فياض العلواني، الرسالة، ط. الثالثة، ١٤١٨هـ.

٩٤. المدخل إلى السنن الكبرى؛ لأحمد بن الحسين بن علي، أبي بكر البيهقي، المتوفى: ٤٥٨هـ، تحقيق: د. محمد ضياء الرحمن الأعظمي، دار الخلفاء للكتاب الإسلامي، الكويت.

٩٥. المراسيل؛ لأبي داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو السِّجِسْتاني، المتوفى: ٢٧٥هـ، المحقق: شعيب الأرناؤوط، الرسالة، بيروت، ط. الأولى، ١٤٠٨هـ.

٩٦. المراسيل؛ لأبي محمد عبد الرحمن بن محمد، ابن أبي حاتم، المتوفى: ٣٢٧هـ، تحقيق: شكر الله نعمة الله، الرسالة، بيروت، ط. الأولى، ١٣٩٧هـ.

٩٧. مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح؛ لأبي الحسن عبيد الله بن محمد عبد السلام ابن خان محمد بن أمان الله بن حسام الدين الرحماني المبار كفوري المتوفى: ١٤١٤هـ ، إدارة البحوث العلمية والدعوة والإفتاء، الجامعة السلفية بنارس الهند، ط.٣، ١٤٠٤هـ.

٩٨. مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح؛ لعلي بن سلطان محمد، أبي الحسن الملا الهروي القاري، المتوفى: ١٠١٤هـ، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط. الأولى، ١٤٢٢هـ.

٩٩. مساوئ الأخلاق ومذمومها؛ لأبي بكر محمد بن جعفر بن محمد الخرائطي، المتوفى: ٣٢٧هـ، تحقيق: مصطفى بن أبي النصر، مكتبة السوادي، ط. الأولى، ١٤١٣هـ.

١٠٠. المستدرك على الصحيحين؛ لأبي عبد الله الحاكم، المعروف بابن البيع، المتوفى: ٤٠٥هـ، تحقيق: مصطفى عبد القادر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط. الأولى، ١٤١١هـ.

١٠١. مسند ابن الجعد؛ لعلي بن الجَعْد بن عبيد الجَوْهَري البغدادي، المتوفى: ٢٣٠هـ، تحقيق: عامر أحمد حيدر، مؤسسة نادر، بيروت، ط. الأولى، ١٤١٠هـ.

١٠٢. مسند أبي يعلى؛ لأبي يعلى أحمد بن علي، الموصلي، المتوفى: ٣٠٧هـ، تحقيق: حسين سليم، دار المأمون، دمشق، ط. الأولى، ١٤٠٤هـ.

١٠٣. مسند أحمد؛ لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل، المتوفى: ٢٤١هـ، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، وآخرون، الرسالة، الأولى، ١٤٢١هـ.

١٠٤. مسند البزار؛ لأبي بكر أحمد بن عمرو المعروف بالبزار، المتوفى: ٢٩٢هـ، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله وآخرون، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط. الأولى، ٢٠٠٩م.

١٠٥. مسند الروياني؛ لأبي بكر محمد الرُّوياني، المتوفى: ٣٠٧هـ، تحقيق: أيمن علي، مؤسسة قرطبة، القاهرة، ط. الأولى، ١٤١٦هـ.

١٠٦. المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم؛ لمسلم بن الحجاج القشيري، المتوفى: ٢٦١هـ، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

١٠٧. مسند الطيالسي؛ لأبي داود سليمان بن داود الطيالسي، المتوفى: ٢٠٤هـ، تحقيق: د. محمد بن عبد المحسن، دار هجر، مصر، ط. الأولى، ١٤١٩هـ.

١٠٨. المسند للشاشي؛ لأبي سعيد الهيثم بن كليب الشاشي، المتوفى: ٣٣٥هـ، تحقيق: د. محفوظ الرحمن زين الله، مكتبة العلوم والحكم، ط. الأولى، ١٤١٠هـ، عدد الأجزاء: ٢.

١٠٩. المسند؛ لأبي محمد الحارث بن محمد بن داهر التميمي البغدادي، المتوفى: ٢٨٢هـ، المحقق: د. حسين أحمد، مركز خدمة السنة، المدينة المنورة، ط. الأولى، ١٤١٣هـ.

١١٠. المصنف في الأحاديث والآثار؛ لأبي بكر بن أبي شيبة، المتوفى: ٢٣٥هـ، تحقيق: كمال يوسف الحوت، مكتبة الرشد، الرياض، ط. الأولى، ١٤٠٩هـ، عدد الأجزاء: ٧.

١١١. المصنف؛ لأبي بكر عبد الرزاق بن همام الحميري الصنعاني، المتوفى: ٢١١هـ، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، المكتب الإسلامي، ط. الثانية، ١٤٠٣هـ.

١١٢. معجم ابن الأعرابي؛ لأبي سعيد بن الأعرابي أحمد بن محمد، المتوفى: ٣٤٠هـ، تحقيق: عبد المحسن بن إبراهيم، دار ابن الجوزي، ط. الأولى، ١٤١٨هـ.

١١٣. المعجم الأوسط؛ لسليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني، المتوفى: ٣٦٠هـ، تحقيق: طارق بن عوض الله، وعبد المحسن بن إبراهيم، دار الحرمين، القاهرة.

١١٤. معجم الصحابة؛ لأبي الحسين عبد الباقي بن قانع بن مرزوق بن واثق الأموي المتوفى: ٣٥١هـ، المحقق: صلاح بن سالم، مكتبة الغرباء، المدينة المنورة، ط.١، ١٤١٨هـ.

١١٥. المعجم الصغير؛ لسليمان بن أحمد، أبي القاسم الطبراني، المتوفى: ٣٦٠هـ، تحقيق: محمد شكور محمود، المكتب الإسلامي، دار عمار، بيروت، عمان، ط. الأولى، ١٤٠٥هـ.

١١٦. المعجم الكبير؛ لسليمان بن أحمد، أبي القاسم الطبراني، المتوفى: ٣٦٠هـ، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ط. الثانية.

١١٧. المعجم في أسامي شيوخ أبي بكر الإسماعيلي؛ لأبي بكر أحمد بن إبراهيم، المتوفى: ٣٧١هـ، تحقيق: د. زياد محمد، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط. الأولى، ١٤١٠هـ.

١١٨. المعجم؛ لأبي بكر محمد بن إبراهيم بن علي بن عاصم المشهور بابن المقرئ المتوفى: ٣٨١هـ، تحقيق: عادل بن سعد، مكتبة الرشد، الرياض، ط.١، ١٤١٩هـ.

١١٩. المعجم؛ لأبي يعلى أحمد بن علي بن المُثنى بن يحيى الموصلي المتوفى: ٣٠٧هـ، المحقق: إرشاد الحق الأثري، إدارة العلوم الأثرية، الأولى، ١٤٠٧هـ.

١٢٠. معرفة السنن والآثار؛ لأحمد بن الحسين بن علي، أبي بكر البيهقي، المتوفى: ٤٥٨هـ، تحقيق: عبد المعطي أمين، دار قتيبة، دمشق، ط. الأولى، ١٤١٢هـ.

١٢١. معرفة الصحابة؛ لأبي نعيم الأصبهاني، المتوفى: ٤٣٠هـ، تحقيق: عادل بن يوسف، دار الوطن، الرياض، ط. الأولى ١٤١٩هـ.

١٢٢. معرفة أنواع علوم الحديث؛ لعثمان بن عبد الرحمن، أبي عمرو، المعروف بابن الصلاح، المتوفى: ٦٤٣هـ، تحقيق: نور الدين عتر، دار الفكر، سوريا، دار الفكر المعاصر، بيروت، ط. الأولى، ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م.

١٢٣. مفتاح الجنة في الاحتجاج بالسنة؛ لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي المتوفى: ٩١١هـ، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط. الثالثة، ١٤٠٩هـ.

١٢٤. المنتخب من مسند عبد بن حميد؛ لأبي محمد عبد الحميد بن حميد بن نصر الكَسّي ويقال له: الكَشّي بالفتح والإعجام، المتوفى: ٢٤٩هـ، المحقق: صبحي السامرائي، محمود محمد خليل الصعيدي، مكتبة السنة، القاهرة، ط. الأولى، ١٤٠٨هـ.

١٢٥. الموضوعات؛ لجمال الدين عبد الرحمن بن علي الجوزي، المتوفى: ٥٩٧هـ، تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، ط. الأولى١٣٨٦هـ.

١٢٦. ناسخ الحديث ومنسوخه؛ لأبي حفص عمر بن أحمد بن عثمان المعروف بـ ابن شاهين، المتوفى: ٣٨٥هـ، تحقيق: سمير بن أمين، مكتبة المنار، ط. الأولى، ١٤٠٨هـ.

١٢٧. نصب الراية لأحاديث الهداية؛ لجمال الدين أبي محمد عبد الله بن يوسف الزيلعي، المتوفى: ٧٦٢هـ، تحقيق: محمد عوامة مؤسسة الريان، ط. الأولى، ١٤١٨هـ.

١٢٨. النفقة على العيال؛ لأبي بكر عبد الله بن محمد المعروف بابن أبي الدنيا، المتوفى: ٢٨١هـ، المحقق: د. نجم عبد الرحمن، دار ابن القيم، الدمام، ط. الأولى، ١٤١٠هـ.

١٢٩. النهاية في غريب الحديث والأثر؛ لمجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد الجزري ابن الأثير، المتوفى: ٦٠٦هـ، المكتبة العلمية، بيروت، ١٣٩٩هـ، تحقيق: طاهر أحمد الزاوى، ومحمود محمد الطناحي.

١٣٠. الوسيط في علوم ومصطلح الحديث؛ لمحمد بن محمد بن سويلم أبي شُهبة، المتوفى: ١٤٠٣هـ، دار الفكر العربي.

فهرست المحتويات

تمت بحمد الله